الجامعة اللبنانية

المعهد العالي للدكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية والإدارية

العمادة

العلاقات الصينية – الأميريكية

في

بحر الصين الجنوبي

بين أهمية المصالح وأولوية الإستقرار

رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمّقة في العلوم السياسية

إعداد

مريم الخوري موسى

لجنة المناقشة

د. نورا بيرقداريان الأستاذ المشرف رئيسا

د.

د.

2020-2019

"الجامعة اللبنانية غير مسؤولة عن الآراء الواردة في هذه الرسالة وهي تعبّر عن رأي صاحبها فقط".

الإهداء

إلى والدي الذي لطالما غرس فيَّ منذ الصغر حب العلم والنجاح،

وإلى زوجي الذي وقف الى جانبي وشجّعني على استكمال الدراسة بعد توقفي عنها لمدة 3 سنوات بسبب صعوبات جمّة

وإلى جميع أفراد أسرتي وكل من ساندني . . .

أهدي هذا العمل

شكر وتقدير

أتقدّم بجزيل الشكر لكل من ساعدني في إخراج هذا البحث بهذه الصورة. . .

وأخصّ بالشكر الكبير للدكتورة نورا بيرقداريان المشرفة على هذا العمل،

كما وأشكر جميع أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية – الفرع الثاني،

والشكر الخاص للأستاذ جرجس الخوري الذي كان قيمة مضافة في هذا العمل رغم فقدانه لبصره،

وأخيراً ليس آخراً، شكر خاص لأستاذة اللغة العربية هناء شديد من بدورها ساهمت في تنقيح الرسالة لغويّا لتكون على أكمل وجه،

وكل الشكر لكل من فاتني ذكره.

دليل المصطلحات الملخّصة

- آسيان : اتحاد دول جنوب شرق آسيا ASEAN :THE ASSOCIATION OF SOUTHEAST ASIAN NATIONS
- أبيك : منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ. APEC: ASIA-PACIFIC ECONOMIC COOPERATION
- أوبور : حزام واحد طريق واحد. OBOR: One Belt One Road.
- الولايات المتحدة : الولايات المتحدة الأميريكية
- UNCLOS: معاهدة الأمم المتّحدة لقانون البحار United Nations Convention on the Law of the Sea
- RCEP: الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية Regional Comprehensive Economic partnership.
- TPP: الشراكة العابرة للمحيط الهادئ Trans-Pacific Partnership.
- الصين: جمهورية الصين الشعبية
- أوباما باراك: أوباما
- تشي: تشي جينبينغ

المحتوى

الباب الأوّل: بحر الصين الجنوبي: ما بين الآمال الصينية والمصالح الأميريكية

الفصل الأول: بحر الصين الجنوبي من أهم الممرّات المائية الحيوية في العالم

الفقرة الأولى: بحر الصين الجنوبي : من أهم الطرق التجارة العالمية.

الفقرة الثانية: أمن الطاقة من أمن المنطقة.

الفقرة الثالثة: الأهمية الإستراتيجية للبحر، "كحلق" للمحيط الهادئ.

الفقرة الرابعة: حيويّة وتنوّع الثروة البيولوجية في البحر

الفقرة الخامسة: الوضع القانوني للجزر المتنازع عليها : ليست جزرا

الفقرة السادسة: أمننة نزاعات بحر الصين الجنوبي أو Securitization of SCS disputes ...لماذا؟

الفصل الثاني: الصين وبحر الصين الجنوبي... حقوق، ومصالح وطموحات

الفقرة الاولى: بحر الصين الجنوبي في المدارس الفكرية الصينية

الفقرة الثانية: الطاقة في بحر الصين الجنوبي من أمن الصين

الفقرة الثالثة: بحر الصين الجنوبي كمصلحة أساسية"The South China Sea as Core Interest"

الفقرة الرابعة: الصين ورابطة دول جنوب شرق آسيا: التجارة والإستثمار الأجنبي المباشر Trade and Direct Foreign Investment

الفقرة الخامسة: طموحات الصين في بحر الصين الجنوبي... ما بين خط الخطوط التسعة Nine Dash Line(jiuduanxian) وطريق الحرير

الفقرة السادسة: إستراتيجية المماطلة الصينية The Delaying Strategy: بين الحفاظ على الحقوق والحفاظ على الإستقرار

الفصل الثالث: المصالح الأميريكية في المنطقة

الفقرة الأولى: بحر الصين الجنوبي بالنسبة إلى واشنطن من ثلاث عدسات

الفقرة الثانية: دوافع سياسة المحور نحو آسيا "PIVOT TO ASIA"

الفقرة الثالثة: حرية الملاحة البحرية والعمليّات العسكريّة للجيش الإمريكي في المنطقة الاقتصادية الخالصة الصينية

الفقرة الرابعة: مجموعة دول جنوب شرق آسيا و الإهتمام الأمريكي في آسيا

الباب الثاني: التفاعل بين الأمن والاقتصاد

الفصل الأول: التنافس

الفقرة الأولى: بحر الصين الجنوبي مصلحة أساسية: صينية وأميريكية

الفقرة الثانية: التنافس الإقتصادي

الفقرة الثالثة: التنافس العسكري بين جيش التحرير الشعبPLAمقابل القيادة الأميريكية للمحيط الهادئUSPACOM

الفقرة الرابعة: تايوان: شبه تنافس

الفقرة الخامسة: التنافس الاستراتيجي من خلال نظرية إسقاط القوّة Power Projection Theory

الفصل الثاني: العلاقات الصينية الأميريكة: تعاون متعدّد ومتنوّع

الفقرة الأولى: التعاون... أمر واقع

الفقرة الثانية: تايوان في مثلث العلاقات الصينية–الأميريكية–التايوانية: شبه تعاون

الفقرة الثالثة: منتديات التعاون الاقتصادي

الفقرة الرابعة: التعاون العسكري

الفصل الثالث: نموذج جديد من العلاقة بين القوى الكبرى New Model of Major Powers Relationship

الفقرة الأولى: أهمية هذا النموذج وأسسه.

الفقرة الثانية: العلاقة التجارية المتبادلة عامل استقرار في بحر الصين الجنوبي.

الفقرة الثالثة: لا احتواء لا نزاع أميريكي مع الصين.

الفقرة الرابعة: أسس العلاقة الصينية–الاميريكية ثابتة.

الفقرة الخامسة: سيناريوهات الصراع المحتملة.

الخاتمة

قائمة المراجع

لائحة الصور

الملاحق

الفهرست

المقدمة

يقع بحر الصين الجنوبي في غرب المحيط الهادئ، ويربط الشرق الأوسط بمنطقة القارة الهندية بشمال شرق آسيا وتبلغ مساحته حوالي 3. 5 مليون كيلومتر مربع، ويعتبر مع البحر المتوسط أكبر بحار العالم، وقد اكتسب أهمية استراتيجية خاصة بعد نمو التجارة العالمية حيث تمر به ثلث الشحنات البحرية العالمية بقيمة أكثر من 7 تريليون دولار سنويا، كما زادت أهميته الاستراتيجية لأنه يحتوي على موارد طبيعية ضخمة من النفط والغاز الطبيعي، بالاضافة إلى مصايد الأسماك الغنية. هذا ما جعل الدول المطلة عليه تتنافس على السيطرة على الجزر المتناثرة فيه، والتي يتجاوز عددها ال 205 ، أشهرها جزيرتي باراسيل وسبراتلي. يعود النزاع الى عام 1974 حين أصبحت جزر باراسيل تحت السيطرة الصينية بعد انتصارالصين على فييتنام، ثم توالت نزاعات الصين حيث باتت تتنازع مع خمس دول، وهي الفيليبين وماليزيا وفييتنام وتايوان وبروناي على السيادة على أجزاء من بحر الصين الجنوبي، وحاولت كل الدول الأطراف في النزاع في هذه الجزر إثبات أحقيتها بادعاءات تاريخية، ونجد أن الصين في موقع أفضل من بقية الأطراف بحيث تعتبر أن معظم مساحته هي جزء من الأراضي الصينية وفقا لاكتشافات أثرية في الجزر تعتبر الصين أول من اكتشف وعمر هذه الجزر، وترى أنه يمكن معالجة الخلاف على الحدود البحرية مع الدول المتنازعة من خلال الحوار المباشر، كما ترفض تدخل أي أطراف خارجية خصوصا الولايات المتحدة الأميريكية التي ترى أن الصين وكأنها تدفع المنطقة نحو التسلح وما يترتب عن الأمر من مخاطر نشوب نزاع دولي. علما أنه حتى بداية الحرب العالمية الأولى لم تشهد هذه الجزر أي صدامات دولية، إلا أنه بعد الحرب العالمية الأولى شهدت العديد من الصدامات الدوليّة وبالتحديد فرنسا وألمانيا واليابان من خلال اتخاذ الجزر كقواعد بحرية أو مراكز لخطوط امداداتها.

عالجت الدراسات الخاصة بالعلاقات الدوليّة موضوعات كثيرة ومتشعّبة، من بينها موضوع العلاقات الصينية–الأميريكية، خاصة في ظل صعود الصين وما اذا كان صعودها كقوة عالمية ناشئة سيكون سلميا وسط توقع تراجع الحكم العالمي بقيادة الولايات المتحدة، وسيكون نفوذ الصين المتزايد في السياسة العالمية بلا شك أحد أكبر الوقائع الصادمة في القرن الحادي والعشرين. أما العلاقات الصينية–الأميريكية، فقد شهدت منذ التسعينات من القرن العشرين، الكثير من الصعود والتراجع حتى اليوم: من جهة، تعتبر الولايات المتّحدة الأميريكية حتّى الآن القوّة الاقتصادية الأولى والأقوى عسكريا. ومن جهة أخرى، يبدو الاقتصاد الصيني في طور النمو السريع مما يجعل من قوّة الصين العسكريّة تتزايد أيضا في آسيا وخارجها. وتدرجت العلاقات الصينية –الأميريكية من

مرحلة الصراع إلى مرحلة التعاون لاسيما في عهد الرئيس الأميريكي باراك أوباما، بسبب بعض القضايا الهامة مثل تايوان، قضية حقوق الانسان وخاصة قضية بحر الصين الجنوبي. وكانت الولايات المتحدة تعتمد سابقاً في توتر علاقات الصين بدول شمال وجنوب شرق آسيا على الخطر الشيوعي القادم من الصين، ولكن هذه السياسة خفّت حدّتها لاحقا، وعليه اصبحت نقطة التوتر للسياسة الأميريكية لاستخدامها ضد الصين هي النزاعات الحدودية مع دول جنوب شرق آسيا، في ظل تحسين الصين بنيتها العسكريّة. وعليه شكّل التّحديث العسكري الصينيChinese Military modernization تحدّيا جديدا بحد ذاته للعلاقات الصينية – الأميريكية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وخاصة في منطقة بحر الصين الجنوبي. إن التاريخ مليء بالمواجهات التي حدثت بين الدولتين. ولكن اللغز المحوري في العلاقات الصينيّة–الأميريكية، يتمحور حول إمكانيّة الدولتين تجنّب التنافس المتزايد من أن يتطوّر إلى مستوى النزاع المسلّح. لذلك، من المفترض على الولايات المتّحدة أن تتعامل مع الصّين لمعالجة قضايا دولية واقليمية عديدة وأهمّها: أمن آسيا والمحيط الهادئ (Asia – Pacific Security) التي تضم شرق آسيا وبحر الصين الجنوبي، حيث تقوم الصّين بتصعيد نشاطاتها وعمليّاتها العسكريّة في بحر الصين الجنوبي، بالاضافة الى قضايا أخرى كالأمن السيبراني والاحتباس الحراري وغيرها. . . وعليه لا يمكن فصل العلاقات الصينية الاميريكية في بحر الصين الجنوبي عنها في المحيط الهادئ من ناحية، ومن ناحية أخرى لا يمكن فصل العلاقة بين الدولتين عن العلاقة الاقتصادية القائمة التي تشكّل ركناً أساسيا في الاقتصاد العالمي.

يعود بشكل عام، النزاع بين الولايات المتحدة والصين لأسباب عديدة، أهمّها تعنى بالتجارة والسيطرة على الأسواق المهمّة والانتشار العسكري في العالم. أما في بحر الصين الجنوبي فقد تصاعدت حدّة التوتّر بشكل كبير خلال العام 2015، في ظل محاولات الصين تغيير الوضع القائم في المنطقة عن طريق بناء الجزر الاصطناعية واستصلاح الأراضي على نطاق واسع اذ تسمح هذه الجزر الجديدة بتسخير جزء من بحر الصين الجنوبي لاستخدامها الخاص وبسبب وجود مصائد أسماك هامّة واحتياطات هائلة من النفط والغاز المحتملة، وان كانت الجزر صغيرة جدا فهي تدعم الوحدات العسكريّة وعلى الاقل ستمكّن الدوريات الجوية والبحرية الصينية من التواجد دوما في المنطقة. وشرعت الصين في تنفيذ هذه الإستراتيجية أي استصلاح الأراضي على نحو متسارع، ما دفع بالولايات المتحدة إلى تغيير طريقة تعاطيها مع ملف بحر الصين الجنوبي، وأدّت في السنوات الأخيرة إلى مواجهات عديدة بين الصين والولايات المتّحدة، فشكّل بحر الصين الجنوبي أزمة كبرى على مدار السنوات الماضية وأصبحت الأوضاع في هذه المنطقة تنذر باحتمال تحولها إلى منطقة نزاع، في ظل عدم التدخل

لوقف هذا المأزق، حيث يمثل هذا المسطح المائي الضخم شرياناً بحرياً حيوياً للتجارة العالمية نظراً لكونه بوابة عبور أساسية لنصف السفن التجارية في العالم. بالاضافة الى ذلك، إن اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة يعود إلى أنها تعتبر ان هذه الجزر الاصطناعية تترك رواسب البناء التي تنجرف على الشعاب المرجانية ما قد يهدّد البيئة البحرية المحيطة، لكن الواقع ان هذه الجزر أثارت الولايات المتّحدة لكونها تهدّد التجارة العالميّة التي تمرّ ببحر الصين الجنوبي كل عام.، حيث بلغت هذه الأزمة ذروتها آنذاك، في ظل القرار الصادر عن المحكمة الدائمة للتحكيم المدعومة من الولايات المتّحدة، التي تعكف على دراسة دعوى قدّمتها الفيليبين ضد الصين عام 2013، تطالب فيها بحق مانيلا في استغلال الموارد الطبيعية في المنطقة الاقتصادية الخالصة الممتدّة في المناطق التي تدّعي سيادتها عليها في بحر الصين الجنوبي. وبالرغم من نتيجة قرار محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي الصادر في تموز 2016، والذي نص على أن الصين لا تملك حقوقا تاريخية على الباب الاكبر من مياه بحر الصين الجنوبي الاستراتيجية إلا ان الإنتخابات الرئاسية في الفيليبين التي افرزت رئيسا جديدا حينها هو "رودريغو دوتيرتي" أدّت إلى إحداث تراجعٍ في حدّة النزاع لأن الرئيس الجديد " دوتيرتي" قد اتبع منهجا مغايرا لسلفه يقضي برغبته في الدخول في مفاوضات ثنائية ومباشرة مع الصين، حول هذه الأزمة على وجه التحديد.

من ناحية أخرى، تعتبر الادعاءات السيادية الصينية الأكبر حجماً من بين تلك التي تدّعيها الدول الأخرى، إذ تدّعي الصين السيادة في بحر الصين الجنوبي بنسبة تتراوح بين 80 الى 90% من هذا البحر وتصر عليها، من خلال ما يسمّى ب" خط الخطوط التسعة" (Nine Dash Lines) التي تتشكّل على شكل "U" أي ما يسمّى بالانكليزية "U-Shaped Line"، وتقول إن حقوقها في هذه المناطق تعود إلى جذور تاريخية عندما كانت جزر باراسيل وسبراتلي تعد جزءاً لا يتجزّأ من الأمة الصينية، كما أن بحر الصين الجنوبي يلعب دوراً مهماً في الأمن الاستراتيجي للصين لعدّة أسباب منها أنه بمثابة درعٍ طبيعيٍ وخلفيّة دفاعية... نتيجة لذلك، لطالما اعتبر التنافس على الحدود البحرية في بحر الصين الجنوبي قضية أمنية اقليمية تهم الصين والدول المجاورة في جنوب شرق آسيا وحدها، إلا أنه تمّت إضافة البعد الدولي بمجرد أن بدأت تقلق دول من خارج المنطقة كالولايات المتحدة وأوستراليا والهند... بشأن النشاط الصيني الذي يكاد يقيّد حرية الملاحة والوصول إلى مضيق ملقّة، حتى أن الدول الأوروبية من جانبها اعترفت بأن النزاع في بحر الصين الجنوبي أكان منخفضاً أو شديداً يمكن أن يؤثّر على مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية والتجارية. وارتبط الأمن في بحر الصين الجنوبي وغيره من المناطق بنظريّة بالأمننة Securitisation" ، حيث تزايدت التحليلات التحليلات البنائية للأمن والقضايا المرتبطة به،

وعكست هذه النظرية اهتماماً بطبيعة بناء التهديدات الأمنية، متحدّيةً المفاهيم التقليدية لأساس المصالح الأمنية مشيرةً إلى سياسات "عمليّة بناء الأمن والتهديد"Politics of security and Threat Construction.

فتحت الجزر الاصطناعية والادعاءات الصينية البحرية في بحر الصين الجنوبي، الأبواب ليس فقط أمام نزاعات اقليمية بين الصين والدول المجاورة في بحر الصين الجنوبي، وعلى وجه التحديد مع كل من فيتنام والفيليبين وتايوان وبروناي وماليزيا التي تتنازع الصين معها على الحدود البحرية منذ عدة قرون. بل فتحت أيضا الأبواب أمام نزاع صراع بارد بين الصين والولايات المتحدة.، من جهة، اندفعت الولايات المتحدة إلى التركيز على منطقة آسيا والمحيط الهادئ وضمان الحلفاء في جنوب شرق آسيا والتوجه استراتيجيا نحو منطقة آسيا والمحيط الهادئ من خلال استراتيجية "التمحور نحو آسيا" أو "Pivot to "Asia، ومن جهة أخرى سارعت الصين لتحديث قدراتها العسكريّة ونشرها في محيط بحر الصين الجنوبي والتأكيد مراراً على أن بحر الصين الجنوبي هو من المصالح الصينية الجوهرية.

يتم تعريف النزاع الدولي، بأنه "كل خلاف بين دولتين على مسألة قانونية أو حادث معيّن، أو بسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية أو مصالحهما". وللنزاع الدولي ثلاث أركان رئيسية هي: الأطراف، حيث يشترط أن يكون النزاع بين طرفين على الأقل. الطابع الدولي، حيث يجب أن يكون أطراف النزاع من أشخاص القانون الدولي العام. المنازعة، وتعني المعارضة أو إبداء الرأي المناقض لوجهة نظر الدولة الأولى في المسألة محل النزاع، أو إنكارها أصلا أو تفسيرها تفسيرا يعاكس أو يغاير تفسير الدولة الأولى، أو استعمال الوسائل المادّية أو القانونية لإثبات ذلك. وتنفرد ظاهرة النزاع الدولي عن غيرها من ظواهر العلاقات الدوليّة بأنها ظاهرة ديناميكية معقّدة. ويرجع ذلك إلى تعدّد أبعادها وتداخل مسبباتها ومصادرها، وتشابك تفاعلاتها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة، وتفاوت المستويات التي تحدث عندها وذلك من حيث المدى أو الكثافة والعنف.

أما أسباب النزاع فهي إما بعيدة، وهي هامة ولكن ليس من شأنها أن تبلور النزاع للعلن وتتمثل عادة بوجود عقائد متضاربة. وإما أسباب قريبة، تؤدّي إلى تبادل الادعاءات المتعاكسة، وتفترض عملا أكثر منهجية ويطرح على الساحة الدوليّة كيفية ازالة التوتّر ودرء الأزمات. وهناك نمطين من المنازعات الدوليّة: الأولى وهي الأخطر لأنها تستهدف العناصر الأساسية للدولة مثل الإقليم والسكان والسلطة. أما الثانية، فتستهدف التشكيك بمسلكية إحدى الدول في علاقاتها الخارجية، إذن رهانها أقل ويمكن وضع حد لها إما بالطرق القانونية أو باتفاق رضائي. ويتطور النزاع من حالته المتوسطة حيث التناقض الموضوعي للأطراف ويعبّر عنه بشكل تنازعي. وصولا إلى

النزاع المسلّح الذي هو لجوء أحد الأطراف إلى استخدام القوّة ضد دولة أو دول أخرى، وهو ما نبذه ميثاق الأمم المتّحدة صراحة عندما حرّم اللجوء إلى القوّة أو التهديد باستخدامها في علاقاتها مع الدول الأخرى.

لذلك، ما بين الطموحات الصينية في بحر الصين الجنوبي وما بين الأهداف والمصالح الأميريكية في المنطقة، شكّلت العلاقات الصينيّة – الأميريكية نموذجاً جديداً في العلاقات الدوليّة حيث بات معظم الباحثين متّفقين على أنه لم تعد الولايات المتّحدة القوّة العظمى الوحيدة في العالم بل باتت تتشارك القوّة مع غيرها من القوى الصاعدة وأبرزها الصين. فيما كان عهد الرئيس الأميريكي باراك أوباما أكثر تقاربا من الصين، فقد أثمرت ولايته احياءً جديدا للنوع الجديد من العلاقة بين القوى الكبرى، وكان بحر الصين الجنوبي مسرحا فعالا لدراسة العلاقات الصينية الأميريكية في إطار هذا النوع الجديد من العلاقة الذي اقترحه الرئيسان "باراك أوباما" و"تشي جينبينغ" في عام 2013، وشكل هذا النموذج تطوّرا في مسار العلاقة الصينية – الأميريكية من خلال السعي لتحقيق المنفعة المتبادلة وتحقيق الفوز الجيوسياسي للدولتين بهدف تعزيز السلام العالمي والتنمية المستقرة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. خاصة وأن استراتيجية أوباما في السياسة الخارجية للولايات المتحدة اعتمدت على الوسائل الديبلوماسية لحل المشاكل والصراعات مع الصين، مع الأخذ بعين الاعتبار الأدوات الأخرى كاستخدام الأداوات العسكريّة والاقتصادية وغيرها وأيضا اعتماده على حشد الدعم المحلي ودعم الحلفاء الاقليميين والتقليديين في حل النزاعات والصراعات الاقليمية مثل الفيليبين وتايوان وكوريا الجنوبية واليابان. وايماناً منه بأهمية ادماج الصين في النظام العالمي وعدم استخدام القوة العسكريّة ضدها وأن الصين تعتبر قوية اقتصاديا وتستخدم قوتها الاقتصادية في تطوير قدراتها العسكريّة، واستخدام هذه القوة العسكريّة يؤدي إلى تهديد مصالح الولايات المتحدة في منطقة شرق آسيا، ولا سيما في بحر الصين الجنوبي.

يعد بحر الصين الجنوبي ذات أهمية اقتصادية بالنسبة للاقتصاد العالمي في المقام الاول، لأن أكثر من خمسين في المائة من الناتج التجاري العالي السنوي يمر عبر هذه المنطقة التجارية. كذلك، إن الاهتمام الأميريكي بالمنطقة ونزاعاتها يدور الى حد كبير حول ضمان حرية الملاحة بشكل أساسي بالاضافة الى دوافع أخرى. وشكّلت سياسة إعادة التوازن الاستراتيجية الأميريكية معضلة بالنسبة إلى الصين وأدت إلى تقويض الثقة الإستراتيجية الوخيمة بين الصين والولايات المتّحدة؟ كما شهدت الولايات المتحدة والصين تغييرات كثيرة في علاقتهما خلال العقود الماضية، تاريخيا وواقعيا، أدّى التنافس على النفوذ بين القوى العظمى إلى الحرب، أما فيما يتعلّق بالتنافس الصيني – الأميريكي وابتكار النوع الجديد من العلاقات بين القوى الكبرى، هل تستطيع الصين والولايات المتحدة تجنب التنافس المميت وتجنيب العالم كارثة اقتصادية وتجارية دولية أخرى؟ النبأ السار

أن الدولتين عبّرتا عن نوايا حسنة في عهد الرئيس الأميريكي باراك أوباما، مع وعود الصين بالتنمية السلمية ودعوة الولايات المتحدة لها لتصبح شريكا في المسائل الدوليّة والاعتراف بأهمية التعاون معها اقليميا ودوليا لأنها أصبحت متأصلة بعمق في النظام العالمي الحالي اقتصاديا وسياسيا وقد قبلت ودمجت العديد من السياسات والمؤسسات العديد من مبادئ النظام الدولي الراسخ بقيادة الولايات المتحدة. كما أن الترابط الاقتصادي والمالي والتجاري بين الدولتين يتزايد، أثر على تعزيز امكانية تحقيق التعاون فيما بينهما لتأمين الاستقرار والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بما فيها بحر الصين الجنوبي من خلال أطر تعاون متعددة أهمها : الاشتراك سوية في اجتماعات منتدى مجموعة دول جنوب شرق آسيا المعروف ب " آسيان" لحل النزاعات والقضايا الاقليمية الاقتصادية والامنية والسياسية وتعزيز الأمن الاقليمي في المنطقة، ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ المعروف ب " أبيك " تأسس عام 1989 ويضم 21 دولة مطلة على المحيط الهادئ ويسعى المنتدى لتقيق نمو اقتصادي في الدول الأعضاء. بالاضافة إلى التعاون من خلال الحوارات العسكريّة المشتركة وغيرها من أطر التعاون. أما الأخبار السيئة فهي أن الصين والولايات المتحدة ما زالتا تواجهان العديد من القضايا غير المستقرة، والتي ينطوي بعضها مباشرة على التنافس بين المصالح الجوهرية للبلدين كما هي الحال في بحر الصين الجنوبي، والبعض الآخر من القضايا متشابك بشكل غير مباشر مع جيران الصين، والتدخل الأميريكي في نزاعات بحر الصين الجنوبي الامر المرفوض من الجانب الصيني. لذا، هل ستتجنّب الدولتان من أن تؤدّي تلك القضايا الى تعثّرهما في مصادمات غير مقصودة وتجنيب المآسي والأضرار على الدولتين والعالم؟

للوهلة الأولى قد تبدو العلاقات الصينية الأميريكية في وضع خطر ما قد يؤدي الى النزاع بين الدولتين، لاسيما وأن بحر الصين الجنوبي من المحتمل أن يكون نقطة اشتعال إقليمية مهددة للأمن في المنطقة، إلا أنه في الواقع، تتسم العلاقات الصينية – الأميريكية بمزيج من التعاون والتنافس في آن واحد، وطرح الرئيس الصيني " تشي جينبينغ" النموذج الجديد من العلاقة في عدّة نقاط أساسية أهمها : لا مواجهة أو نزاع عسكري، الاحترام المتبادل للمصالح والسعي الى تحقيق التعاون والفوز. مما انعكس على طبيعة العلاقة المميزة بين الدولتين في بحر الصين الجنوبي في ما يسمّى نوع جديد من العلاقة بين القوى الكبرى، وذلك لوجود تحدّيات اقليمية ودولية مشتركة لا تستطيع الصين ولا الولايات المتحدة حلها بمفردها، إلا اذا تعاونت الصين والولايات المتحدة مع الدول الأخرى للمساعدة في إيجاد حلول، خاصة أنه من شأن المواجهة التقليدية والصراع بين الدول الكبرى أن يجعل التعاون مستحيلاً.

تهدف هذه الدراسة الى البحث في الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي، وأثرها في تحديد مصالح وأهداف كل من الصين والولايات المتحدة في هذه المياه، كما تستهدف دراسة طبيعة ونوع العلاقات الصينية – الأميريكية في بحر الصين الجنوبي خلال القرن الواحد والعشرين، وفي عهد الرئيس الأميريكي "باراك أوباما" بشكل خاص من خلال اتباع المنهج التحليلي في تحليل الآراء والمعطيات؛ والمنهج التاريخي في جزء من هذه الرسالة لالقاء الضوء على تطورات معينة. اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتستمد التقييمات الواردة فيها من تحليل لمصادر رسمية واعلامية وأكاديمية، بالاضافة الى الكتب التي استخدمت في تحليل المعطيات والمعلومات المرتبطة بالاشكاليات المطروحة، واستخلاص النتائج المرجوة. ويخلص البحث إلى وجود علاقات من نوع جديد بين الدول الكبرى، الّتي تقوم على عنصري التعاون والتنافس. بالرغم من وجود أسباب عديدة تؤدّي الى تجنّب الصراع بين الدولتين في بحر الصين الجنوبي، حيث تشكّل الصين قوة صاعدة لها أهدافها العسكريّة والتوسّعيّة في هذا البحر، وبالمقابل تسعى الولايات المتّحدة للحفاظ على مصالحها في هذه المياه. إلا أن ذلك لا يمنع احتمال وجود نزاع ناتج عن أخطاء استراتيجية أو سوء تقدير، خاصّة وأن هذا البحر بات اليوم جزءا من التحدّيات في دراسة العلاقات الدوليّة، التي تحمل القدرة على البحث في الصراعات الدوليّة التي تتصاعد مؤخرا بين الدول الآسيوية ولا سيما بين الصين والولايات المتحدة.

تنقسم هذه الدراسة الى بابين كبيرين، وكل باب ينقسم إلى ثلاثة فصول، تنقسم بدورها إلى عدة فقرات. فيما يتناول الباب الأول مدى أهمية بحر الصين الجنوبي بالنسبة للصين والولايات المتحدة في ثلاثة فصول، ففي الفصل الأول نظرة معمّقة على أهمية بحر الصين الجنوبي ككتلة إيكولوجية واستراتيجية ضخمة ومهمّة في الجغرافيا العالميّة، وفي الفصل الثاني، يتمحور حول معالجة المصالح الصينيّة في هذا البحر. بينما نناقش في الفصل الثالث، مصالح الولايات المتّحدة الأميريكية فيه. أما في الباب الثاني، فسننتقل لدراسة العلاقات الثنائية بين الدولتين في بحر الصين الجنوبي استنادا الى النموذج الجديد من العلاقة بين القوى الكبرى، الذي اقترحه الرئيسان "تشي جينبينغ" و"باراك أوباما"، التي تميّزت بوجود عنصري التنافس والتعاون بين الدولتين. ففي الفصل الأول من الباب الثاني سنتناول مجالات التنافس بين الصين والولايات المتّحدة الأميريكية في بحر الصين الجنوبي. أما في الفصل الثاني، فسنتناول مجالات التعاون بين الدولتين في هذه المنطقة. ثم نناقش في الفصل الثالث، النموذج الجديد من العلاقات بين الدول الكبرى الذي اقترحه الرئيسان الأمريكي والصيني عام 2013، وانعكاسه على العلاقات الثنائية بين الدولتين.

على الرغم من انتهاء العمل بهذه الرسالة في ربيع 2018، إلا أنه حالت ظروف خاصة دون المضي في المناقشة في حينها. أمّا الصعوبات والعقبات فكانت مختلفة ومتنوّعة: أهمّها، أن هذا الموضوع يشكّل من المواضيع الأكثر تعقيداً، بالاضافة إلى أن إعداد هذه الرسالة قد توافق زمنيا مع العديد من الالتزامات الشخصية والعملية، كما كانت الصعوبة من ناحية في قلة المراجع من حيث الكتب باللغة العربية التي تبحث في هذا الموضوع وتتعمق فيه، لذا اعتمدنا في غالبية المراجع على الكتب باللغة الانكليزية نظرا لتوافرها بشكل كاف ووافر. ومن ناحية أخرى، كان هناك صعوبة نوعاً ما في اعتماد الترجمة الدقيقة للمفاهيم السياسية والعسكريّة المرتبطة بموضوع الرسالة، فسعينا قدر الإمكان وبكل حرص إلى البحث عن الترجمة الدقيقة لكافة المفاهيم والمصطلحات السياسية والعسكريّة. لكن وبالرغم من أن هذه الصعوبات والعقبات كان من شأنها أن تصعّب القيام بهذه الرسالة إلا أنه بكل جهد تم انجاز واتمام الرسالة على افضل شكل.

تحتل الرسائل العلمية بشكل عام أهمية كبيرة، أما هذه الدراسة فتكمن أهميتها من الناحية العلمية، في أنها تتابع العلاقات الثنائية لأكبر قوّتين عظميين، الصين والولايات المتّحدة في بحر الصين الجنوبي لاعتبارها منطقة من المناطق الأكثر سخونة على الساحة الدوليّة المعاصرة. يعد موضوع العلاقات الصينية الاميريكية من المواضيع السياسية الهامّة والمعقّدة والمبسّطة في آن واحد، وتنتج الأهمية من أن الولايات المتحدة دولة عظمى ذات سيادة عالمية ودولة قويّة يترتّب على ذلك أن تفرض وضعها السياسي، أما الصين فهي دولة ذات توجهات اشتراكية مخالفة للتوجه الاميريكي الرأسمالي كما تكمن الأهمية في استخلاص المعلومات والأبحاث والدراسات والمقالات، والوصول الى نتائج جديدة في موضوع العلاقات الدوليّة. فضلا عن اعطاء الطالب الفرصة للتفكير في كل ما تعلّمه من معرفة سياسيّة ومقارنتها مع الواقع و تطبيقها في الرسالة تحليلا وصياغة كما تسعى هذه الدراسة من خلال البحث في المصالح الإستراتيجيّة لكل من الصين والولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي، إلى تحديد الرسم الجيوسياسي المستقبلي للمنطقة. أما من الناحية العملية فهي تتيح للطالب بالاستعانة بها لإستنتاج الخلاصات والأفكار والنظريات الجديدة في تحليل طبيعة وحقيقة العلاقات بين الدول، كما تقوم بشكل خاص بتنمية القدرات الذاتية من خلال التعود على القراءة والسعي لايجاد المعلومات من أفضل المصادر المتاحة. وتزداد هذه الرسالة قيمة، حيث موضوعها يعتبر من المواضيع النادرة التي تمّ مناقشتها أو البحث فيها بشكل معمق باللغة العربية.

الباب الأول: بحر الصين الجنوبي: ما بين الآمال الصينية والمصالح الأميريكية

يلعب بحر الصين الجنوبي خلال القرن الواحد والعشرين دورا مهمّا في السياسات الصينية والأميريكية، ويعود ذلك إلى أهميّته الجيوستراتيجيّة، ودوره في التجارة العالمية وما يحتويه من ثروات بيولوجية مهمّة، ويتألّف من مجموعة من الجزر تنازعت الصين عليها مع بعض الدول المجاورة، وأهمّها مجموعة جزر"باراسيل" التي تقع في الشمال الغربي للبحر وأرخبيل/مجموعة جزر "سبراتلي" في الجنوب،[1] بالإضافة إلى المعالم المعزولة لجزيرة " براتاس" و"سكاربورو شوول"Scarborough Shoal التي تقع في الشمال الشرقي وشرق بحر الصين الجنوبي على التوالي[2]. وال "سكاربورو شوول"، هي عبارة عن أكبر جزيرة مرجانية "Atoll" في بحر الصين الجنوبي حاليّا تحت السيطرة الصينية[3].

صورة رقم 1:خريطة مجموعة جزر باراسيل وسبراتلي.

المرجع: http://vietnamveterannews.com/wp-content/uploads/2016/01/519.jpg

[1] راجع الصورة رقم 1.

[2] Bateman Sam & Emmers Ralf , ***Security and International Politics in the South China Sea*****,** Routledge, USA, 2009, p. 8.

[3] Rosen E. Mark, "philippine claims in the south china sea: A legal Analysis", **in Center for Naval Analysis,** August**,** 2014, p. 8. available at :
https://www. cna. org/cna_files/pdf/iop-2014-u-008435. pdf

يمكن تصنيف بحر الصين الجنوبي جغرافيا وسياسيا واستراتيجيا، بإعتباره واحدا من أهم البحار العالميّة، وهو يجذب اهتماما كبيرا في التفكير المعاصر في العلاقات الدوليّة والدراسات الاستراتيجية، ولا يزال يعتبر نقطة ساخنة HOT SPOT، إذ يمكن أن يكون مصدرا للتوتّر في شرق آسيا[1]. وهناك ثلاثة أسباب رئيسية تدفع الدول للتنازع على بحر الصين الجنوبي: أوّلا، الكمّيّات الكبيرة من النفط والغاز الطبيعي المسال. ثانيا، يشكّل بحر الصين الجنوبي مكانا لتزويد الأساطيل البحريّة بكافة اللوازم. ثالثا، يعتبر بحر الصين الجنوبي ثاني أكثر الممرّات البحريّة ازدحاما بحركة مرور السفن التجارية[2]. وفي هذا الباب سنبحث بالتفصيل عن أهمية البحر، وسنتطرّق لاحقا في هذا الباب الى دوافع اهتمام الصين ومصالحها في هذا البحر وسنتعرّف بالمقابل على أبعاد اهتمام الولايات المتحدة وسياساتها ومصالحها في المنطقة.

الفصل الأول: بحر الصين الجنوبي من أهم الممرّات المائية الحيوية في العالم

بحر الصين الجنوبي هو الإسم الأكثر تداولا بسهولة في الولايات المتّحدة للجسم المائي المتمركز بين الصين وتايوان ودول جنوب شرق آسيا: بروناي، أندونيسيا، ماليزيا، الفليبين وفييتنام. بالنسبة للصين هو بحر الجنوب، أمّا في فييتنام فهو البحر الشرقي، وفي الفيليبين يشار إليه بإسم بحر غرب الفيليبين[3]. فأين تكمن أهمية هذا البحر وما هي مميزاته؟

الفقرة الأولى: بحر الصين الجنوبي : من أهم الطرق التجارة العالمية

لم يكن بحر الصين الجنوبي محط اهتمام استراتيجي في الحرب الباردة، إلا أنه مع التغيير في البيئة الأمنية العالمية، اكتسبت هذه المنطقة أهمية خاصة ارتبطت بها تغييرات عدة[4]. ويمتدّ بحر الصين الجنوبي على مساحة 1,4 مليون ميل مربّع، تحيطه دول تحتوي على ما يقارب ملياري نسمة من السكّان[5]. وهو يعد ساحة لنزاع اقليمي

[1] Wu Shicun and Zou Keyuan, ***Maritime Security in The South China Sea*****,** MPG Books Group, UK, 2009, p. 15.

[2] Velasco Mark Anthony M. ,"Philippines – China Relations : the South china Sea Claims", in **Asia Pacific Journal of Multidisciplinary Research**,Vol. 2, No. 6**,** 2014, p. 79.

[3] Green Jay David, ***The third option for the South China Sea,*** Hult international Business School,U. S. A, 2016, p. 5.

[4] Salil Saloni, ***China's Strategy int the South China Sea Role of the United States and India*****,** Kalpana Shukla, New Delhi, 2012, p. 1.

[5] Gewirtz Paul, "Limits of Law in The South China Sea", **in east asia policy number 8**, **The Brookings institution: Center for East Asia Policy Studies ",** May 2016, p. 2.

بين بلدان عدّة على السيادة على أجزاء مختلفة منه، وقد تصاعدت حدّة التوترات فيه على نحو غير مسبوق خلال العام 2015، على خلفيّة قيام الصين باستصلاح أراضٍ بحريّة انطلاقا من خططها التوسعيّة المعروفة ب "خط الخطوط التسّعة". فقد شكّل بحر الصين الجنوبي أزمة كبرى على مدار السنوات الماضية. ويمثّل هذا المسطح المائي الضخم شريانا بحريّا حيويا للتجارة العالميّة نظرا لكونه بوابة عبور لما يربو على نصف السفن التجارية في العالم، وتقدّر قيمة البضائع التي تقلّها تلك السفن بأكثر من خمس تريليونات دولار سنويا، وهي قيمة تعادل ما يزيد عن اجمالي الناتج المحلي للهند واتحاد دول جنوب شرق آسيا أو آسيان ASEAN[1]. لطالما اهتمّت الصين بهذه المنطقة لأهداف تجاريّة مع الهند والخليج والشرق الأوسط وأوروبا، واكتسب هذا البحر أهمية كبيرة في التجارة العالميّة، بحيث تسجّل النسبة الأضخم من التجارة عبر البحار بمحيط جزر باراسيل التي هي بدورها أساسيّة بالنسبة إلى الدول المجاورة، وتخضع حاليّا لسيطرة الصين[2].

كما يمرّ ما يقارب من ثلث النفط الخام العالمي وأكثر من نصف تجارة الغاز الطبيعي المسال (Liquefied Natural Gas,LNG)[3] عبر هذا البحر، ممّا يجعله من أهمّ الطرق التجاريّة في العالم. فالتجارة البحريّة شرقًا تمتدّ عبر مضائق : ملقّة Malacca ، سوندا Sunda، ولومبوك Lumbok، مع استمرار الأغلبيّة في بحر الصين الجنوبي. ويعد هذا البحر طريقاً رئيسيّاً لتجارة الغاز الطبيعي المسال. ففي عام 2016، مرّ ما يقارب 40% من التجارة العالمية للغاز الطبيعي المسال أي نحو 4,7 تريليون قدم مكعب عبر البحر.[4] ويأتي أكثر من 90% من إجمالي التدفّق من مضيق ملقّا، بينما يأتي الباقي من التجارة الإقليميّة من بين بلدان جنوب شرق آسيا[5]. ويشكّل بحر الصين الجنوبي أحد أهمّ الممرّات المائيّة في العالم، تمر عبره أكثر من نصف السفن التجارية، حيث تنقل الخطوط البحريّة للإتصالات الخاصة به معظم إمدادات الطّاقة لليابان، كوريا الجنوبية وتايوان، ونسبة

---

[1] بركشاير ميلر: ترجمة كريم الماجري، تقرير بعنوان :" بحر الصين الجنوبي : بؤرة الصراع القادم "، **مركز الجزيرة للدراسات**، حزيران 2016، ص. 2.

[2] Bouchat Clarence J. ,***The Paracel Islands and U. S Interests and Approaches In The South China Sea,*** UNITED STATES Army war college press, USA , 2014, p. 2.

[3] Herberg Mikkal E. ,"The Role of Energy in Disputes over the South China Sea", **in Maritime Awareness Project Analysis,** s. l. ,June 2016, p. 1.

[4] US Energy information Administration , November 2, 2017. تقرير ادارة معلومات الطاقة الأميريكية Available at : https://www. eia. gov/todayinenergy/detail. php?id=33592&src "Almost 40% of global liquefied natural gas trade moves through the South China Sea .

[5] تقرير ادارة معلومات الطاقة الأميريكية**South China Sea : OVERVIEW"** Available at: https://www. eia. gov/beta/international/regions-topics. cfm?RegionTopicID=SCS

ضخمة من التجارة الصينية[1]. وستزداد فرص السوقMarket Opportuinities تزامنا مع ازدياد عدد سكّان المنطقة بمقدار 175 مليون نسمة بحلول العام 2030، ومع نضوج اقتصادات والتوسّع السكّاني لدول شرق آسيا فإن هذه المنطقة ستتعطّش للمزيد من النفط والغاز الطبيعي معظمها تنقل عبر البحار. وستشكّل منطقة آسيا– المحيط الهادئ قوّة اقتصادية عظمى ستجعل منها المحور الرئيسي للإقتصاد العالمي في القرن الواحد والعشرين[2].

آسيا بشكل عام، لا تزال الوجهة الأولى للإستثمار الأجنبي المباشر، باجتذابها حوالي 527 مليار دولار عام 2015، مع ارتفاعها بنسبة 9% عنها في عام 2014. وتعزّزت الصلات في جنوب شرق آسيا، بينما ارتفعت قيمة الصادرات في جنوب آسيا من 20,1% عام 2000 الى 25,5%عام 2015، وذهبت الحصّة الإقليمية الأكبر الى جنوب شرق آسيا. إذ ارتفعت حصّة جنوب شرق آسيا من صادرات القيمة المضافة الأجنبية من 9,7 % عام 2000 الى 19,1 % في عام 2015. أظهرت فييتنام أعلى نسبة من قيمة صادرات القيمة المضافة الأجنبيةForeign Value Added بنسبة 31% عام 2015، تبعتها تايبيه الصين بنسبة 25,4 %، وماليزيا بنسبة 25,3% وتايلاندا بنسبة 24,7%[3].

[1] Willet Colin, Deputy assistant secretary of State for Multilateral Affairs, U. S. Department of State, **"South China Sea Maritime Disputes"**, a Statement before the House Armed Services Committee, Sea power and Projection Forces Subcommittee and House Foreign Affairs Committee Subcommitte on Asia and the Pacific , July 7,2016. Available at: https://docs. house. gov/meetings/AS/AS28/20160707/105160/HHRG-114-AS28-Wstate-WillettC-20160707. pdf

[2] Barno David W. , Bensahel Nora and Sharp Travis ,"Pivot But Hedge: A Strategy for Pivoting to Asia while Hedging in the middle East", **in Foreign Policy,** Elsevier**,**s. l. ,Spring 2012**,** p. 160.

[3] Asian Development Bank **, " Asian Economic Integration Report 2016: What Drives Foreign Direct investment in Asia and the Pacific ?"**, Philippines , 2016, p. 25.

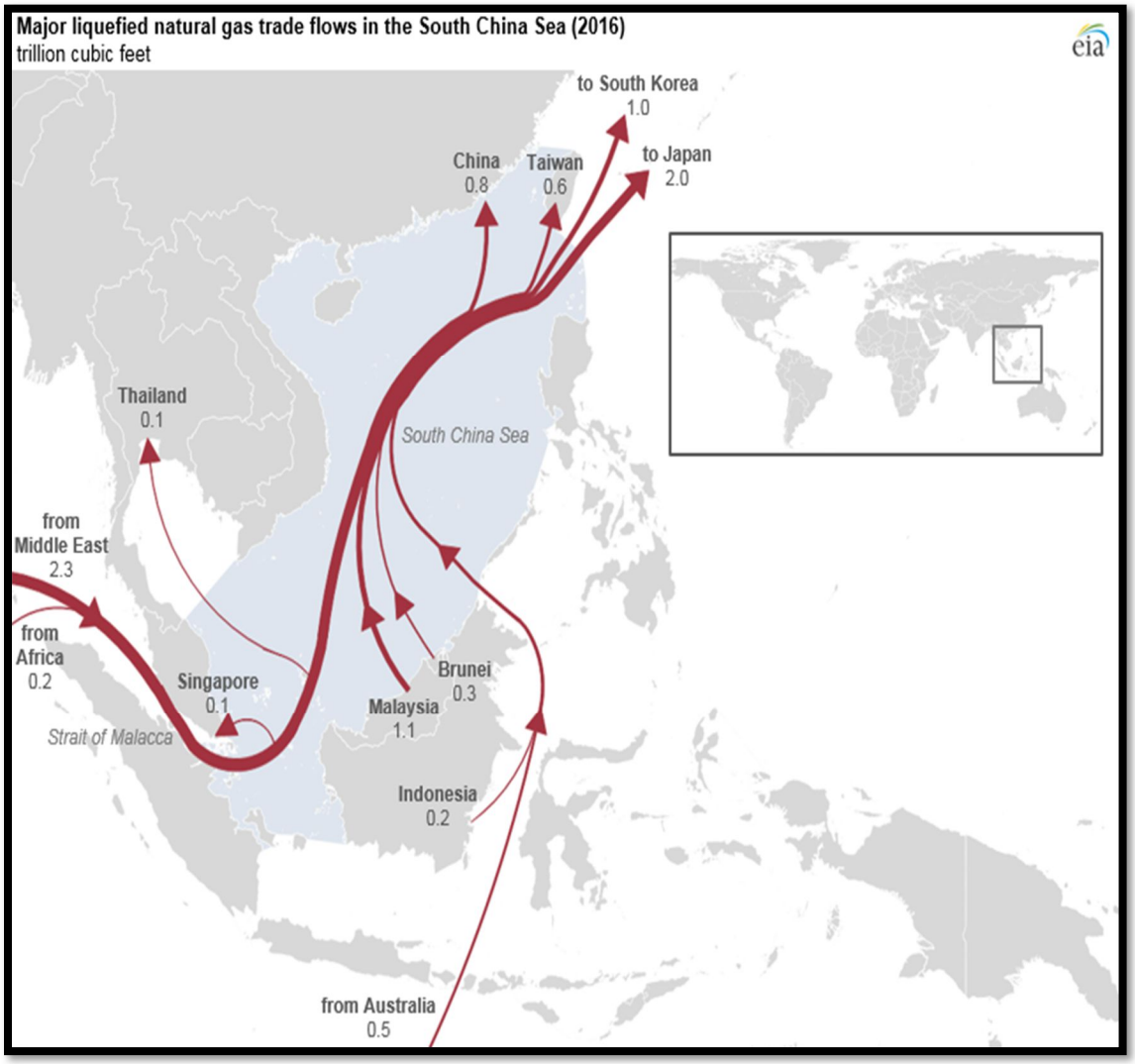

صورة رقم 2: تجارة الغاز الطبيعي المسال في بحر الصين الجنوبي

المرجع: الموقع الرسمي لوكالة الطاقة الأميريكية على شبكة الانترنيت www.eia.gov

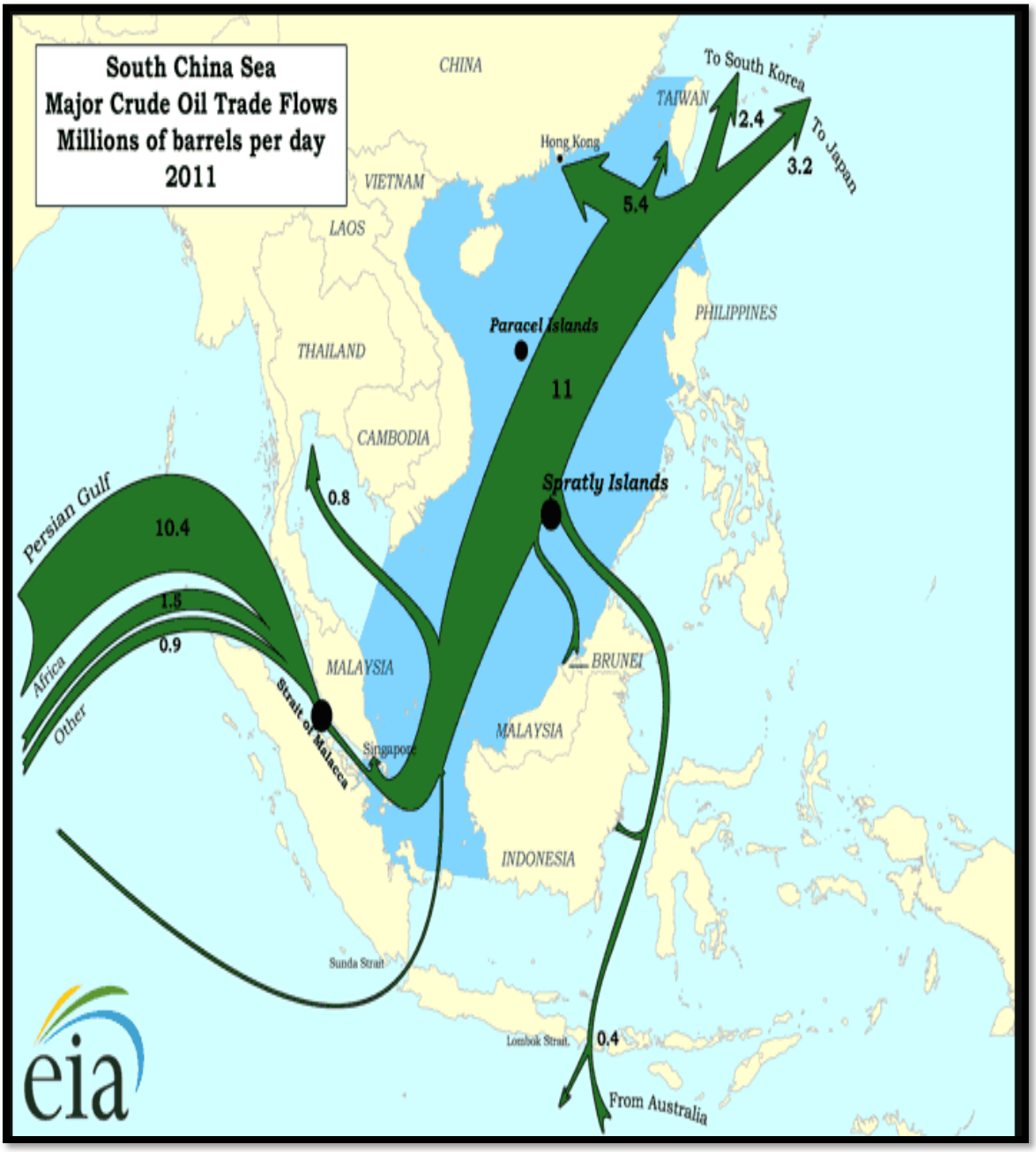

صورة رقم 3: تجارة النفط الخام عبر بحر الصين الحنوبي.

المرجع: الموقع الرسمي لوكالة الطاقة الأميريكية على شبكة الانترنيت www.eia.gov

الفقرة الثانية: أمن الطاقة في أمن المنطقة

تشكّل مساحة بحر الصين الجنوبي ثلاثة ملايين كيلومتر مربّع من مساحة المحيط الهادئ، وهو يحتوي على كميّات هائلة من النفط كما يرى الأمريكيّون والصينيّون. وقد عرّفت بعض المصادر الصينية بحر الصين الجنوبي الخليج العربي بالخليج الفارسي الجديد New Persian Gulf[1]. وكان عطش دول بحر الصين الجنوبي للنفط السبب الرئيسي وراء النزاعات الإقليميّة[2]. وقد أصبح أمن الطاقة أولويّة عليا للأمن القومي في جميع أنحاء المنطقة على مدى السنوات الأخيرة، خاصّة مع الظهورالسريع للصين كمستورد ضخم للنفط والغاز، وظهور جنوب شرق آسيا كمستورد صافٍ للنفط والغاز، وقد تبع الأمر جو من التنافس، ويمكن توزيع دور الطاقة في توتّرات بحر الصين الجنوبي الى سلّتين:

السلّة الأولى: إن السيطرة على حقوق الادّعاءات البحريّة تؤدّي الى السيطرة على حقول النفط والغاز الطبيعي.

السلّة الثانية: آثار هذه النزاعات الإقليمية على استيراد الطاقة للدول غير الداخلة في النزاع، بما في ذلك اليابان، كوريا الجنوبية، الهند، سنغافورة، أستراليا، جنبا الى جنب مع الولايات المتّحدة[3].

يبقى من الصعب تحديد كميّة النفط والغاز الطبيعي في بحر الصين الجنوبي، لنقص الاستكشاف وللنزاعات الإقليمية. فبينماقدّرت لجنة الاستقصاء الجيولوجية الأميريكية أن بحر الصين الجنوبي يحتوي على ما بين 5 و 22 مليار برميل من النفط وبين 70 الى 290 تريليون قدم مكعّب من الغاز الطبيعي، [4] قدّرت الشركة الصينيّة الوطنيّة للنفط البحري Chinese National Offshore Oil Company (CNOOC)"أن بحر الصين الجنوبي يحوي حوالي 125 مليار برميل من النفط و500 تريليون قدم مكعّب من الغاز الطبيعي غير المكتشفة، أي حوالي عشرة أضعاف تقديرات الولايات المتّحدة للنفط الخام وأكثر من ضعفي التقديرات الأميريكية للغاز الطبيعي[5].

---

[1] Bateman Sam & Emmers Ralf, Op.cit, p. 15.

[2] Ibid, p. 17.

[3] Herberg Mikkael E, Op.cit , pp. 1-2.

[4] موقع ادارة الطاقة الاميريكية: https://www. eia. gov/beta/international/analysis_includes/regions_of_interest/South_China_Sea/south_china_sea

[5] Herberg Mikkal E., Op.cit, p. 2.

Table 5.1 Alternative estimates of energy resources in the South China Sea

Oil (billion barrels)	*Qualifiers*	*Natural Gas (trillion cubic feet)*	*Qualifiers*	*Source*
130		900		Hong (2012)
125		500		CNOOC (2012) as referenced in Tweed (2015)
7		900		World Bank as referenced in Xu (2014)
11	Proven & probable	190	Proven & probable	EIA (2013) using 2010 data
5–22	Undiscovered	70–290	Undiscovered	EIA (2013) using 2010 data

Notes: *CNOOC* China National Offshore Oil Corporation

صورة رقم 4: مصادر الطاقة المحتملة في بحر الصين الجنوبي.

المرجع: Green Jay David,**THE THIRD OPTION FOR THE SOUTH CHINA SEA,** Hult international Business School,U. S. A,2016, p. 62.

ويشكّل بحر الصين الجنوبي جزءاً ضحماً من الإقتصاد العالمي حيث تتجمّع الطرق البحريّة العالميّة، وتشكل المركز الديمغرافي للإقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين حيث يقيم 1,5 مليار صيني،أي ما يقارب 600 مليون نسمة في دول جنوب شرق آسيا و 1,3 مليار نسمة في شبه القارة الهندية. يشكّل بحر الصين الجنوبي منطقة حيويّة لتبادل السلع ونقل الموارد الحيويّة في جميع أنحاء المنطقة الآسيوية والعالم. كذلك تتنازع حوالي 12 دولة على موارد البحر لما يحتويه من احتياطي نفط حيث ثبُت احتواؤه ما يقدّر ب 7 مليارات برميل من النفط مقابل 900 تريليون قدمامكعّب من الغاز الطبيعي[1]. توجد مطالبات وادعاءات بحريّة عدّة متداخلة في الجزء الغربي من المحيط الهادئ، كانت مصدر التوتّر السياسي والصراع على السيطرة: بروناي، الصين، أندونيسيا، ماليزيا، الفيليبين وفييتنام، والصراع على حقوق متضاربة للسيطرة على المرور في بحر الصين الجنوبي والصخور الصغيرة والموارد البحريّة. [2]لذا، يعد بحر الصين الجنوبي طريقا تجاريا أساسيّا في العالم ومصدرا محتملا للهيدروكربونات، ولا سيما الغاز الطبيعي، وللمطالبة المتنافسة بالملكيّة على البحر وموارده[3].

[1] Cronin Patrick, ***Cooperation from Strength the United States China and the South China Sea*,** Center for A New American Security,Washington ,January 2012, p. 8.

[2] Green Jay David , Op. cit, p. 1.

[3] ادارة معلومات الطاقة الأميريكية **"South China Sea Overview "**https://www. eia. gov/beta/international/analysis_includes/regions_of_interest/South_China_Sea/south_china_sea. pdf

الفقرة الثالثة: الأهمية الإستراتيجية للبحر، "كحلق" للمحيط الهادئ.

مقارنة بما قاله "ماهان""MAHAN" عن قوّة البحار من قوّة الاساطيل البحريّة وبالتالي البحار والمحيطات مهمة بقدر ما تمكّن الأساطيل البحريّة من التعبئة وتأمين الحماية لنفسها. لهذا تمثّل جزر "سبراتلي" و"باراسيل" أهمية استراتيجية للحدود البحريّة. فبمجرد أن نلقي نظرة على الخارطة حتى نرى أن هاتين الجزيرتين تتمتّعان بأهمية استراتيجيّة كمكان للحماية وإعادة التعبئة. كمايصل بحر الصين الجنوبي المحيط الهندي بالمحيط الهادئ ويعمل وقد سمّي حلق المحيط الهادئ الغربي " THROAT OF THE WESTERN PACIFIC"، لذلك هو منطقة استراتيجيّة حيويّة[1]. وبما أن هذه الجزر موجودة بين المحيط الهندي والمحيط الهادئ، اكتسب بحر الصين أهمية استراتيجيّة حيويّة، وتعتبر هذه الجزر بمثابة بوابة الى العالم الخارجي للصين والدول المحيطة. وهي تحتلّ موقعاً مركزياً لممرّات الشحن التي تربط بين كانتون، هونغ كونغ، مانيلا وسنغافورة. وموقع الجزر مهم للغاية. فمجرد النظر على الخارطة نجد أن هذه الجزر وكأنها نقاط انطلاق "Stepping Stones"، حيث تمكّن اليابان و/أو الصين من تحقيق التقدّم الإستراتيجي من/نحو جنوب شرق آسيا بشكل سهل، ويمكن بالتالي إنشاء قواعد لتسهيل أو عرقلة هذا التقدّم الإستراتيجي[2].

[1] Bateman Sam & Emmers Ralf , op. cit. , p. 35.

[2] Ibid. , p. 34.

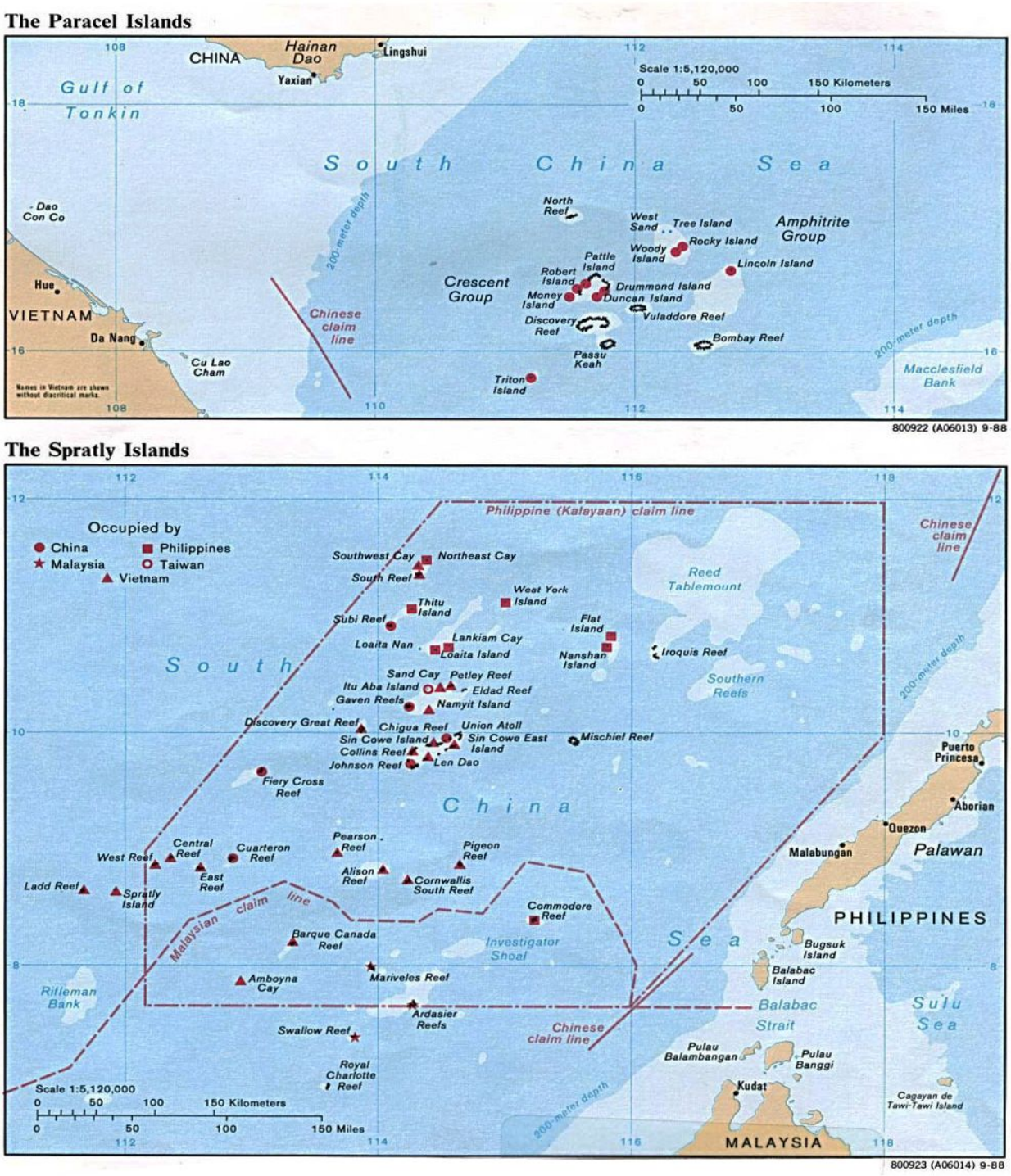

صورة رقم 5: خريطة لمجموعة جزر باراسيل وسبراتلي في بحر الصين الجنوبي

المرجع: https://www.mapsisland.com/maps/asia/paracel-islands/detailed-political-map-of-paracel-islands-and-spratly-islands

- ايتو آبا (ITU ABA): تحت السيطرة التايوانية منذ 2008.
- غافان ريف (Gaven Reef): تحت السيطرة الصينية منذ 2003.
- جونسون ساوث ريف(Johnson South Reef): تحت السيطرة الصينيةمنذ 2014.
- فييري كروس ريف (Fiery Cross Reef): تحت السيطرة الصينية منذ 2014.

تايوان والصين هما الدولتان اللتان تقومان بمشاريع بناء في جزر سبراتلي، [1] التي تتميّز بأهمّيتها الإستراتيجية اذ تشكّل صلة وصل بين المحيط الهندي وشرق آسيا. [2] أما في جزر "باراسيل"، فلا يوجد نفط أو غاز مكتشفين وبالتالي ليس لديها احتياطيات مؤكّدة أو حتى محتملة. وتشيرالدلائل الجيولوجية إلى أن المنطقة لا تملك إمكانيات كبيرة من حيث كميّة الهيدروكربونات[3].

الفقرة الرابعة: حيويّة وتنوّع الثروة البيولوجية في البحر.

إن بحر الصين الجنوبي، مثله مثل المحيط الهادئ والمحيط الهندي، هو من أكثر المناطق تنوعاً بيولوجيّاً في العالم، وغنيّ بالأنواع المهدّدة بالانقراض وبالأسماك التجاريّة القيّمة، مثل سمك التونا، والإسقمري/الماكري، والحبّار/السكاد بالاضافة إلى أسماك الشعاب المرجانية[4]. إذ إن أوّل ثماني دول لإنتاج القريدس هي من دول بحر الصين الجنوبي، كما يشكّل هذا الغنى تحدّيا في مجال صيد الاسماك وتجارتها[5]. وقد كان هذا البحر لقرون عدّة المصدر الأوّل لصيد الأسماك بالنسبة للدول المحيطة به وبات يشكّل المنطقة الأكثر انتاجاً للأسماك في العالم، بحيث تدعم الدول المحيطة بالبروتينات وكمصدر مربح في التجارة. ويحتوي أيضا على مصادر الهيدروكاربون والموارد الطبيعية الأخرى، ويساهم في تعزيز الابداع والسياحة في الدول. كما وأنه يُعد واحداً من أكبر أربع مناطق الصيد البحري انتاجية في العالم من حيث مردودها السنوي، وهو يُمثّل نحو 10% من إجمالي كميّة الصيد في العالم. ويُعد هذا البحر مصدراً رئيسيّاً للأسماك الّتي تُؤكل في فيتنام والصين، كونهما أكبر

---

[1] Bateman Sam and Emmers Ralf, Op. cit, pp. 8-9.

[2] Before and after : the South China Sea transformed موقع مبادرة الشفافية البحرية الآسيوية
Available at : https://amti. csis. org/before-and-after-the-south-china-sea-transformed/

[3] موقع ادارة معلومات الطاقة الأميريكيةhttps://www. eia. gov

[4] Bouchat Clarence J. , ***The Paracel Islands and U. S Interests and Approaches In The South China Sea*** , Op.cit., p . 6.

[5] Bateman Sam & Emmers Ralf, Op. cit, p. 18.

مستهلكين ومصدّرَين للأسماك في العالم. وتساهم المياه الغنية في جزر باراسيل في هذه الوفرة باعتبارها أقرب مناطق صيد في بحر الصين الجنوبي الى الأساطيل في هاينان داو ووسط فيتنام[1].

اليوم، وبسبب تضخم الوجود السكّاني على شواطىء بحر الصين الجنوبي (حوالي 300 مليون فرد يعيشون على الشواطئ) فإن الحاجة الى استهلاك الأسماك تزايدت. ويعتبر بحر الصين الجنوبي من أحد النظم الإيكولوجية البحريّة الضخمة العالمية ال66، [2] ومن أهمّ 5 مناطق ايكولوجية كثيفة السكان بالاضافة إلى خليج البنغال والشرق الأوسط، وبحر العرب، والبحر الاندونيسي. وتُعد الأسماك مصدراً مهمّا للدخل، كما يُشكّل الصيد البحري جزءاً لا يتجزأ من معظم النظم الاجتماعية والثقافية الساحلية[3]. والنظم الإيكولوجية البحرية الضخمة في العالم هي مناطق في المحيطات تتميّز بقياس الأعماق والهيدروغرافيا، والإنتاج والتفاعلات الغذائية، وهي تنتج سنويا 80 % من مصايد الأسماك في العالم. والنظم الإيكولوجية الكبيرة هي مناطق كبيرة نسبيا من مساحة المحيطات تبلغ حوالي 200,000 كيلومتر مربّع أو أكثر، وهي متاخمة للقارّات في المياه الساحلية حيث تكون الإنتاجية الأولية أعلى بشكل عام من مناطق المحيطات المفتوحة. [4] ويُعد بحر الصين الجنوبي من أغنى المناطق في العالم من حيث الموارد البحريّة ومن حيث القيمة البيئية البحريّة: فقد تمّ تحديد أكثر من 300 نوع من الشعاب المرجانية الصلبة و3365 نوعاً من الأسماك في النقاط الساخنة للتنوع البيولوجي، وتشير التقديرات إلى أنه يحتوي على ما يقارب من 2 مليون هكتار من غابات المنغروف(أي 12% من اجمالي المجموع العالمي) المتواجدة في البلدان المحيطة ببحر الصين الجنوبي. كما ويتم التقاط ما يقارب خمسة ملايين طن من الأسماك في المنطقة سنويا، أي حوالي 10% من اجمالي الصيد العالمي وكل هذه الموارد تدعم اقتصادات متاخمة للبحر وهناك سبع منها لديها مطالبات اقليمية. [5] ومنطقة جنوب شرق آسيا تحتوي على تنوّع في الأسماك البحريّة أكثر منهاما يوجد في منطقتي الكاريبي والحاجز المرجاني العظيم، كما يظهر في الصورة رقم 6.

---

[1] Bouchat Clarence J. , ***The Paracel Islands and U. S Interests and Approaches In The South China Sea*** , Op.cit, p. 6.

[2] راجع الملحق رقم 1

[3] Transboundary Waters Assessment Programme (TWAP**), "Large Marine Ecosystems: Status and Trends"**, Summary for Policy Makers, United Nations Environement Programme,IOC-UNESCO and UNEP, vol. 4, Nairobi, 2016, p. 6.

[4] http://lme. edc. uri. edu/index. php/lme-introduction

[5] Global Environment Facility Evaluation Office , Evaluation Report No. 75. : The GEF South China Sea and Adjacent Areas, Presented to GEF Council in November 2012, October 2012, p. 37.

Regional comparison of marine biodiversity.

Region	Marine fish species diversity	Hard coral species diversity
Southeast Asia	2,500	400-500
Great Barrier Reef	1,500	395
Caribbean	500-600	100-200

صورة رقم 6: مقارنة التنوع البيولوجي في جنوب شرق آسيا، الحاجز المرجاني العظيم ومناطق الكاريبي.

المرجع: Sustainable Development Strategy for the Seas of East Asia, PEMSEA, partnership in environmental management for the Seas of East Asia, 2003, p. 52.

صورة رقم 7: الشعاب المرجانية في جنوب شرق آسيا هي من بين الأكثر انتاجا في العالم.

المرجع: موقع لوزارة الخارجية الأميريكية الالكتروني share.america.gov

الفقرة الخامسة: الوضع القانوني للجزر المتنازع عليها : ليست جزرا

إن المشكلة في بحر الصين الجنوبي هي في تداخل المطالبات الصينية مع المناطق الاقتصادية الخالصة للدول الاخرى المجاورة، وقد أقرّت المناطق الاقتصادية الخالصة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار و المحيطاتUNCLOS حيث وقّعتها كل الدول ما عدا الولايات المتّحدة الأميريكية[1]. وقدّمت الفيليبين 15 دعوى ضد الصين بالاستناد الى أحكام قانون البحار والمحيطات أمام هيئة التحكيم التابعة لإتفاقية الأمم المتّحدة لقانون البحار في محكمة التحكيم الدائمة Permanent Court Of Arbitration في لاهاي[2]. وأصدرت هذه المحكمة قرارا أعلنت فيه أن ادعاء الصين بما يسمّى خط الخطوط التسعة ليس له جذور في قانون البحار والمحيطات UNCLOS. وكذلك أصدرت حكماً بشأن الجزر المتنازع عليها بين الصين والفيلبين : " لا تشكّل أي من المعالم FEATURES التي تدّعي بها الصين أو الفيليبين جزرا وبالتالي لا تدخل في المنطقة الإقتصادية الخالصة Exclusive Economic Zoneب200 ميل بحري Nautical Miles ولكن على الأكثر تتمتّع ب 12 ميل بحريNautical Miles EEZ. بالمقابل، أصدرت قراراً ينص على أن الجزر الاصطناعية في المنطقة الاقتصادية الخالصة للفيلبين تتداخل مع نشاطات الاستكشاف والصيد الخاصة بالفيلبين وتعتبر نشاطات الصين انتهاكا لسيادة الفيليبين[3].

إلّا أن الصين لم تأبه لقرارات المحكمة، واعتبرت أن الأمر ليس من شأن هذه الأخيرة، وقرّرت أن السكوت الإقليمي والدولي عن الموضوع بمثابة انتصار ديبلوماسي للصين[4]. بالرغم من كل النزاعات الإقليميّة التي تتنازع عليها بعض دول بحر الصين الجنوبي، تبقى جزر بحر الصين الجنوبي في هذه المرحلة كإقليم لا يعود لأي أحد "Resnullius" [5]. علما أنه وبسبب النمو الاقتصادي الصيني وحصّة السوق المحتملة الكبيرة من هذا النمو، تتجنّب الدول المطالبة مواجهة دبلوماسية وعسكريّة مع الصين بشأن الإدّعاءات في جزر " سبراتلي". ولا ترغب

[1] Broderick Kelsey, "Chinese Activities in the South China sea implications for the American Pivot to Asia ", in **Project 2049 Insitute,** May 2015, p. 3.

[2] Gerwitz Paul,"Limits of Law in the South China Sea", in Center for East Asia Policy Studies ", op. cit. , p. 2.

[3] Roberts Christopher," The South China Sea ,Beijing's Challenge to ASEAN and UNCLOS and the Necessity of A New Multi-tiered Approach", **S. RAJARATNAM SCHOOL OF INTERNATIONAL STUDIES ,** N0. 307, Singapore, August 2017, p. 6.

[4] Ibid. , p. 7.

[5] Bateman Sam & Emmers Ralf, Op. cit, p. 27.

أي من هذه الدول في المطالبة تجنباً لتعريض العلاقات الثنائية مع الصين للخطر بسبب آثارها الاقتصادية والتجارية الهائلة[1].

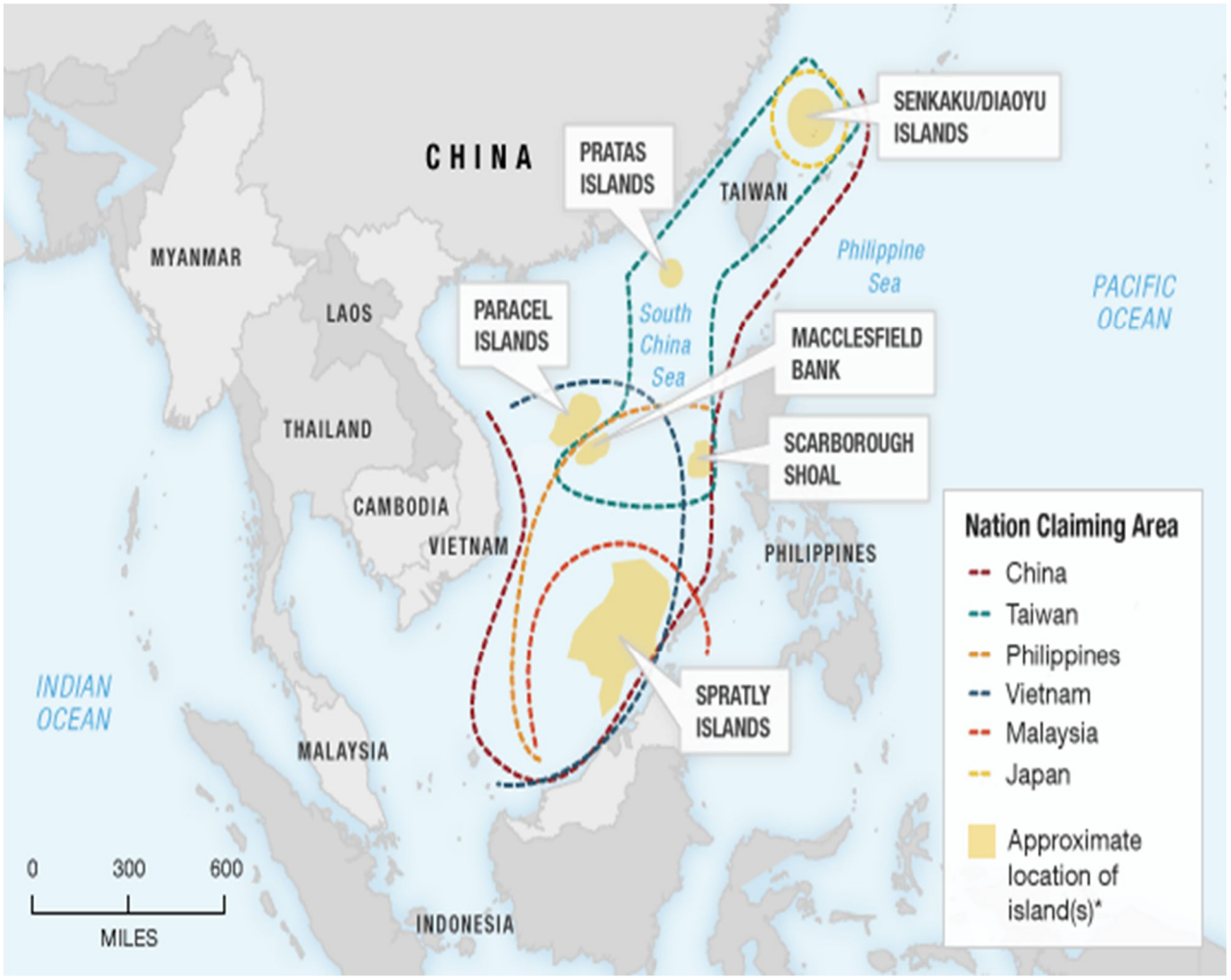

صورة رقم 8: خريطة توضح المطالبات البحرية الإقليمية المتداخلة في بحر الصين الجنوبي.

المرجع: www.southchinasea.org

[1] Velasco Mark Anthony M. ,"Philippines – China Relations : the South china Sea Claims",**Asia Pacific Journal of Multidisciplinary Research**, Vol. 2, No. 6**,** 2014, p. 81.

الفقرة السادسة: أمننة نزاعات بحر الصين الجنوبي أو Securitization of SCS disputes **...لماذا؟**

نظرية الأمننة أو ما تعرف بال Securitization تُبين أن سياسة الأمن القومي ليست بسياسة عادية، لكن يتمّ تحديدها وخلقها بعناية من قبل السياسيين وصانعي القرار. ووفقا لهذه النظرية، تتشكّل القضايا السياسية كقضايا أمنية متطرّفة يجب التعامل معها على وجه السرعة، عندما يتمّ وصفها بأنها خطيرة، مهددة، مزعجة وما الى ذلك، من قبل "فاعل مؤمِّن" Securitising Actor لديه السلطة الاجتماعية والاقتصادية لتحريك القضية خارج السياسات[1]. تعود أمننة النزاعات في بحر الصين الجنوبي بالفوائد على الدول، إذ تشير الأدلة إلى الفوائد التي تعود على صناعة السلاح والدفاع العالمية سواء كانت ماديّة أو غير ماديّة. والفوائد الماديّة التي تتمتّع بها صناعة الدفاع العالميّة مترابطة بشكل وثيق ويمكن تقسيمها الى ثلاث فئات:الأولى: المكاسب المالية المباشرة والفورية، الثانية: ضمانات الاستثمار المستقبلية، أما الثالثة فهي إنشاء وتوسيع الصناعات التابعة لها[2]. فمن ناحية المكاسب المالية الفورية، يلاحظ في السنوات الأخيرة نمو ميزانيات الدفاع لمعظم أصحاب المطالب السيادية في بحر الصين الجنوبي وأصحاب المصلحة الرئيسيين في تأمين المنطقة ، الذين يسارعون لشراء الاسلحة، على الرغم من أن جزءاً منها فقط تم استثماره بشكل خاص في جهود الأمننة في بحر الصين الجنوبي، إلا أنه هناك دليلٌ واضحٌ على أن النزاعات الإقليمية البحرية هي عامل سببي مهم يساهم في تعزيز صناعة الأسلحة وتعزيز الإجراءات الأمنية في المنطقة. وقد لاحظ جميع المدّعين والحكومات الرئيسية من أصحاب المصلحة في تجارة الصناعات الدفاعية أهمّية الأمن البحري في بحر الصين الجنوبي، أو نفّذوا أو عدلّوا سياسات الدفاع ذات الصلة لمعالجة المسألة واستثمروا وفقا لذلك. كما قام معظمهم بزيادة الانفاق العام على الدفاع كجزء من استراتيجيات الأمننة الخاصة بهم. كما هو الجدول التالي حيث يظهر التنزايد في الانفاق العسكري للولايات المتحدة ولبعض الدول في جنوب شرق آسيا التي لها نزاعات حدوديّة بحرية[3].

[1] McGlinchey Stephen , Walters Rosie and Scheinpflug Christian, ***International relations Theory*****,** E-INTERNATIONAL RELATIONS PUBLISHING, ENGLAND,2017, p. 104.

[2] Spangler Jonathan,Karalekas Dean and Lopes de SouzaMoises, ***Entreprises,Localities , People and policy in the South China Sea Beneath the Surface*****,** Springer, 2018, p. 30.

[3] Ibid. , pp. 30-31.

Table 2.1 Military spending by country (constant 2011 USD, in millions)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	Change
Claimants															
China	45,367[a]	52,769[a]	57,325[a]	63,503[a]	71,425[a]	83,850[a]	96,702[a]	106,592[a]	128,701[a]	136,220[a]	147,258[a]	161,409[a]	174,047[a]	190,974[a]	+321%
Brunei	331	352	367	290	351	395	409	422	414	432	415	407	406	525	+59%
Indonesia	2308	2790	3758	4194	3643	3699	4448	4150	4336	5092	5838	7975	8991	8076	+250%
Malaysia	3038	3452	4402	4248	4544	4447	4965	5078	4793	4187	4807	4664	4804	4926	+62%
Philippines	2062[a]	2171[a]	2419	2279[a]	2322	2401	2630	2631	2530	2657	2701	2739	3114	3039	+47%
Taiwan	10,196	9860	9766	9783	9413	9030	9555	9729	10,479	9904	9998	10,350	10,330	10,135	−1%
Vietnam	–	–	1471	1507	1572	1850	2386	2350	2581	2878	2687	3128[b]	3271[b]	3587[b]	+144%
Stakeholders															
Australia	18,702	19,502	19,858	20,677	21,404	22,551	23,936	24,808	26,664	26,993	26,597	25,665	25,442	27,171	+45%
India	28,616	28,527	29,164	33,877	36,053	36,225	36,664	41,585	48,962	49,158	49,634	49,457	49,093	49,999	+75%
Japan	60,249	60,954	61,459	61,200	61,288	60,891	60,574	59,139	59,735	59,003	60,452	60,017	59,396	59,033	−2%
Singapore	7503	7910	7988	8139	8646	8719	9056	9128	9432	9252	8922	8718	8924	9138	+22%
South Korea	20,609[a]	21,177[a]	21,897[a]	22,859[a]	24,722	25,613	26,774	28,525	30,112	29,912	30,884	31,490	32,385	33,142[a]	+61%
United States	397,298	446,089	507,723	553,378	579,768	588,771	604,229	648,932	700,984	720,220	711,338	670,897	617,687	577,511	+45%

Source: Data compiled or calculated by the author based on 'Military spending by country in constant (2011) USD' data from 'SIPRI Military Expenditure Database', Stockholm International Peace Research Institute, November 3, 2015. http://www.sipri.org/research/armaments/milex/milex_database

Notes: [a]SIPRI estimates, [b]highly uncertain data

صورة رقم 9: الانفاق العسكري لعدد من دول جنوب و شرق آسيا.

المرجع: http://www. sipri. org/research/armaments/milex/milex_database

في حين أن الحكومات المشاركة في النزاعات قد زادت من الإنفاق الكلّي على الدّفاع وركّزت مواردها على المصالح الأمنية في المنطقة، فإن هذه التحوّلات تكشف عن جزء صغير من الصورة. إذ إن الطبيعة العالميّة المترابطة للصناعة الدفاعيّة اليوم تعني أن المطوّرين والمصنّعين ومقدّمي الخدمات والمروّجين للتكنولوجيا العسكريّة والمعدّات والخدمات في العديد من البلدان حول العالم، بما في ذلك أولئك الذين لا يشاركون بشكل مباشر أو علني في النزاعات في بحر الصين الجنوبي، أصبحوا مستفيدين رئيسيّين من النزاعات الاقليمية، من حيث المكاسب الماليّة الفوريّة[1].

في معادلة حسابية مترابطة يلاحظ انه كلّما ارتفع عدد القضايا الأمنية الخاصة المهدّدة لأمن الدول في بحر الصين الجنوبي كلما ارتفع الانفاق العسكري لهذه الدول. اذا اعتبرنا x تمثّل القضايا الأمنية المهدّدة فتكون معادلة الانفاق العسكري f(x) مرتبطة ايجابيا بx أي:

$$f(x)= x + 1$$

[1] Spangler Jonathan,Karalekas Dean and Lopes de SouzaMoises, op.cit., p. 32.

وممّا لا شك فيه أن الصين هي من أولويات الولايات المتحدة ، حيث واقعيا نجحت الأولى في استدارتها نحو منطقة آسيا–الباسيفيكي، Asia–Pacific[1]. لماذا لا تساوم الصين في قضية بحر الصين الجنوبي؟ وما هي الأهداف والمصالح الأميريكية التي دفعت بالولايات المتحدة إلى التوجّه أكثر نحو منطقة آسيا والمحيط الهادئ وبحر الصين الجنوبي بشكل خاص؟

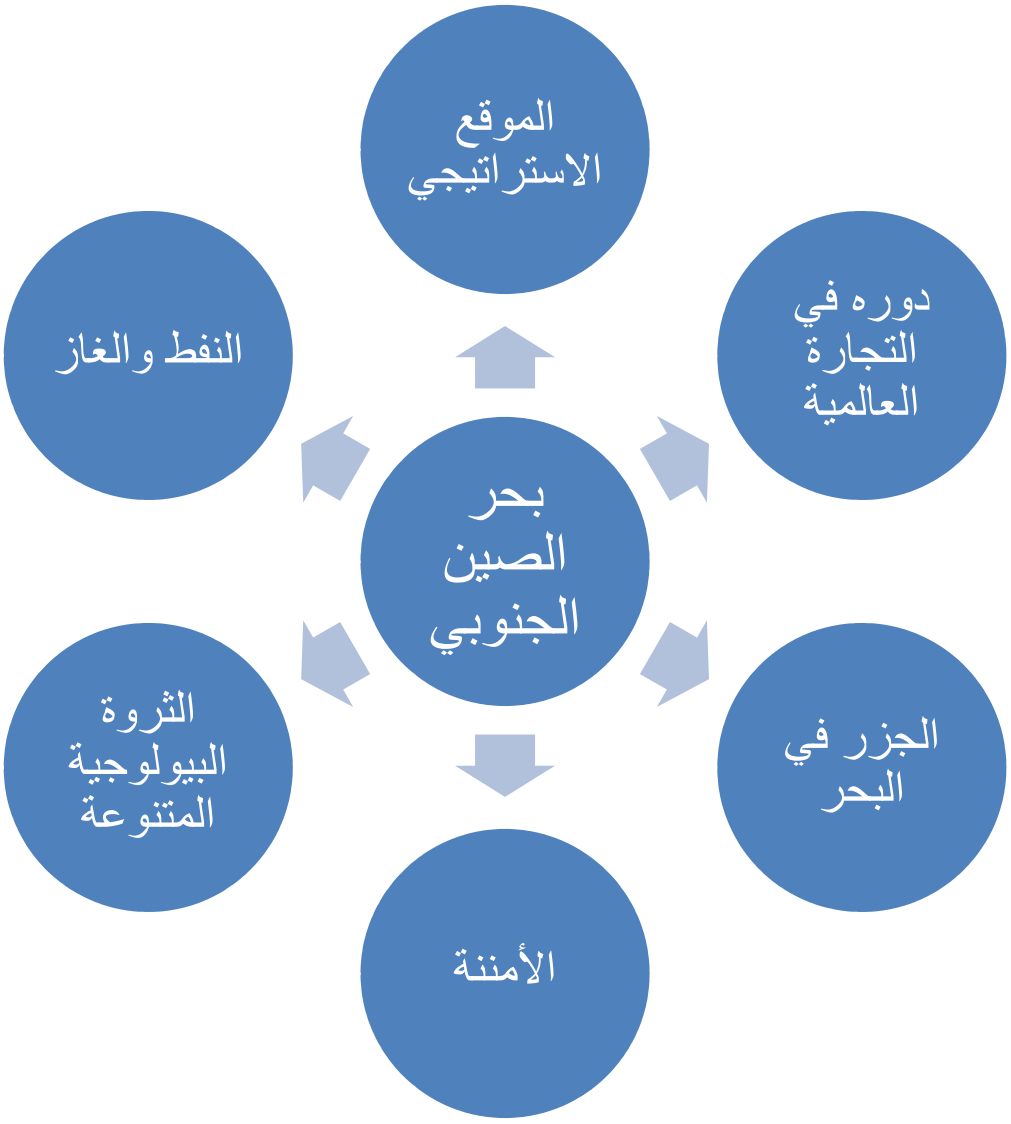

[1]شريف شعبان مبروك، "الاحتواء و المشاركة :الاستراتيجية الأميريكية في آسيا"، **المركز العربي للبحوث و للدراسات**، آذار 2016.
http://www. acrseg. org/40002

الفصل الثانية: الصين وبحر الصين الجنوبي. . . حقوق، مصالح وطموحات.

أصبحت الصين من أهمّ الإقتصادات المتقدّمة في العالم بمعدّل للناتج القومي ما يقارب 10% وهي الآن ثاني أكبر اقتصاد في العالم. جعلت هذه التطوّرات الصين قوّة عظمى في سوق الطاقة، إذ أصبحت أكبر مستهلك للطاقة في العالم ومن المقدّر أن تستهلك الضعف بحلول العام 2040. وأدّى النمو الاقتصادي الصيني إلى تنامي الطلب على الطاقة والإعتماد على استيرادها، وشكّلت الأهمية البارزة للطاقة إحدى مخاوف القيادة الصينية، وتقوم شرعيّتها على استمراريّة الأداء الاقتصادي[1]. وتطالب بكين في بحر الصين الجنوبي بالسيادة الإقليمية على مجموعتيْن من الجزر والحقوق البحريّة على المياه الإقليميّة التابعة لهذه الجزر. يعود أساس هذه الادّعاءات الى البيان الذي أصدره رئيس مجلس الدولة الصيني "جو/تشو"ZHOU في آب 1951 خلال مفاوضات السلام مع اليابان، وأعلن فيه سيادة الصين على جزر "باراسيل" و"سبراتلي ". وفي أيلول 1958 أكّدت الصين مجدّدا مطالبتها بهذه الجزر والمياه الإقليمية التابعة لها. منذ السبعينات وحتّى اليوم تعتمد الصين الأسلوب نفسه في بياناتها للمطالبة بالسيادة على هذه الجزر والمياه التابعة لها[2].

الفقرة الأولى: بحر الصين الجنوبي في المدارس الفكرية الصينية.

هناك 3 مدارس فكرية تهيمن على المناقشات الصينية فيما يتعلّق ببحر الصين الجنوبي[3]: المدرسة الأولى وتمثل البراغماتييّن، الذين يريدون حماية السيادة والحقوق البحريّة الصينية دون تعريض الاستقرار الإقليمي بشكل مفرط للخطر. وليس على الصين السعي إلى الحصول على مطالبها بالكامل، فالنزاع مع دول جنوب شرق آسيا والولايات المتّحدة قد يؤدّي إلى عدم الاستقرار الإقليمي بدرجة عالية ولن تستطيع الصين عندها معالجته. ولا يجب أن يكون تعاظم القوّة الهدف بل أداة لحماية هذه الحقوق[4]. وتتمثّل بهدفين شبه متعارضين للصين في بحر الصين الجنوبي: الحفاظ على الإستقرار الإقليمي وحماية سيادة الصين وحقوقها البحريّة، لا سيّما الحقوق في

---

[1] Ladislaw Sarah O. , Leed Maren and Walton Molly A**. , "New Energy New Geopolitics"**, A report of the CSIS Energy and National Security Program and the Garold Brown Chair in Defense Policy Studies, **Center For Strategic and International Studies,** Rowman & Littlefield, NEWYORK, June 2014, pp. 28-29.

[2] M. Taylor Fravel, "China's Strategy in the south china sea ",in **Contemporary Southeast Asia,**2011**,**Vol. 33,No. 3,p. 293.

[3] Zhang Feng, "Chinese Thinking on the South China Sea and the future Of Regional Security", in **Political Science Quarterly,** Vol 132, No 3, 2017, p. 436.

[4] Ibid. , pp. 440-441.

مصائد الأسماك واستكشاف الهيدروكاربون والتنقيب عن هذه الثروة. أما المدرسة الثانية، فتمثّل المتشدّدين، الذين يريدون تحقيق أقصى قدر من الحقوق الصينية في بحر الصين الجنوبي والسيطرة عليه. وهم ليسوا مهتمّين كثيرا بعواقب عدم وجود الاستقرار الإقليمي، وهاجسهم هو امتداد الحقوق الصينية لأقصى حَد مُمكن دون الأخذ بعين الاعتبار الاحتكاكات الإقليمية. وسياسة الصين بسيطة بالنسبة لهم : الدفاع عن حقوق البلاد وتعزيزها وإنقاذها، وتوسيع نطاق قوّتها وتأثيرها عبر المنطقة في الوقت نفسه. وهم الذين حوّلوا بحر الصين الجنوبي الى مصلحة وطنية أساسيّة ولأتباع هذه المدرسة أبعاد عسكريّة للمصالح الصينية[1]. في حين أن المدرسة الثالثة تمثّل المعتدلين، الذين لا يختلفون في حماية الحقوق البحرية كهدف أساسي لسياسة الصين، إلا أنهم يختلفون مع البراغماتيين والمتشدّدين حول أهمية هذا الهدف في السياسة الخارجية الشاملة للصين [2]. وهم يدركون الحاجة لحماية هذه الحقوق من جهة، ومن جهة أخرى يؤكّدون على أهمية الحفاظ على دعم جنوب شرق آسيا كمهمّة وطنية لنمو الصين. والأمْر المُثير للإهتمام أن اثنين من أبرز المعتدلِين هم من أشهر الواقعيّين:الأوّل "يان شويتونغ" Yan Xuetong باحث واقعي في العلاقات الدوليّة في جامعة تسينغهوا Tsinghua University، وهو يسعى إلى تطوير نظرية جديدة تعرف ب "الواقعيّة الأخلاقيّة " Moral Realismفي السياق الصيني. ويقول في هذه النظرية إن الهدف الأساسي للإستراتيجيّة الأمنية لكل قوّة صاعدة هو الحد من ارتفاع المعارضة الدوليّة مواجهةً لنموّها، وفي الوقت نفسه كسْب أكبر قدر مُمكن من الدعم الدولي لنموّها إلى أقصى حد مُمكن. وبالتالي تتمثّل أهداف الصين في بحر الصين الجنوبي في ثلاث غايات هي: أوّلا، المصالح الاقتصاديّة والحقوق البحريّة بما فيها مصائد الأسماك والموارد الطبيعية. ثانيا، الحقوق السياديّة على الجزر. وثالثا، العلاقات الإستراتيجية مع الدول الإقليمية. [3] والمعتدل الثاني هو"شي ينهونغ" Shi Yinhong وهو إستراتيجي ومؤرّخ في جامعة رِنْمِنْ Renmin University ومستشار الدولة في مجلس الوزراء الصيني. وهو يقول إن على الصين الآن، بالإضافة إلى التركيز على حماية الحقوق السياديّة في بحر الصين الجنوبي منذ 2009 اللحاق للحفاظ على الإستقرار. كما يدعم توطيد الوجود الصيني في بحر الصين الجنوبي، ولكن يجب على الصين منع نشوب أي نزاع مع الولايات المتّحدة، أو إلحاق الضرر بالعلاقات الصينية مع دول جنوب شرْق آسيا[4]. ولطالما كانت قارّة آسيا مُهمّة بالنسبة إلى الصين من منظار أمني، بحيث أن الصين محاطة ب 14 دولة آسيوية من الشرق والجنوب والوسط[5]. أمّا الأهمّية

[1] Zhang Feng, op. cit. , pp. 448-449.

[2] Ibid. , p. 457.

[3] Ibid. , pp. 457-458.

[4] Ibid. , pp. 458-459.

[5] Brady Anne-Marie, ***Looking North Looking South*,** world scientific publishing co, Singapore, 2010, p. 229.

العسكريّة لجزر "باراسيل"، بالنسبة إلى الدول التي تطالب بها، فتكمن في موقعها الإستراتيجي في جنوب الساحل الصيني. وتكمن مصلحة الدفاع الأساسية للصين في حكم وإدارة "بابهاالبحري الخلفي" Maritime Back Door، ولقد تعرّضَت الصين لأربعمئة وتسعة وسبعين هجوما بين عامي 1840-1849. [1]وبالنسبة إليها، فإن السيطرة على بحر الصين الجنوبي بشكل حاسم هي "ضرورة أمنية" Security Imperative.[2]

صورة رقم 10: تظهر الصين محاطة ب 14 دولة من الجنوب والشرق.

المرجع: The Asia Pacific Journal available at: https://apjjf. org/-Mark-Selden/3422/article. html

[1] Bouchat Clarence J. , ***The Paracel Islands and U.S interests and approaches in the South China Sea***, op. cit., p. 13.

[2] Caceres Sigfrido Burgos, ***China's Strategic Interests in the South China Sea Power and Resources***, Routledge, New York, 2011, p. 6.

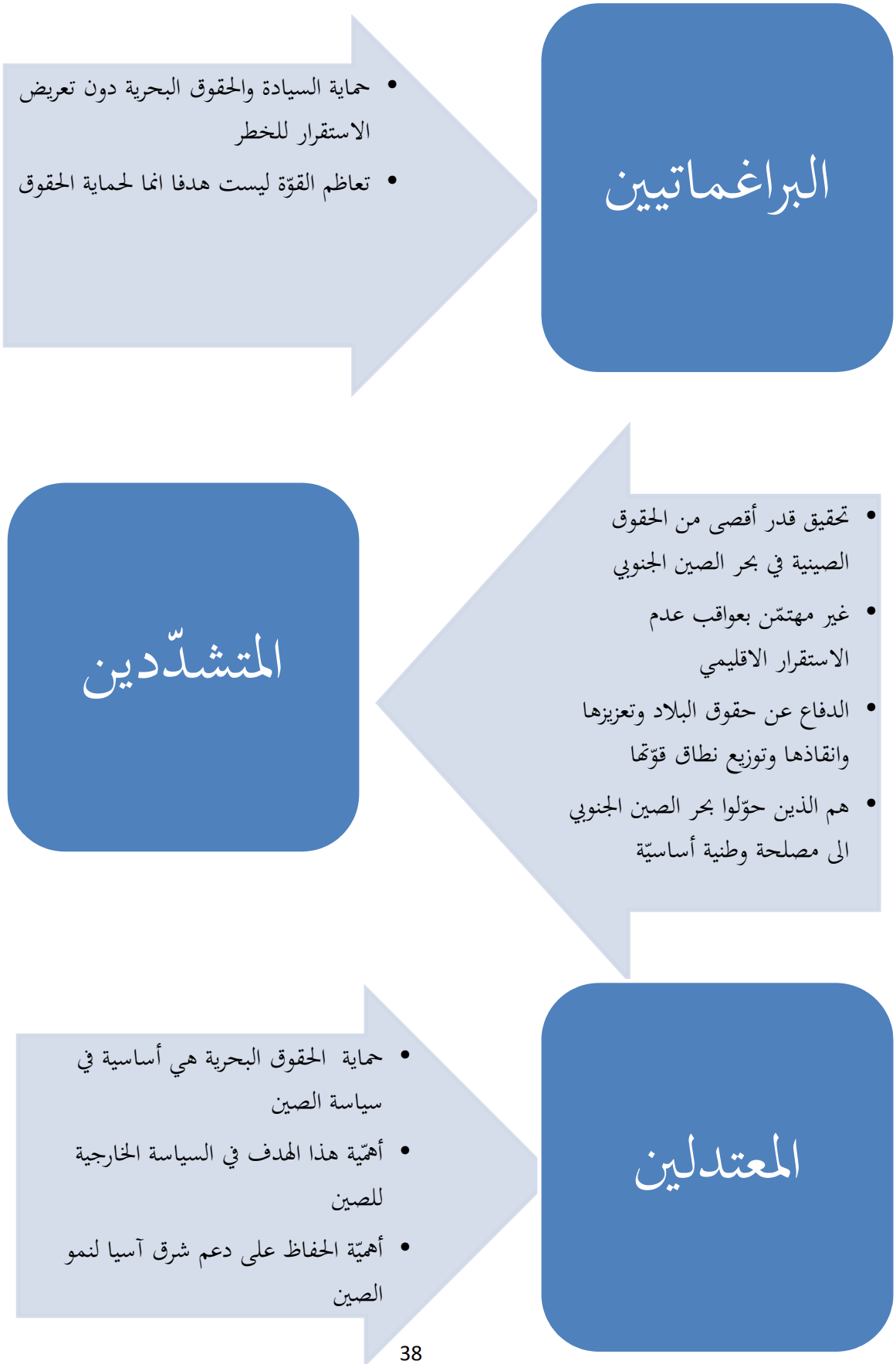
البراغماتيين
حماية السيادة والحقوق البحرية دون تعريض الاستقرار للخطر
تعاظم القوّة ليست هدفا انما لحماية الحقوق
المتشدّدين
تحقيق قدر أقصى من الحقوق الصينية في بحر الصين الجنوبي
غير مهتمّن بعواقب عدم الاستقرار الاقليمي
الدفاع عن حقوق البلاد وتعزيزها وانقاذها وتوزيع نطاق قوّتها
هم الذين حوّلوا بحر الصين الجنوبي الى مصلحة وطنية أساسيّة
المعتدلين
حماية الحقوق البحرية هي أساسية في سياسة الصين
أهمّية هذا الهدف في السياسة الخارجية للصين
أهميّة الحفاظ على دعم شرق آسيا لنمو الصين

منذ عام 2011 بدأت مَوْجة من التوتّرات بين الصين واليابان والفيليبين وفييتنام بالظهور نتيجة السباق على السيادة في بحر الصين الجنوبي. وقد تساهم الكميات الهائلة من النفط والغاز في أن تصبح الصين أقل اعتماداً على الطاقة من أفريقيا والشرق الأوسط، خاصّة أن الصين اليوم بحاجة ماسّة إلى النفط للإستمرار والنمو. ففي السنوات الأخيرة أصبح النمو الاقتصادي الصيني في نمو متزايد بسبب ارتفاع الصادرات المنخفضة التكلفة، التحضّر السريع والإقبال المرتفع للرحلات الجويّة والبريّة ما جعل الصين بحاجة ماسّة إلى المزيد من النفط الخام والغاز الطبيعي والأخشاب والمعادن. هذه الزيادة في واردات الطاقة والموارد الطبيعية والمواد الخام تفسّر تصنيف إدارة الطاقة الوطنية في الصين لبحر الصين الجنوبي كأحد أهَم المواقع البحريّة لاستخراج النفط الخام وإنتاج الغاز الطبيعي[1]. و في عام 2012، قامت ثالث أكبر شركة للطاقة في الصين والتابعة للحكومة الصينية " China National Offshore Oil Corporation CNOOC"، بالحفر لإستخراج النفط في بحر الصين الجنوبي[2]. ويعطي التعامل مع الشؤون الخاصة ببحر الصين الجنوبي مؤشّرا للصين في تصميمها على تعزيز مصالحها الوطنية والعامّة، وتعزيز طموحات القيادة الصينية للإندماج في النظام الدولي بسرعة وحسب شروطها الخاصّة. [3] إلّا أن مصالح الصين في السّيطرة على بحر الصين الجنوبي تتعارض ومصالحها في الحفاظ على العلاقات الودّية مع الدول المجاورة لها في هذا البحر، ولا تزال البيانات الصينية الرسميّة تعترف بضرورة الحفاظ على الإستقرار لتحقيق النمو الاقتصادي. كما تخوّفت الدول المجاورة للصين من صعود أكبر دول الأرض كقوّة عالميّة، فأقدَمت الصين على توضيح النمو ببعض المعايير : " الصعود السلمي""Peaceful Rise أو السلام والتنمية" "Peace and Development"[4].

الفقرة الثانية: الطاقة في بحر الصين الجنوبي من أمن الصين.

يمكن حصر دَور الطاقة في بحر الصين الجنوبي في سلّتين: **السلّة الأولى :** إن السيطرة على البحر لها آثار على أمن الطاقة لكل الدول المجاورة لبحر الصين الجنوبي. وبخطّة الصين التوسّعية المعروفة بخط الخطوط التسعة:Nine Dash Line (والتي سنوضّحها لاحقا في هذه الفصل) تكون قد ضمّت عدّة مناطق غنيّة بالنفط والغاز قبالة الشواطئ لمنتجي النفط الإقليميين الرئيسيّينِ، بما في ذلك فييتنام، أندونيسيا، الفيليبين وبروناي.

[1] Caceres Sigfrido Burgos, Op.cit. , pp. 24-25.

[2] Ibid., p. 29.

[3] Ibid., p. 99.

[4] Gompert David C. , ***Seapower and American Interests in the Western Pacific***, RAND Corporation, 2013, p. 99.

وتحدّت الصين مراراً استكشاف المياه العميقة لفييتنام من خلال"الشركة الهندية للنفط والغاز الطبيعي" وشركة غاز بروماالروسيّة Russia Gazprom وشركة Exxon Mobil. وفي عام 2012 أعلنت الصين عاموداً من تسع كتل استكشافية جديدة لتعقّب عن كثَب الخطّة التوسّعية الصينية والتي تمتَد إلى المناطق الإقتصادية الخالصة التابعة لفييتنام. وفي أيّار 2014، نقلت الشركة الوطنية الصينية للنفط البحري Chinese National Offshore Oil Company CNOOC، جهاز حفر المياه العميقة HYSY- 981 إلى المياه الفييتنامية لأكثر من شهر من التنقيب في النفط. أمّا **السلّة الثانية** في بحر الصين الجنوبي، هي الآثار على خطوط الاتصالات البحريّة , ووفقا لوزارة الطاقة الأميريكية تمثّل هذه الخطوط ممرّاً ل 75% من واردات الصين من النفط و85-90% من واردات اليابان وكوريا الجنوبية من النفط و33% من واردات اليابان من الغاز الطبيعي المسال. والمرجّح أن تصبح أستراليا المصدّر الأول للغاز الطبيعي بحلول العام 2020، والغالبية منه تمُر عَبْر بحر الصين الجنوبي إلى أسواق الصين واليابان وسنغافورة وكوريا الجنوبية، وبالتالي إن تأمين إمدادات الطاقة وشحن النفط لآسيا يرتبط بشكل وثيق بالحفاظ على حريّة الملاحة في بحر الصين الجنوبي ومضيق ملقّة Malacca Strait، وهي مصلحة أساسيّة وجوهريّة للطاقة والأمن الوطني لكل القوى الإقليمية[1].

الفقرة الثالثة: بحر الصين الجنوبي كمصلحة أساسية" The South China Sea as Core Interest"

تندفع الصين إلى خارج نطاقها القاري باتجاه بحر الصين الجنوبي بسبب الجغرافيا والموارد والتاريخ. وتسعى تالياً إلى السيطرة على خطوط الإتصالات البحريّة الخاصّة بها والتي تتعرّض للضعف في السيطرة في مضائق ملقّة ولومبوك وماكسار وسوندا. إن مضيق ملقّة ودوره لعرقلة الصين دفع الأخيرة للبحث عن طريق برّيّة مغايرة لنقل الطاقة والبضائع[2]. وللصين ثلاث مصالح رئيسيّة مترابطة، في بحر الصين الجنوبي: أولا، التأكيد على ما تعتبره من حقوقها التاريخيّة بما فيها السيادة على المعالم الجغرافية وربما على كل بحر الصين الجنوبي. ثانيا، ضمان الوصول الآمن الى موارد البحريّة في بحر الصين الجنوبي، خاصّة السمك، والغاز والنفط والمعادن. ثالثا، السعي إلى ضمان خطوطها البحرية للإتصالات، لأن هذه الخطوط حيويّة بالنسبة للإقتصاد الصيني وتطلّعاتها كقوى عظمى[3].

[1] Herberg Mikkal E. , "The Role of Energy in Disputes over the south China Sea",op. cit. , p. 1-2.

[2] Cronin Patrick, Op. cit, p. 12.

[3] ibid , p. 53

إن المياه الساحليّة هي أكثر أهمية من وجهة نظر بحريّة، منذ أن باتت السيطرة عليها ضروريّة للصين من أجل الحفاظ على السيادة الوطنية، والإستقلال الاقتصادي والأمن. وتشمل المنطقة الحيويّة البحريّة بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي والبحر الأصفر، والتي تحُد المنطقة من اليابان وشبه الجزيرة الكوريّة شمالاً ومضيق ملقّة جنوباً. وقد ركّزت ما يسمّى بالكتاب الأبيض لبكين، على أسس التّحديث في دور جيش تحرير الشعب الصيني ويعالج "الكتاب الأبيض"الخاص بالدفاع الوطني لعام 2006 بشكل مباشر أهمية المصالح الأمنية الوطنية في المناطق البحريّة الساحليّة والإقليميّة مع التركيز على استراتيجية الدفاع الفعّالActive Defense. فالدفاع عن السيادة الوطنية والإقليمية والحقوق والمصالح البحريّة كلّها سمّيت في هذا "الكتاب الأبيض" تحت عنوان :"أهداف الأمن القومي" National Security Goals". وتبقى تايوان على رأس المخاوف الأمنية الصينية ومن ثمّ الخوف الأساسي لجيش تحرير الشعب الصيني.[1].

قدّم الكتاب الأبيض لجمهوريّة الصين الشعبية الخاص بالدفاع الوطني لعام 2013، Chinese White Paper 2013، وجهة نظر استراتيجية سلبية فيما يتعلّق بسياسة أوباما الجديدة "المحور لآسيا" أو "إعادة التوازن"، جرّاء تحالفات الولايات المتحدة العسكريّة في آسيا والمحيط الهادئ والتي وسّعت وجودها العسكري في المنطقة. كما أشارت إلى انجازاتها في التّحديث العسكري التي استحوذت على اهتمام العالم، واعتبرت أن الحفاظ على العلاقات السلمية عبر مضيق تايوان يشكّل قوّة دفع للتنمية السلميّة الصينية، وتساهم في ازدياد النفوذ والتنافس الدوليينِ للصين، إلا أنها ما زالت تواجه تهديدات وتحديات أمنية متعدّدة ومعقّدة، بما فيها الحفاظ على الأمن والوحدة الوطنية وسلامة الأراضي والمصالح الخاصّة الصينية، كما لا تزال تشكّل الحركات الانفصالية "لإستقلال تايوان" وأنشطتها التهديد الأكبر للتنمية السلمية الصينية[2]. وتُعَد المصالح الأمنية البحريّة على المدى الطويل ذات أهمّية خاصة لمستقبل الصين في الطاقة، وتتجاوز قضايا تايوان وسيادة شرق آسيا، وتكمن المخاوف الصينية المستقبلية فيما يتعلّق بخطوط الاتصالات البحريّة التي تعتمد عليها لإستيراد النفط من جنوب غرب آسيا. فالأسطول الأمريكي يسيطر حاليّا على هذه الخطوط التي تظل محور الفكر الإستراتيجي الصيني[3]. كما وصف بعض الصينيين بحر الصين الجنوبي بأنه " الخليج الفارسي الثاني"Second Persian Gulf، نسبة إلى ما

[1] Information Office of the State Council of the People's Republic of China, Dcember 2006. http://www. china. org. cn/english/features/book/194485. htm

[2]"The Divesified Employment of China's Armed Forces ",**Information Office of the State Council**, The people's Republic Of China ,April 2013,Beijing. http://english. gov. cn/archive/white_paper/2014/08/23/content_281474982986606. htm

[3] Zhao Suisheng, ***China-U. S. Relations Transformed*,** Routledge taylor & Francis Group,USA, 2008, p. 162.

يحتويه من كمّيات هائلة من النفط والغاز والجليد القابل للإحتراق الذي سيكون شكلاً جديداً من الطاقة النظيفة التي سيتمّ استغلالها في المستقبل. ولا شكّ في أنها شكّلت دافعا أساسيّا للصين للسيطرة على بحر الصين الجنوبي[1]. كما اعتبر القادة العسكريّون الصينيون أن بحر الصين الجنوبي مهمّ لأمن الصين ولضمان المصالح الوطنية[2].

ومنذ القدم كان بحر الصين الجنوبي مهمّا بالنسبة إلى الصين كطريق تتم من خلاله التجارة مع الهند والخليج العربي والشرق الأوسط وأوروبا ولعب دورا كخطّ اتّصالات حيويّ، وكان البحّارة الصينيّون على بيِّنة تماما من مخاطر الملاحة في المنطقة. وبالنسبة إلى الصين تشكّل جزر" باراسيل" و" سبراتلي "مصدرا للخطر الذي يمكن تجنّبه وبمثابة حاجز للمرور A Traffic–Divider. [3] ووفقا للصينيين لطالما كان بحر الصين الجنوبي مهمّا لهم وتدّعي العديد من المصادر الصينيّة أن الأسلاف الصينيين قد اكتشفوا بعض الجزر في بحر الصين الجنوبي قبل أكثر من ألفي سنة. وبالإضافة إلى الموقف الرسمي للصين القائل بشرعيتها في السيادة على معظم بحر الصين الجنوبي على أسس تاريخيّة، قد يكون للدولة أسباب مغايرة: فلا يعتبر النفط والغاز الطبيعي والإقتصاد البحري الحافز المُهمّ لبكين لاتخاذ موقف مؤكّد من النزاع بل يتعدّاه إلى اعتبار آخر بالنسبة إلى الصين، وهو أن أهمّية بحر الصين الجنوبي تكمن في الأمن الاستراتيجي للصين من خلال النقاط التالية :

- يعتبر بحر الصين الجنوبي درعا طبيعيّا للصين للحفاظ على أمنها من الجنوب. فالمناطق الجنوبية من الصين هي ذات كثافة سكّانية عالية نسبيّا وبالتالي الأمن والاستقرار أساسيان بالنسبة لأمن الصين الوطني.
- إن وجود موطئ قدم في بحر الصين الجنوبي من شأنه أن يعطي الصين خلفيّة دفاعيّة استراتيجيّة لمسافة1000 كيلومتر"Strategic Dfense Hinterland"، والتي ستكون آثارها الأمنية بالغة الأهمية: حيث أن الوجود الصيني في بحر الصين الجنوبي سيشكّل نوعا من النفوذ الأمني الصيني لتقييد الأسطول الأمريكي السابع الذي ينشط في مياه المحيطَين الهادئ والهندي[4].

[1] Bateman Sam and Emmers Ralf, ***Security and International Politics in the South China Sea*****,** op. cit. , p. 160.

[2] Bouchat Clarence J. , ***The Paracel Islands and U. S Interests and Approaches In The South China Sea*****,** op. cit. , p. 17.

[3] Bateman Sam and Emmers Ralf, Op. cit. , p. 27.

[4] ibid. , p. 141.

- جغرافيّا، الصين مُحاطة بمجموعة من الجزر في الشرق، خاصّة وأن الولايات المتحدة تعتزم الوجود كقوّة عسكريّة في غربي المحيط الهادئ. لذا ترى بكين في بحر الصين الجنوبي مساحة لها في مناورة استراتيجية أكبر Strategic Maneuvering Space.
- يعتقد الخبراء الصينيّون أن الصين مُعَرَّضة للخطر من الناحية الجيوسياسية، سواء من اليابسة أو من البحار، ويتطور هذا الخطر المزدوج بسبب العلاقات المتعدّدة مع الدول المجاورة. وفي المستقبل سوف تواجه الصين التحدّيات بوجه السيادة والإستقرار الداخلي من البحار وبالأكثر من بحر الصين الجنوبي[1].

الفقرة الرابعة: الصين ورابطة دول جنوب شرق آسيا: التجارة والإستثمار الأجنبي المباشر Trade and Direct Foreign Investment

وفي الوقت الحالي يُعد تعزيز العلاقات الودّيّة للصين مع جيرانها من أولويّات سياساتها الخارجية التي تسعى قصارى جهدها لبناء علاقات حسن الجوار معها، وتُعتبر منطقة شرق آسيا إحدى أهم المناطق بالنسبة إليها[2]. وفي السنوات الأخيرة لم تَسْعَ الصين فقط إلى تحسين العلاقات الثنائية مع دول جنوب شرق آسيا، بل وإلى إعطاء أهمّية متزايدة للتعاون الإقليمي ولا سيّما في شرق آسيا[3]. وفيما أدّى ارتفاع كثافة التجارة العالميّة إلى ارتفاع مستوى المعيشة وأصبح الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الصين 3863 دولارا عام 2014، بعد أن كان 221 دولارا عام 1980، كما أن هذه الزيادات طالت معظم الدول المتنازعة على الحدود البحريّة لا سيّما كوريا الجنوبية وفييتنام، وبدت العلاقة بين التجارة العالمية والنمو الإقتصادي في صنع القرار واضحة حيث أن منطقة جنوب شرق آسيا تؤْمِن بالتجارة كأداة لتشجيع النمو والتنمية. فقسم كبير من التجارة الدوليّة التي تؤجّج النمو في شرق آسيا وجنوب شرقها ينطوي على الإقتصاد الصيني. وتظهر نسبة هائلة من التجارة الثنائية للصين مع الدول المتنازعة معها في غربي المحيط الهادئ باستثناء دولة بروناي لصغر حجمها. إذ إن نمو حجم التجارة المتبادلة (واردات وصادرات) من جنوب شرق آسيا إلى الصين قد ارتفع بعشرات مليارات الدولارات الأميركية[4]. وتُعد "آسيان"، الدعامة لواقع ما بعد الحرب الباردة في شرق آسيا، التي تأسست عام 1967 من قبل أندونيسيا وماليزيا والفيليبين وسنغافورة وتايلندا، وهي وضعت كأساس لتنسيق السياسة الأمنية بعد الحرب الباردة ثم توسّعت في التسعينات. وفي ذروة الأزمة المالية1997 –1998 أقامت الصين علاقة وثيقة مع آسيان، وبعد مبادرة مبادلة

[1] Bateman Sam and Emmers Ralf, Op.cit., p. 142.

[2] Huisken Ron, **Rising China,** ANU Press, s. l. , 2009, pp. 110. 111.

[3] Ibid. , pp. 110. 111.

[4] Green David Jay, op. cit. , p. 39.

العملة، بدأ الجانبان بالمفاوضات بشأن منطقة التجارة الحرّة بينهما، التي دخلت حيّز التنفيذ عام 2010. واليوم تجمع العلاقة بينهما من التوتّر والتعاون، إذ تظهر مواقف الصين في بحر الصين الجنوبي عدائيّة بالنسبة إلى الدول المجاورة للبحر حيث تقوم الصين بتعزيز قدراتها البحريّة والإستعداد لنشرها في المنطقة. كما إن العلاقات المتوتّرة بين الصين ودول بحر الصين الجنوبي المتنازعة قد تؤدّي إلى توقّف الأعمال التجارية والإستثمارات والسياحة، فمن ناحية، اتّخذت الصين من علاقتها بآسيان كرهينة للضغط على دول آسيان، إلا أنه قد ظهرت من ناحية أخرى مبادرة التعاون الإقليمي في هذا البحر للتخفيف من حدّة مخاوف بعض الدول كبروناي، إندونيسيا وماليزيا، مع السّعي إلى تحقيق مكاسب اقتصاديّة واسعة تسمح للقادة السياسيّين بالإنسحاب من التزاماتهم العامّة بالسيطرة على بحر الصين الجنوبي للإستغلال الحصري. والمرجّح أن هذا يعني تشجيع الإستثمار الصيني في إندونيسيا والفيليبين وفييتنام وهذا الإستثمار الذي من شأنه أن يحفّز التجارة والنمو الاقتصادي الاقليمي للصين والدول في بحر الصين الجنوبي[1]. كما تمثّل السياحة جزءاً من اقتصاد الخدمات المتنامي بسرعة لافتة في شرق وجنوب شرق آسيا. [2] ففي بحر الصين الجنوبي بعد التصادم الصيني الفييتنامي في جزر باراسيل حول نشاطات التنقيب عن النفط مثلا، انخفض بشكل حاد عدد المسافرين من الصين إلى فييتنام واستمر بالانخفاض حتّى عام 2015. وفي منتصف عام 2012، كاد النزاع الصيني–الفيليبيني في "سكاربورو شوول" أن يؤدّي إلى إلغاء سفر أعداد كبيرة من السائحين الصينيين إلى الفيليبين[3]. إلا أن نسبة تجارة دول الآسيان مع الإقتصاد الصيني قد اختلفت من دولة إلى أخرى، إذ تراوحت ما بين 6–8% في حال بروناي وإندونيسيا، و29% في حال ماليزيا وفييتنام. هذا ما يوضح ما قد تسبّبه النزاعات من أضرار ضخمة لِتجارة دول آسيان وأضرار أقَل طبعاً للصين[4]. تتمتّع الصين بالقدرة على تعويم اقتصادات آسيان، وحتّى على خلق اختلالات هيكليّة قد تضرّ بالمنطقة على المدى الطويل، وعلاقة الصين بكل بلد فريدة من نوعها والبيانات التجاريّة والإستثمار تَكشِف عن بعض الإتجاهات:

- الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم كما ذكرنا، وتُعَد من بين أكبر خمس شركاء تجاريّين لأعضاء آسيان، ولكن درجة الإعتماد على الصين كمصدر للصادرات أو الواردات أو كليهما تختلف من دولة إلى أخرى.
- منذ اتفاقيّة التجارة الحرّة في آسيا عام 2010 انتقلت تجارة السلع في آسيان مع الصين من الفائض إلى عجز 45 مليار دولار في عام 2013. وكانت تايلاندا وماليزيا الدولتان الوحيدتان اللّتان حقّقتا فائضاً في تجارة

[1] Green David Jay., Op.cit., p. 104.

[2] Ibid., p. 113.

[3] Ibid., p. 115.

[4] ibid., p. 40.

السلع مع الصين عام 2013. ولا تزال السلع المصنّعة ولا سيّما الآلات والإلكترونيات مصدرا رئيسيّاً للتجارة بين آسيان والصين ممّا يدل على متانة شبكات الإنتاج الإقليميّة.

– وفقا للبيانات الصادرة عن وزارة التجارة الصينية ساهمت الصين بنسبة 2,3 % فقط من إجمالي تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر للآسيان في عام 2013. كما أن تدفّقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة صغيرة جدّا بالنسبة لتجارة الصين مع آسيان. وشكّلت عام 2013 نسبة 10,7% من إجمالي تجارة الصين مع آسيان. إلا أن الصين ليست مستثمراً رئيسيّاً في رابطة دول جنوب شرق آسيا[1].

Trade with Countries and Regions in Asia (2010/01)

March 15, 2010 - 15:33 BJT (13:33 GMT) MOFCOM

Made by Asian Affairs Department — Unit:USD100,000,000

	Import.&Export		Export		Import		Balance of Trade	
	Value	Up ±%	Value	Up ±%	Value	Up ±%	2010	2009*
Total Value	2,047.82	44.4%	1,094.75	21.0%	953.07	85.6%	141.68	391.09
Asia	1,055.68	53.6%	494.34	26.8%	561.34	88.7%	-67.00	92.81
26 Countries	646.34	56.2%	295.20	27.4%	351.14	92.7%	-55.93	49.44
Per. in Total Value	31.6%	2.4%	27.0%	1.4%	36.8%	1.3%		
Northeast Asia	342.25	46.0%	131.99	9.4%	210.27	84.7%	-78.28	6.82
Japan	196.47	35.5%	85.98	4.4%	110.49	76.3%	-24.51	19.67
ROK	141.88	62.0%	44.08	18.2%	97.80	94.5%	-53.72	-12.99
DPRK	1.48	15.5%	1.12	31.6%	0.36	-16.0%	0.75	0.42
Mongolia	2.42	291.1%	0.81	364.3%	1.61	262.4%	-0.80	-0.27
ASEAN	214.82	80.4%	105.51	52.8%	109.31	118.7%	-3.80	19.09
Brunei	0.90	992.8%	0.14	66.7%	0.77	332856.5%	-0.63	0.08
Burma	3.58	117.9%	3.14	128.4%	0.44	64.5%	2.70	1.10
Cambodia	0.84	21.0%	0.79	16.0%	0.05	307.4%	0.74	0.67
Indonesia	30.46	90.8%	13.67	45.9%	16.78	154.3%	-3.11	2.77
Laos	1.08	97.5%	0.56	56.4%	0.52	176.4%	0.04	0.17
Malaysia	54.88	103.6%	20.37	60.2%	34.51	142.4%	-14.14	-1.52
Philippines	19.46	67.0%	8.97	45.1%	10.49	91.7%	-1.53	0.70
Singapore	45.12	42.8%	27.71	27.4%	17.41	76.9%	10.31	11.91
Thailand	36.92	91.1%	12.90	56.7%	24.01	116.7%	-11.11	-2.85
Vietnam	21.58	103.6%	17.26	107.4%	4.32	89.8%	12.93	6.04
East Timor	0.0239	146.8%	0.0238	146.2%	0.0001	∞	0.0238	0.0097
South& West Asia	89.24	47.8%	57.68	37.5%	31.56	71.2%	26.12	23.51
India	46.23	58.5%	28.06	36.5%	18.17	111.0%	9.90	11.94
Pakistan	6.46	33.8%	5.00	15.3%	1.46	199.6%	3.54	3.85
West Bengal	4.25	32.6%	4.15	32.3%	0.10	45.8%	4.05	3.07
Sri Lanka	1.54	51.3%	1.48	50.2%	0.07	81.8%	1.41	0.95
Nepal	0.50	124.5%	0.48	118.8%	0.02	1059.3%	0.47	0.22
Maldives	0.045	143.4%	0.045	143.5%	–	-100.0%	0.045	0.019
Bhutan	0.001	∞	0.001	∞	–	0.0%	0.00	–
Afghanistan	0.114	-31.6%	0.113	-32.3%	0.001	1528.6%	0.11	0.17

صورة رقم 11: التجارة الصينية مع الدول الآسيوية.

المرجع: وزارة التجارة الصينية على الموقع التالي: http://english.mofcom.gov.cn/article/statistic/lanmubb/ASEAN/201003/20100306822001.shtml

[1]Salidjanova Nargiza, and Iacob Koch-Weser, China's Economic Ties with ASEAN: A Country-by-Country Analysis. US-China Economic and Security Review Commission, Staff Research Report, 2015, p. 3.

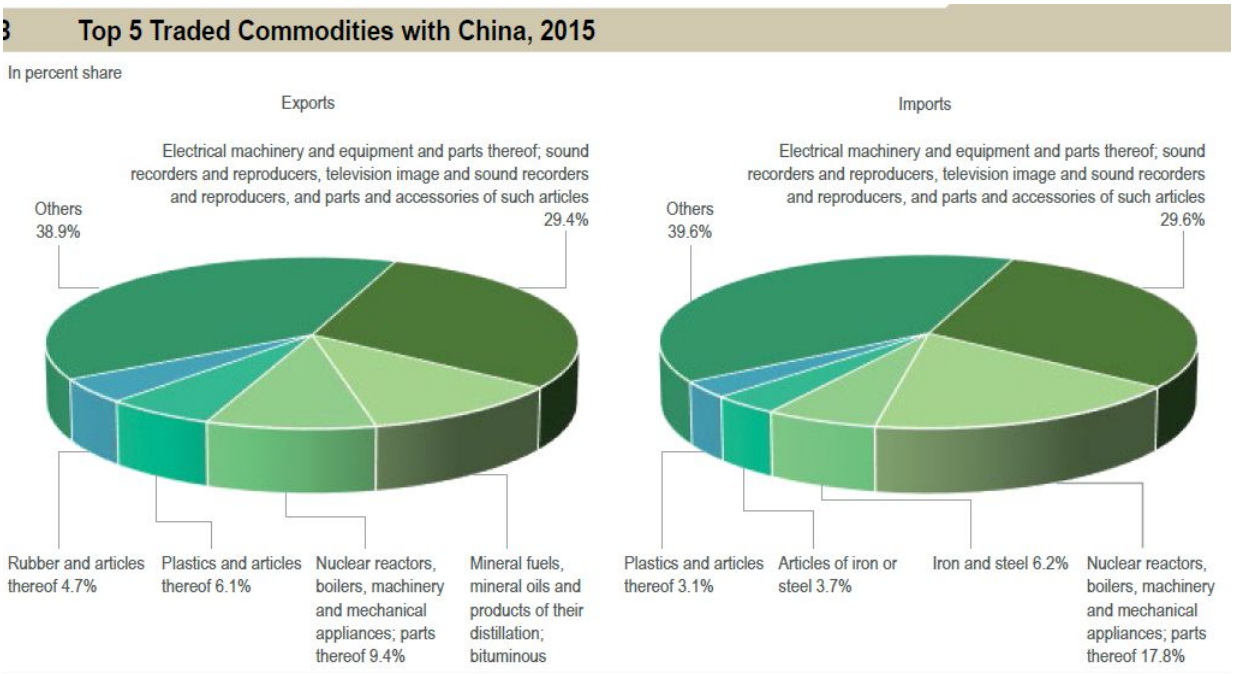

صورة رقم 12: تجارة السلع بين "آسيان" والصين.

المرجع: ASEAN Economic Chartbook 2016, p. 29

صادرات آسيان للصين من معدات كهربائية بنسبة 29,4% و مفاعلات نووية وأجهزة حرق الوقود وأجهزة ميكانيكية وقطع بنسبة 9,4%، البلاستيك بنسبة 6,1%، الكاوتشوك بنسبة 4,7% وغيرها من الصادرات بقيمة 38,9%. أما واردات آسيا من الصين فهي: المعدات والقطع الكهربائية بنسبة 29,6%، المفاعلات النووية والمكنات والقطع الميكانيكية بنسبة 17,8%، صناعات من الفولاذ، الحديد والفولاذ بنسبة 6,2%، والحديد بنسبة 3,7%، الصناعات البلاستيكية بنسبة 3,1%، وغيرها من الواردات بقيمة 39,6%.

في عام 2015، سجّل فائض في الميزان التجاري مع أستراليا، نيو زيلاندا، كندا، والإتحاد الأوروبي، الهند والولايات المتّحدة من بين شركاء مجموعة آسيان، بينما يظهر الميزان التجاري لآسيان عجزا لصالح الصين وكوريا، واليابان وروسيا[1].

[1] Secretariat, A. S. E. A. N. **ASEAN Economic Community Chart book 2016**, Jakarta, 2016, p. 26.

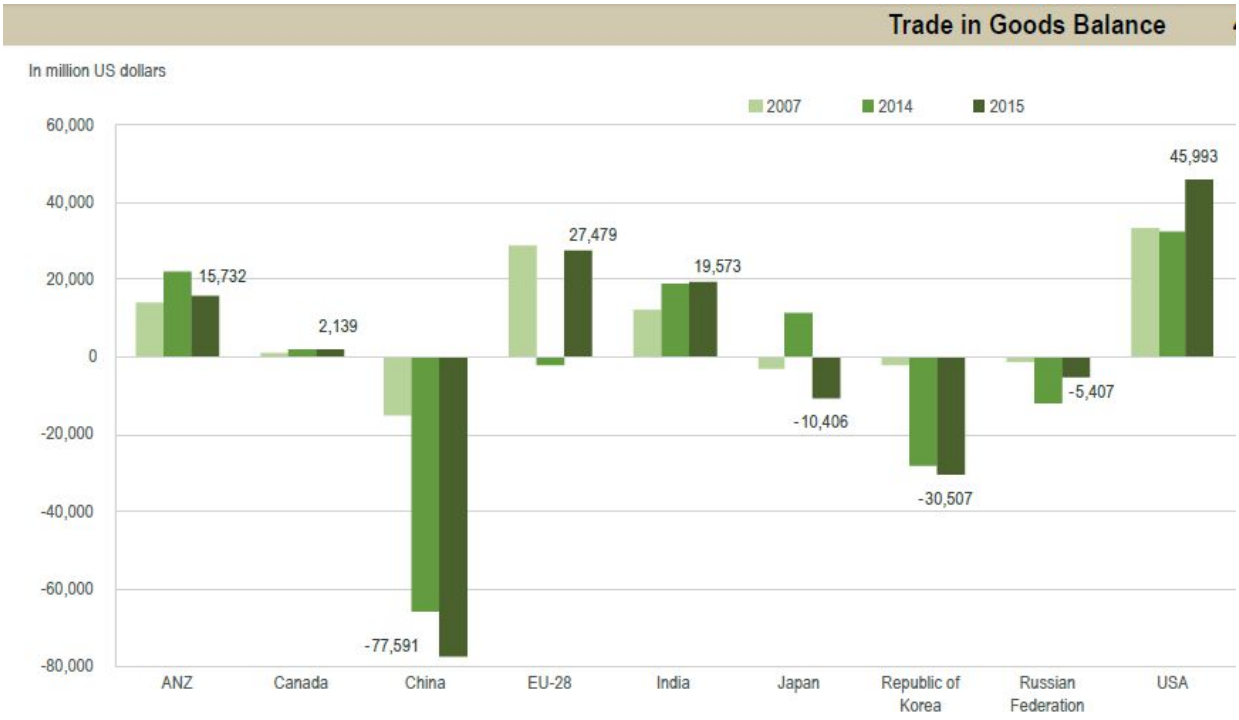

صورة رقم 13 : الميزان التجاري لآسيان الذي يظهر عجزا لصالح الصين.

المرجع: ASEAN Economic Chartbook 2016, p. 29

إن السياحة بدورها معرّضة للخطر مثلها مثل التجارة، في غرب المحيط الهادئ ولا سيّما في بحر الصين الجنوبي. وبالتالي فإن أي صراع في المنطقة سيحد من القدرة على السفرو نقل البضائع أو العبور بين البلدان والمناطق سيكون هائلا وسيؤثّر سلبا على قطاع السياحة وتجارة الخدمات الهامّة والمتزايدة في شرق آسيا. وتلعب السياحة دورا مهمّا في العديد من بلدان جنوب شرق آسيا وبشكل خاص في الاقتصاد الصيني الضخم، إذ إن نسبة الأرباح من السياحة في الصين تعادل نسبة أرباح أكبر الصناعات التصديرية. لذلك، من شأن النزاعات السياسيّة في المنطقة أن تضرّ بالسياحة في بلدان بحر الصين الجنوبي. فكما تأثّر السفر من الصين الى اليابان نتيجة الأزمات السياسيّة بين البلدين، كذلك في بحر الصين الجنوبي حيث شهدالعالم انقطاعات في الأسفار الثنائية بين الصين وفييتنام في الفترة 2014–2015، وفي عام 2012 من ناحية الزوار الصينيين إلى الفيليبين جرّاء الأزمات السياسيّة بين البلدين[1].

لدى أصحاب المطالبات في بحر الصين الجنوبي خبرة في برامج التعاون الإقليمي المتعدّد الجنسيّات، وعلى الأخصّ منطقة الميكونغ الكبرىGMS:Greater Meckong Sub–Region التي تشمل الصين وفييتنام وتُبَين

[1] Green David Jay, Op.cit, pp. 41-42.

إمكانية التعاون الإقليمي في التنمية الشاملة حتّى في القضايا السياسيّة. [1] ولعلّ خبرة التعاون الإقليمي هذه كانت الأكثر أهمّية في عام 1992 أثناء فترات الإضطراب الكبيرة. وعلى الرغم من الإفتقار إلى البيروقراطية الرسمّية حيث يعمل البنك الآسيوي للإستثمار كسكرتارية لمنطقة الميكونغ الكبرى. فقد نظم هذا التعاون الاقليمي GMS مجموعة من الجهود التعاونية ولا سيّما خلال عام 2013 بما يقارب 16,6 مليار دولار من الإستثمارات الإنمائية. كما وفّر هذا البرنامج عنصرا أساسيّا في تشجيع التجارة والنمو الاقتصادي. [2] كما هدفت "مبادرة خليج تونكين" المتمركزة في بحر الصين الجنوبي والتي تَشْمل جميع أعضاء "آسيان"، إلى تعزيز العلاقات الاقتصاديّة ل"آسيان" مع الصين[3].

الفقرة الخامسة: طموحات الصين في بحر الصين الجنوبي. . . ما بين خط الخطوط التسعة: Nine Dash Line(jiuduanxian) وطريق الحرير :الأوبور OBOR.

بالتفصيل، يعود الأساس التاريخي لخطّة الصين التوسّعية في بحر الصين الجنوبي إلى سلالة "مانتشو "Manchu"الحاكمة في الصين في القرن الثامن عشر، وترسّخت بعد توقيع معاهدة "وستفاليا" عام 1648، التي أعطت مفهوم الدولة السيّدة. ترى الصين أن الحقوق البحرية التي تطالب بها في بحر الصين الجنوبي تعود الى أنها حقوق مرسّخة في وثائق تاريخية وخرائط رسميّة تعطي هذه المطالبات أساساً تاريخيّاً. [4]وتستند الصين إلى قانونين اثنين لإثبات هذه الادّعاءات التاريخيّة : القانون الأوّل، هو قانون جمهوريّة الصين الشعبية الصادر في عام 1992، الخاص بالمياه الإقليميّة والمناطق المجاورة حيث تتنازع الصين مع الدول المجاورة على الحقوق البحرية ، ويشرع السيادة على كل مجموعة الجزر في بحر الصين الجنوبي. وينص هذا القانون على أن هذه الجزر تحت السيادة الصينية وبالتالي المياه التابعة لها تقع تحت سيادة الصين. أمّا القانون الآخر، فهو قانون جمهوريّة الصين الشعبية الصادر في عام 1998 والخاص بالمناطق الاقتصادية الخالصة والجرف القارّي. وهو ينصّ على أن التطوّرات في القواعد القانونيّة لا يجب أن تمسّ الحقوق التاريخية لجمهوريّة الصين الشع–بيّة[5].

[1] Green David Jay**.,** Op.cit., p. 6.

[2] Ibid. , p. 88.

[3] Ibid. , p. 97.

[4] Broderick Kelsey,"Chinese Activities in the South China sea implications for the American Pivot to Asia ", in **Project 2049 Insitute ,** May 2015, p. 1.

[5] Ibid., pp. 1-2.

وكانت الصين قد أعلنت رسميّا في عام 1947 خط الخطوط التسعة nine dash lines، أو ما يعرف أيضا بالإنكليزية بال U–Shaped Line ، لما يتوافق مع التجارة والتبادل العالمي. ومنذ 1949 بدأ هذا الخط في الظهور على الخرائط الرسميّة للصين مع وصول الحزب الشيوعي إلى السلطة[1]. وتضمّنت سياسة خط الخطوط التسعة مجموعة من أحد عشر خطا، ثمّ انخفضت الى تسعة خطوط (Nine Dash Line) عندما ألغت حكومة الصين خطّين في منطقة خليج "بايبو"[2]. ثمّ اندفع الناشطون البحريّون في بحر الصين الجنوبي لحماية ما يسمّى خط الخطوط التّسعة: كجيش التحرير الشعبي الصيني PLA، وقوّة المراقبة البحريّة التابعة لإدارة المحيطات State Oceanographic Administration's Marine Surveillance Force,. وقد أرسلت كلّها سفنا إلى "جونسون شوول " الذي يعتبر الجزء الجنوبي من المعالم التي تدّعي الصين حقّها في المطالبة بها. فبالإضافة إلى غنى بحر الصين الجنوبي بالموارد الطبيعية من الهيدروكاربونات والأسماك التي تعتبر المصدر الرئيسي للاستهلاك في الصين، فإن معظم التجارة الصينية تمرّ عبر بحر الصين الجنوبي بما فيها 80 % من واردات الدولة من النفط[3].

يضم خط الخطوط التسعة U–Shaped Line حوالي 80% من بحر الصين الجنوبي، الذي رفض من قبل كل الدول المجاورة للصين. والصين تطبّق طريقة الخطوط المستقيمة لكل السواحل، بغض النظر اذا ما كانت بعيدة أم لا، أو الأخذ بعين الإعتبار ما يتوافق مع قانون البحار والمحيطات. [4] وعالجت الصين النزاعات الحدوديّة البحريّة مع جيرانها بما فيها جمهوريّات آسيا الوسطى وروسيا وفييتنام. في الوقت نفسه لا تزال نزاعاتها قائمة مع دول أخرى[5]. وفي عام 2015 أصدرت محكمة اتفاقية قانون البحار والمحيطات قرارات عدّة ردّا على دعاوى الفيليبّين، ومنها أن خط الخطوط التسعة Nine Dash Lines، الذي تدّعيه الصين لا يتطابق مع قانون البحار والمحيطات، الا أن الصين رفضت فورا هذا الحكم الصادر واعتبرته ملغى وباطلا، وليس له آثار ملزمة عليها. كما اتهمت المحكمة بالانتهاك الفاضح للحقوق المشروعة التي تتمتّع بها الصين كدولة طرف في اتفاقية الأمم

[1] Yu Peter kien-hong , ***Ocean Governance , Regimes and the south China Sea Issues A one dot theory Interpretation*****,** Springer, Singapore,2015,p. 127

[2] Shicun Wu, "Is The Nine-Dash Line in the South China Sea legal ? ", in **CHINA & US Focus Digest**,Vol 1 , April 2014, p. 28.

[3] M. Taylor Fravel, "China's Strategy in the south china sea ", pp. 295-296.

[4] Kraska James, ***Maritime Power and the Law of the Sea*****,** Oxford university press, New York, 2011, p. 316.

[5] Ibid., p. 317.

المتّحدة لقانون البحار والمحيطات[1]. ان خط الخطوط التسعة هو حسب الصين رمز تتبلور فيه آلاف السنين من النشاطات السياديّة للشعب الصيني في التطوير والإدارة وحكم المنطقة، بما فيها الجهود من أجل حماية الصين من الاضطهادات والسيطرة الاستعمارية، وهي تمثّل المصالح المشتركة لكل الأمّة الصينية[2]. علما أنه لم يعترض رسميّاً أي من البلدان على خط الخطوط التسعة للعديد من العقود حتّى أيّار 2009، عندماألحقت الصين خريطة على شكل "U" بمذكّرتين شفهيّتين مرفوعتين الى الأمم المتّحدة بالتزامن مع تقديم فييتنام وماليزيا بالإشتراك سويّا وفييتنام بشكل فردي مذكّرة الى لجنة حدود الجرف القارّي والذي أصبح نقطة الخلاف في بحر الصين الجنوبي[3].

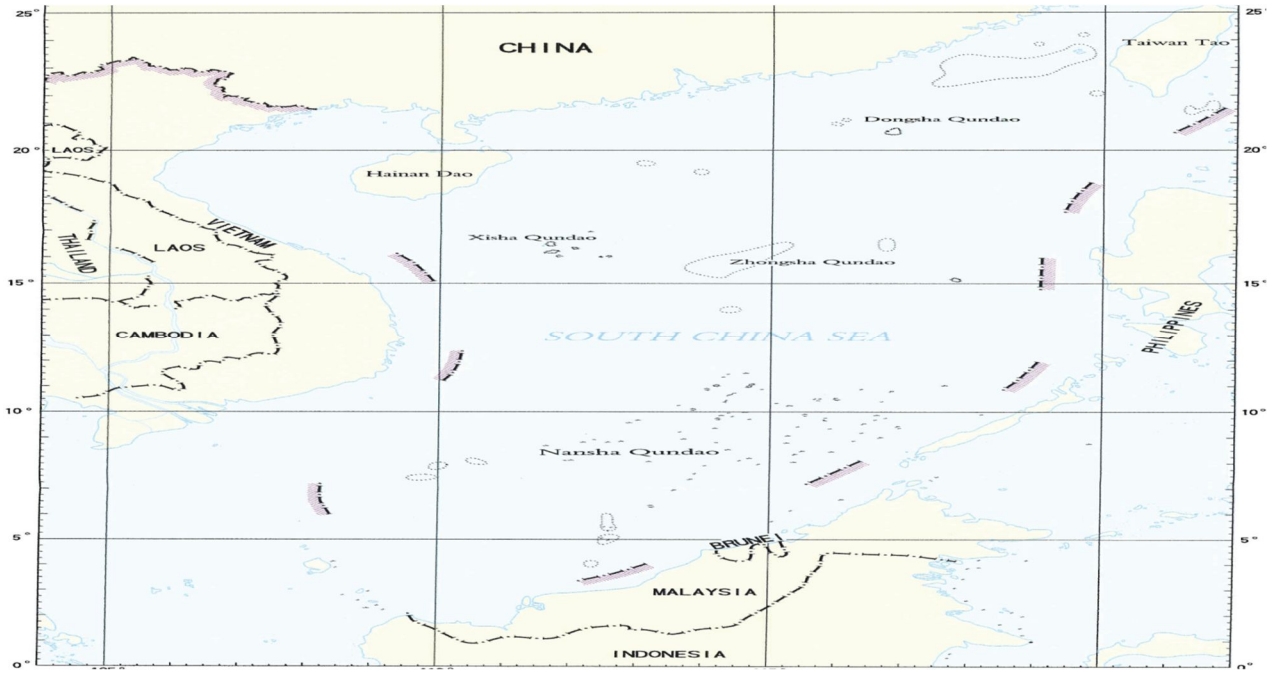

صورة رقم 14: خط الخطوط التسعة

المرجع: Groves Steven and Cheng Dean, A national strategy for the south china sea, in **Backgrounder**, No: 2908, April 2014, The Heritage foundation, p.4.

[1] Gewirtz, Paul D. , ***Limits of law in the South China Sea***, Center for East Asia Policy Studies at Brookings, 2016, pp. 2-3.

[2] Shicun Wu, "Is The Nine-Dash Line in the South China Sea legal ? ", in **CHINA & US FOCUS DIGEST,** Vol1, 2014, p. 30.

[3] Zhang Feng, "Chinese Thinking on the South China Sea and the future Of Regional Security", op. cit. , p. 437.

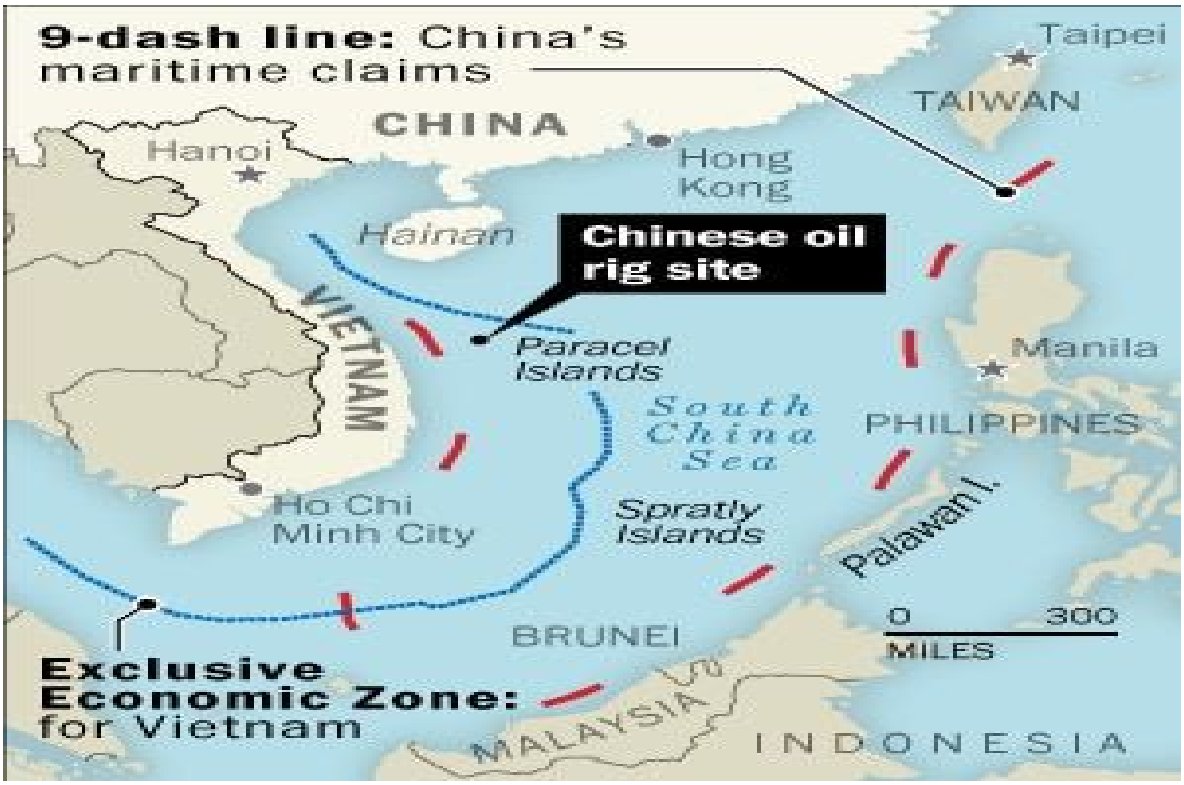

صورة رقم 15: خط الخطوط التسعة الصيني في بحر الصين الجنوبي

المرجع: https://www. washingtonpost. com/news/worldviews/wp/2014/05/14

أما بالنسبة لاستراتيجية الصين الجديدة المعروفة بإسم طريق الحرير، فهي تسعى إلى تطوير شبكتين تجاريتين مع هياكل أساسيّة متشابكة خاصة بهما، وهما : الحزام الإقتصادي الذي يمتدّ من مقاطعة شيان إلى البندقية في إيطاليا، وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين الذي يتأرجح عبر المحيط الهندي وفي النهاية الى مقاطعة فوجيان جنوب شرق الصين عبر مضيق تايوان. ويعتمد نجاح الخطّة على دعم جيرانها الآسيويين، وخاصّة آسيان. كما تعتمد الصين على مواردها الضخمة لطمأنة جيرانها وكسب التأييد[1]. ويبدو أن مبادرة "أوبور" الحزام الواحد الطريق الواحد، تثير الاهتمام وتبعث على التخوّف لدى الولايات المتّحدة، ولا تزال سياسة "إعادة التوازن الأميريكية" في آسيا تبتعد عن التصوّرات لكونها أحادية البعد (البعد الأمني–الدفاعي)، وتتجه إلى أن تكون أكثر تفاعلا و أقل استراتيجية. وتتمتّع الصين بدوافع اقتصادية تعبر عن رغبتها في تصدير فائض رأس المال والقدرات مع فتح أسواق جديدة و دوافع أمنية أقل. ويعد "أوبور" بمكاسب أمنية اقتصادية طويلة الأجل للصين، لا سيما

[1] Salidjanova Nargiza and Koch-Weser Iacob , " China's Economic Ties with ASEAN:A Country-By-Country Analysis", Op. cit., p. 7-8.

أن الصين قادرة على جذب الكثير من البلدان للمشاركة في "أوبور"، والبنك الآسيوي للإستثمار في البنى التحتيّة إحدى وسائلها في هذا المجال. انطلقت سياسة "إعادة التوازن الأميريكية " في البداية من دفعة عسكريّة قويّة من خلال زيادة انتشار القوّات البحريّة والجويّة الأميريكية في آسيا و المحيط الهادئ إلى 60% ويتطلب ذلك جهود جادة لتجاوز هذا الأمر. قد تبدو سياسة "إعادة التوازن" وكأنها معادية بطبيعتها لنشاطات الصين وتظهر كإعادة التوازن بالمقابل كمحاولة لمواجهة النفوذ الصيني وإبراز قوة بكين واستعراضها في آسيا ، ويظهر بالمقابل اتجاه الصين نحو الغرب من خلال استراتيجية "أوبور" يظهر كإجراء مضاد للتخفيف من الآثار الضارّة المحتملة للإحتواء من الشرق.[1]. ومن خلال تسليط الضوء على مفهوم الدفاع النشط active defense، يقدم الكتاب الابيض الصيني الصادر عام 2015، مفاتيح اهداف الصين في بحر الصين الجنوبي، وينص على أن الصين يجب ان تصبح قوة بحرية رئيسية، ودفعت تجربتها في نشر البحرية الصينية في المحيط الهندي ومشاركتها في مكافحة القرصنة منذ عام 2008 القيادة الصينية الى التفكير في القيود التي من شأنها الحد من عمليات النشر الممتدة بعيدا عن الموانئ الاساسية. ودفعت مبادرة حزام واحد طريق واحد الصين الى تحديد نموذج لوجيستي يتكيف مع طوحاتها الجديدة. وأحد الاهداف هو الهروب من تفوق البحرية الاميريكية.[2]

في عام 2013، أعلن الرئيس الصيني تشي جينبينغ خططاً لبناء حزام طريق الحرير الاقتصادي وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين، والذي أصبح يعرف باسم مبادرة الحزام والطريق Belt and Economic BRI Initiative [3]. ويهدف الى تشجيع المزيد من التواصل والتدفق الاقتصادي ونمو فرص العمل والاستثمار والاستهلاك والتبادل الثقافي وروح التعاون الاقليمي بين آسيا وأوروبا وأفريقيا من خلال انشاء طرق تجارة مبنية بشكل مشترك لمحاكاة طريق الحرير القديم. ويتجلى الحجم الهائل ل BRI أمه من المقرر أن تشمل 4.4 مليار شخص والناتج المحلي الاجمالي التراكمي البالغ حوالي 21 تريليون دولار. وستشترك حوالي 65 دولة في هذا المشروع من بينها الصين، دول عربية عدة، دول من الاتحاد الاوروبي و من آسيا بما فيها دول محيطة في بحر

[1] Pilot III Blanco Lucio," Balancing The U. S rebalance ", in **CHINA-US FOCUS DIGEST ,** vol 10, May 2016,p. 14.

[2] Peron-doise Marianne, the south china sea: a maritime geography of latent conflictuality, research paper No: 44, **IRSEM**, December 2017, p.4.

[3] Ruta Michele, Herrera Dappe Matias, Lall Somik, Zhang Chunlin, Churchill Erick, Costantinescu Cristina, Lebrand Mathilde and Mulabdic Alen,International bank for reconstruction and development***, Belt and Road economics opportunities and risks of transport corridors***, The World Bank, Washington, 2019, p.3.

الصين الجنوبي كبروناي والفيليبين وسنغافورة وفييتنام وغيرها... [1] وتجسّد مبادرة "أوبور" مشروعاً متمثّلاً في اتخاذ التنمية الموضوع الرئيسي له، مع تعزيز الاستقرار وتحقيق السلام بالتعاون. وتعتبر نتيجة للتفكير والمعرفة الاستراتيجية المنظّمة من الصين في قضية السلام والاستقرار والتنمية للشرق الأوسط، حيث تسعى هذه المبادرة إلى دعم جهود الدول العربية المستقلّة لاستكشاف الطرق التنمويّة، وتعميق علاقات التعاون الإستراتيجي الصينية–العربية باستمرار[2].

صورة رقم 16: "أبور" : حزام واحد طريق واحد أو طريق الحرير

المرجع: http://www.asiannews.it/news-en/beijing/obor/summit-a-parti

[1] Lu Hui, Rohr Charlene, Hafner Marco and Knack Anna, **China Belt and Road Initiative Measuring the impact of imptroving transport connectivity on international trade in the region- proof-of- concept study,** Rand Corporation, UK, 2018, p.2.

[2] مبادرة "الحزام والطريق " وعلاقات الصداقة والتعاون بين الصين والدول العربية، مدير مركز دراسات الثقافة العربية الاسلامية وو بينغ بينغ، بجامعة بكين، 2016\5\10

السفارة الصينية في المملكة الأردنية الهاشمية : http://www. fmprc. gov. cn/ce/cejo/ara/zt/zt1/t1361788. htm

East Asia	People's Republic of China, Mongolia
Southeast Asia	Brunei, Cambodia, Indonesia, Lao People's Democratic Republic, Malaysia, Myanmar, Philippines, Singapore, Thailand, Timor-Leste, Viet Nam
South Asia	Afghanistan, Bangladesh, Bhutan, India, Maldives, Nepal, Pakistan, Sri Lanka
Central Asia	Kazakhstan, Kyrgyzstan, Tajikistan, Turkmenistan, Uzbekistan
Middle East and North Africa	Bahrain, Egypt, Iran, Iraq, Israel, Jordan, Kuwait, Lebanon, Oman, Qatar, Saudi Arabia, Palestinian Authority, Syria, United Arab Emirates, Yemen
Europe and Central Asia	Albania, Armenia, Azerbaijan, Belarus, Bosnia and Herzegovina, Bulgaria, Croatia, Czech Republic, Estonia, Georgia, Hungary, Latvia, Lithuania, Former Yugoslav Republic of Macedonia, Moldova, Montenegro, Poland, Romania, Russian Federation, Serbia, Slovakia, Slovenia, Turkey, Ukraine
21st Century Maritime Silk Road	Ethiopia[1], Kenya[1], Morocco[1], New Zealand[1], Panama[1], Korea[1], South Africa[1]

صورة رقم 17: لائحة بالاقتصادات المنضوية تحت نطاق عمل "مبادرة الطريق والحزام" الصينية BRI Belt and Economic Initiative

المرجع: THE Belt and Road Initiative in the global trade, investment and finance landscape,OECD BUSINESS AND FINANCE OUTLOOK 2018, Publishing, Paris, p.9.

الفقرة السادسة: إستراتيجية المماطلة الصينية The Delaying Strategy: بين الحفاظ على الحقوق والحفاظ على الإستقرار

اعتمدت الصين استراتيجيّة المماطلة للتأكيد على مطالباتها بالحقوق البحريّة في بحر الصين الجنوبي. وتتضمّن هذه الاستراتيجية الحفاظ على أجزاء من الأرض في بحر الصين الجنوبي أو غيره دون تقديم تنازلات أو استخدام القوّة. وفي جوهرها، تقوم استراتيجية المماطلة على الحفاظ على المطالبات الحالية في نزاع معيّن[1]. وتتضمّن عناصر عدّة منها العنصر الدبلوماسي، الذي يرمي الى الحفاظ على الانفتاح تجاه المفاوضات، والعنصر الإداري، من خلال جهود الصين للالتزام بالقواعد الخاصة بنشاطاتها في المياه المتنازع عليها من خلال النشاطات الخاصة بوكالات البحريّة المدنيّة للصيد، حيث أقدمت الصين على تطوير قدراتها في مراقبة صيد الأسماك في المياه التي تدّعي امتلاكها، بالإضافة إلى استكشاف الهيدروكاربون والدراسات الزلزالية مع الدول المتورطة في نزاعات (فييتنام, والفيليبين مثلا) على المياه الاقتصادية الخالصة، وذلك تحت الرقابة الصينية. كما لعب العنصر العسكري دوراً مهمّاً في استراتيجية المماطلة الصينية في بحر الصين الجنوبي من خلال نشر قدراتها العسكريّة البحريّة الحديثة والدوريات والتدريبات المتكررة، لتعزيز قدرة الصين للدفاع عن ادّعاءاتها ومطالبها، ولردع أي تحدّي آخر بوجه الصين[2].

[1] M. Taylor Fravel, op.cit. , p. 297.

[2] ibid. , pp. 300-308.

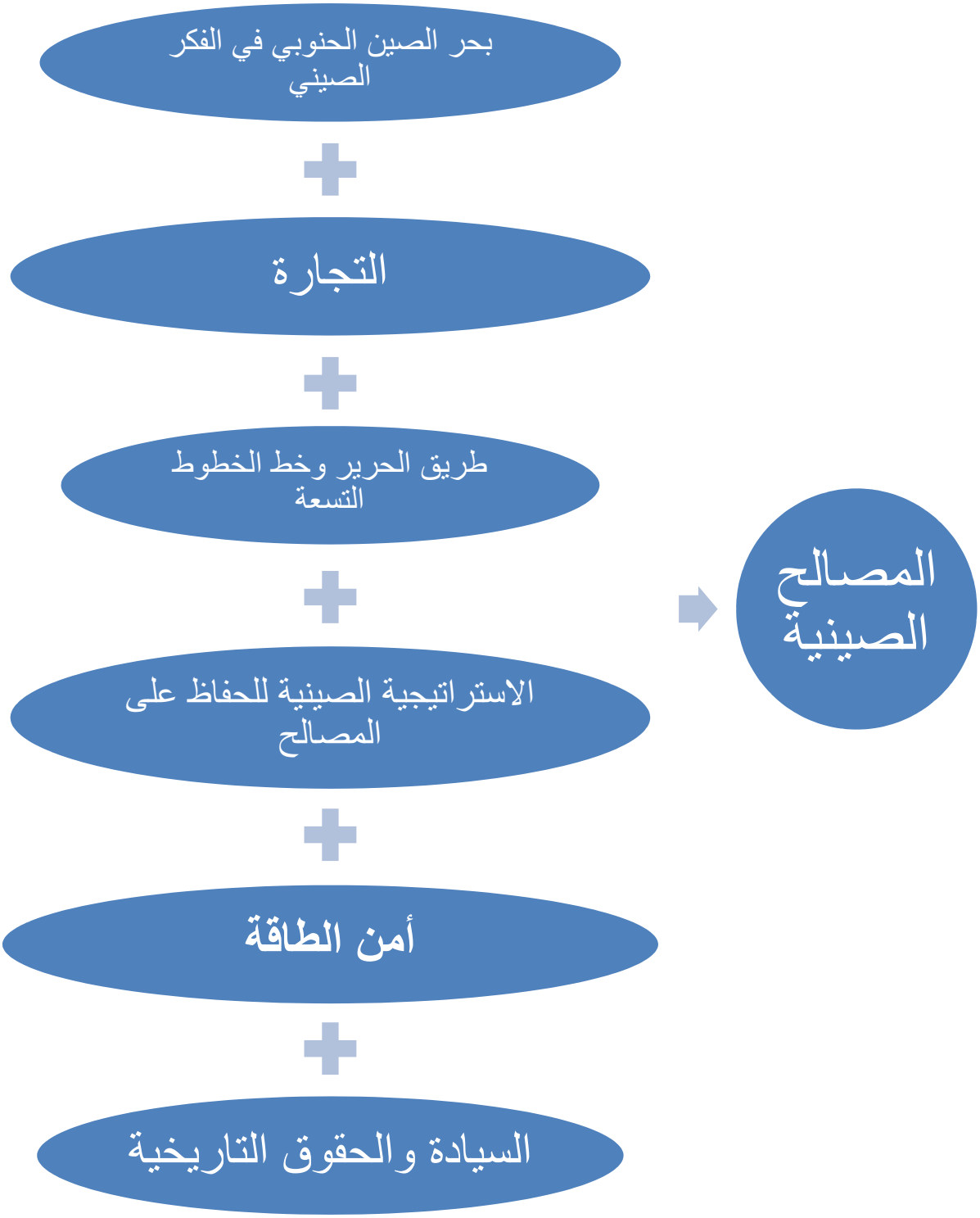
بحر الصين الحنوبي في الفكر الصيني
التجارة
طريق الحرير وخط الخطوط التسعة
الاستراتيجية الصينية للحفاظ على المصالح
أمن الطاقة
السيادة والحقوق التاريخية
المصالح الصينية

الفصل الثالث: المصالح الأميريكية في المنطقة

إن مصلحة الولايات المتّحدة في هذا البحر قد تتراجع وتتبدّد. ومع تطوّر الوضع الإستراتيجي المحلّي، ردّت الولايات المتّحدة بشكل عملي وفقا للسياسة القديمة في دعم الحلفاء والشركاء، ولأن بحر الصين الجنوبي قد انحدر إلى حد كبير من الخريطة الذهنية للحكومة الأميريكية، في الوقت الذي اتّخذت الصين إجراءات جديدة حازمة في المنطقة، ممّا أثار سعي الولايات المتّحدة إلى إعادة إحياء مصالحها، وإلى إعادة تأكيد السياسة الأميركية.

الفقرة الأولى: بحر الصين الجنوبي بالنسبة إلى واشنطن من ثلاث عدسات

تنظر واشنطن إلى بحر الصين الجنوبي من خلال عدسات عدّة وفق برونسون برسيفال، وتتفاوت أهمّيتها بالنسبة إلى الأقسام المختلفة من الحكومة الأميريكية وقطاع الأعمال. فالعدسة السائدة، ترى التطوّرات في بحر الصين الجنوبي في سياق اتجاهات العلاقات الصينية–الأميريكية؛ وهؤلاء المسؤولون المعنيون بالمصالح الأميريكية الحيويّة الاستراتيجيّة في شرق آسيا وبإمكانيات البحريّة الصينية يرون هذه التطوّرات من خلال هذا المنظور. أما العدسة الثانية، فتركز على أن بحر الصين الجنوبي عنصر في العلاقات الأميريكية مع دول آسيان، وتشدّد على ضرورة أن ينظر إليها حلفاء الولايات المتّحدة وأصدقاؤها على أنها موثوقة وداعمة. أما العدسة الثالثة، المرتبطة بالتأثير المتنامي في دوائر السياسات الأميريكية، فتنظر الى بحر الصين الجنوبي باعتباره مفصلاً حاسماً في الهيكل الأمني الأمريكي الشامل في آسيا، نسبة لمن ينظر الى شرق آسيا وجنوبها على أنهما ذات أهمية متناقضة[1]. والولايات المتّحدة، ككل دولة لها مصالح عالمية، تقف جنبا إلى جنب مع حلفائها في جميع أنحاء العالم، وتسعى إلى الاهتمام بكل التطورات السياسية في جميع المناطق البحريّة العالمية[2].

تعكس المصالح الأميريكية في شرق آسيا، القوّة الاقتصاديّة المتزايدة للمنطقة ومطالبها المتزايدة على الموارد وتأثير دولها القويّة على السياسة العالمية[3]. سيما أن اقتصاد شرق آسيا أصبح محرّك النمو العالمي؛ فخلال العقد الماضي، نمت الإقتصادات النامية في آسيا بمعدّل 8,5 % سنويّا، في حين أن اقتصادات الدول المتقدّمة

[1] Tran Truong Thuy, ***The South China Sea Towards A Region Of Peace, Security And Cooperation*****,** The Gio publisher, Vietnam, 2011, p. 31.

[2] Kraska James**,** op.cit. , p. 15.

[3] Gompert David C. , ***Seapower and American Interests in the Western Pacific*** , RAND Corporation, 2013, p. 76.

الرئيسيّة، بما في ذلك الولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبي واليابان، قد نمت بمعدّل 1,3% سنويا. كذلك للقوى الآسيوية كالصين واليابان والهند مصالح وأدوار في بحر الصين الجنوبي. ويمكن للصراع في المنطقة أن يعرّض الأمن والإزدهار العالميين للخطر. بالإضافة إلى مخاطر عدم الاستقرار في شرق آسيا، فإن أهمّية المنطقة تتطلّب من الولايات المتّحدة منعها من أن تصبح منطقة نفوذ صينية. لكن، شاءت الولايات المتّحدة أم أبت، لا بدّ للصين، باعتبارها أكبر بلد في شرق آسيا وقوّة عالميّة ناشئة مع اقتصاد موجّه نحو الخارج، من أن تلعب دورا هائلا في المنطقة. وليست الولايات المتّحدة عاجزة عن منع هذا الأمر فحسب، وإنما لها حصّة في نجاح الصين تجادل محاولة الإحتواء، وتكرّرت الضمانات الأميريكية بأنها لن تحاول احتواء الصين. فمنطقة مستقرّة ومزدهرة في ظل التأثير الصيني ولكن يمكن للولايات المتّحدة الوصول الكامل Access لن يضر بالمصالح الأميريكية. وفي هذه الحالة على الولايات المتّحدة أن تتعلّم أن تتعايش مع الصين كقائدة لشرق آسيا في معظم أبعاد السلطة العسكريّة والاقتصادية والدبلوماسية والديمغرافية والثقافية. إلا أن شروطا من هذا النوع لا تستدعي إقصاء الولايات المتّحدة أو إضعاف اقتصادها أو تهديد أمنها أو منع التعاون الصيني –الأمريكي[1].

وأخيراً، للولايات المتّحدة مصالح تجاريّة، بما في ذلك التدفّق الحرّ للتجارة البحريّة بين المحيط الهادئ وشمال شرق آسيا وقدرة الشركات الأميريكية على المنافسة على أساس متساوٍ لاستكشاف واستخراج النفط والموارد المعدنية الأخرى في بحر الصين الجنوبي. إن الوجود العسكري الأمريكي العابر للبحار يعود إلى تحقيق المصالح الأمنية للولايات المتّحدة الأميريكية، ويتّضح من خلال الوثائق الدفاعية ودليل وزارة الدفاع الاستراتيجية انه هناك سبع مصالح رئيسية للولايات المتّحدة وهي:حماية الحلفاء والشركاء، تعزيز وجود الولايات المتّحدة الأميريكية في المناطق الحساسة، تخفيض حدّة المنافسة العسكريّة والسباق الى التسلّح، حماية الأمريكيين من الارهاب منع التجارة غير المشروعة وانتشار المواد الخطرة، تأمين الطرق التجارية، والنشاط في حالات الطوارئ الإنسانية والنزاعات الإقليمية[2].

الفقرة الثانية: دوافع سياسة المحور نحو آسيا "PIVOT TO ASIA"

[1] Gompert David C., op.cit, pp-76-77.

[2] Davis Lynn E. , Pettyjohn Stacie L. , Sisson Melanie W. , Worman Stephen M. and McNerney Michael J. , ***U. S. Overseas Military Presence*****,** Rand Corporation, 2012, p. 7.

انطلق أوباما في سياسة التمحور نحو آسيا" PIVOT TO ASIA" في أواخر عام 2011 كجزء من استراتيجية الدفاع الأميريكية الجديدة[1]. وكلمة محور "Pivot " استخدمت من قبل المسؤولين الأمريكيين، اقتراحا لإنتقال الموارد العسكريّة وإيلاء الأولوية الإستراتيجية من الشرق الأوسط وأوروبا الى آسيا، بما معناه حسب دعم الوجود العسكري في آسيا حيث يعتبر ضعيفاً[2]. وتشمل المصلحة الوطنية الأميريكية، حل النزاعات بشكل سلمي فيما يتعلّق بالنزاعات البحريّة. وتسعى الحكومة إلى ضمان حرّيّة الملاحة البحريّة المشروعة في بحر الصين الجنوبي، التي تشمل التجارة المشروعة دون عائق، وكذلك تطبيق مبدأ حريّة الملاحة في أعالي البحار المرتبطة بالأنشطة العسكريّة غير العدائية داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة للصين[3].

والاتجاه الأول والأخير هو "المحور " أو "إعادة التوازن للولايات المتّحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والتي لها أثر غير واضح على مستقبل المواجهات. وفي 17 تشرين الثاني 2011، عندما تحدّث الرئيس أوباما الى البرلمان الأسترالي ذكر أنه بعد عقد من الحربين المكلفتين، تسعى الولايات المتّحدة إلى أن تحوّل انتباهها الى الإمكانات الهائلة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ[4]. وهي تعتزم زيادة أهمية منطقة آسيا–الهادئ في تخطيطها العسكري وسياستها الخارجية وسياساتها الاقتصادية. والهدف الأساسي للولايات المتّحدة وفقا لمستشار الأمن القومي الأميركي طوم دونيلون، هو تعزيز المصالح القومية من خلال نشر قواعد عسكريّة في المنطقة هذه لضمان عدم عرقلة القانون والقواعد الدوليّة، وعدم تعرقل حريّة الملاحة[5]. كما تنطوي سياسة الولايات المتّحدة على الديبلوماسية وتوثيق التعاون الأمني من خلال عقد معاهدات مع الحلفاء كالفيليبين مثلا، والشركاء الاستراتيجيين كسنغافورة لتحسين وصول القوات الأميريكية إلى بحر الصين الجنوبي. بالقدر نفسه من الأهمية، تتضمّن سياسة

---

[1] Goldstein Lyle, ***Meeting China HalfWay How to defuse the U. S china rivalry*** **,**Georgetown University Pree, United states of America, 2015, p. 271.

[2] Euan Graham,"Southeast Asia in the U. S Rebalance :Perceptions from a divided Region", in **Journal of International and Strategic Affairs,** No. 3**,** December 2013, pp. 306-307.

[3] John Kerry, "Joint Press Availabilitywith the Vietnamese deputy prime minister and foreign minister Pham Binh Minh",**Secratey of State** , Government Guest House, Hnaoi, Vietnam,December 16,2013. https://2009-2017. state. gov/secretary/remarks/2013/12/218747. htm

[4] Remarks by President Obama to the Australian Parliament , **The White House :Office of the Press Secretary ,**Nonember 17,2011. Available at: https://obamawhitehouse. archives. gov/the-press-office/2011/11/17/remarks-president-obama-australian-parliamentt

[5] Manyin Mark E. , Stephen Daggett, Ben Dolven, Susan V. Lawrence, Michael F. Martin, Ronald O'Rourke, and Bruce Vaughn, **CRS report for Congress**, "Pivot to the Pacific? The Obama administration's rebalancing toward Asia. ", LIBRARY OF CONGRESS WASHINGTON DC CONGRESSIONAL RESEARCH SERVICE, 2012, p. 1.

الولايات المتّحدة مساعدة الدول المحيطة ببحر الصين الجنوبي في حكم مياهها الإقليمية والمناطق الإقتصادية الخالصة الخاصة بها، من خلال توفير وصول الأجهزة البحريّة للفيليبين، ودوريّات الزوارق السريعة لفييتنام والفيليبين [1]. كما وأعلنت الولايات المتّحدة في عام 2013، عن تخصيص مبلغ بقيمة 32,5 مليون دولار لتنفيذ تطبيق قانون البحار والمحيطات في دول جنوب شرق آسيا وتشمل المساعدة التدريب وتقديم سفن الدوريّة السريعة لخفر السواحل. هذا ما يعزّز التعاون الإقليمي المتنامي في القضايا البحريّة وتعزيز قدرة دول جنوب شرق آسيا لمراقبة وإدارة مياهها بفعاليّة[2].

تحتوي استراتيجية "المحور نحو آسيا " على ثلاثة أبعاد: دبلوماسية واقتصادية وعسكرية. فدبلوماسيّا، تهدف الولايات المتّحدة إلى تعزيز شراكات التحالف مع حلفائها التقليديين، وتحسين العلاقات مع الجهات الفاعلة الرئيسية مثل الهند. أمّا من الناحية الاقتصادية، فقد أرادت الولايات المتّحدة استخدام الشراكة عبر المحيط الهادئ لمواجهة التأثير الاقتصادي المتزايد للصين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الولايات المتّحدة بذلت جهودا لزيادة قدراتها العسكريّة من خلال نشر أصول عسكريّة إضافية علاوة على التعاون الدفاعي مع دول مثل أستراليا والهند وسنغافورة وفييتنام[3]. ويعتبر السلام والاستقرار في بحر الصين الجنوبي أعلى أولويّة بالنسبة إلى الولايات المتّحدة بشكل خاص. لذلك ركّزت على أولويّة إدارة شرق آسيا لتحقيق استراتيجية إعادة التوازن[4]. والولايات المتّحدة تقف جنبا إلى جنب مع جميع الدول البحرية التي لديها مصلحة مباشرة في تهدئة التوتّرات ومنع وقوع اشتباكات، ولها مصلحة في منع الصين من فرض سيطرة مهيمنة على المجال البحري والصخور/الجزر ضمن مشروعها المسمّى "خط الخطوط التسع"[5]. ويتم تسليط الضوء على تصميم الولايات المتّحدة على "إعادة التوازن الى منطقة آسيا والمحيط الهادئ"، وذلك من خلال تعزيز علاقاتها العسكريّة مع حلفائها الرئيسيين في آسيا :كوريا الجنوبية، اليابان، الفيليبين وأستراليا. ويتمّ تعزيز هذه العلاقات من خلال المساعدة على توسيع قدرات الجيوش وزيادة وتيرة التدريبات البحرية المشتركة وزيادة مبيعات الأسلحة. ولقد عمدت الولايات المتّحدة على سياسة "إعادة التوازن " أو "المحور نحو آسيا" من أجل تغيير السيناريو الأمني بما في ذلك المجال البحري، ما يدفع بالصين لمواجهته

[1] McDevitt Michael, "The South China Sea: Assessing US Policy and Options for the Future. ", CNA Occasional Paper, 2014, p. 10.

[2] John Kerry, Op.cit. available at: https://2009-2017. state. gov/secretary/remarks/2013/12/218747. htm

[3] Mingjian Li and Kemburi Kalyan M. , ***New Dynamics in US-CHINA Relations Contending for the Asia-Pacific***, Routledge, New York, 2015, pp. 50-60.

[4] Euan Graham, Op.cit., p. 305.

[5] Thayer Carlyle,"South china sea:Prospectrs for Armed conflict", in **Thayer Consultancy,** June 28,2011, p.2.

وتعديله[1]. والإعلان عن استراتيجية إعادة التوازن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، كان عام 2011 بمثابة بداية لإعادة التركيز على نطاق واسع على الأدوات العسكريّة والدبلوماسية الأميريكية تجاه المنطقة، وقد تماشت مع النهوض الإقتصادي والسياسي للصين، وكانت من أهم السياسات الاستراتيجية التي من شأنها أن تؤثّر على الأمن في المنطقة. ولقد كان بناء قدرات الأمننة البحريّة في دول جنوب شرق آسيا وشرق آسيا من السمات الرئيسية لسياسة إعادة التوازن الأميريكية. ففي سنوات قليلة بالفعل قامت الولايات المتّحدة بالخطوات التالية :

1- تحويل أصولها العسكريّة القائمة

2- بيع ومنح أسلحة ومعدّات عسكرية أخرى.

3- تعزيز علاقات الدفاع مع الحلفاء الإقليميين والشركاء.

4- المشاركة دبلوماسيا على مستوى غير مسبوق مع أصحاب المطالبات وأصحاب المصلحة المعنيين[2].

على وجه الدقّة، قامت الولايات المتّحدة بتحويل مبيعات الأسلحة والمعدّات العسكريّة الأميريكية إلى خمسة من أصحاب المطالبات السبعة في بحر الصين الجنوبي، وهي بروناي، أندونيسيا، ماليزيا، الفيليبين وتايوان، بالإضافة إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين مثل أستراليا والهند واليابان وسنغافورة وكوريا الجنوبية. والمسألة هي من الذي يستفيد من خطوات مماثلة من هذا النوع؟ إن المستفيدين أنفسهم (أي شركات تجارة الاسلحة والدفاع) يتلقّون انتباها أقل بكثير من الدول التي يتعاونون معها أو ينتمون إليها. فمن بين أكبر 15 شركة منتجة للأسلحة في العالم باستثناء الشركات المصنّعة الصينية، نجد ثماني شركات مقرّها في الولايات المتّحدة، وهي : لوكهيد مارتن LockheedMartin، بوينغ Boeing، بي أي إي سيستمز BAESystems، رايثيون Raytheon، نورثروب غمان Northrop Gumman، جنرال ديناميكس General Dynamics، أير باص غروب Airbus Groupويونايتد تكنولوجي كوربورايشن United Technology Corp[3]. وهؤلاء اللّاعبون المهيمنون في صناعة الدفاع العالميّة لا يزودون الجيش الأمريكي فحسب، بل يستفيدون أيضا من المبيعات إلى الدول المتشاطئة في بحر الصين الجنوبي، وقد شملت مبيعات وعمليّات نقل المعدّات العسكريّة التي تُنتجها شركة لوكهيد مارتن وهي أكبر شركة منتجة للأسلحة في العالم صفقات بيع إلى الدول المتنازعة كالفيليبين وماليزيا وتايوان. ومن المرجّح أن يزداد دور هذه الشركة كمورِّد لبعض الدول المتنازعة على الحقوق البحرية في بحر الصين الجنوبي وهي المستفيد الأول من النزاعات في السنوات القادمة نتيجة استحواذها على شركة سيكورسكي للطائرات في عام

[1] Mingjian Li and Kemburi Kalyan M. , op.cit. , p. 93.

[2] Spangler Jonathan,Karalekas Dean and Lopes de SouzaMoises , op. cit. ,p. 32.

[3] ibid. , p. 33.

2015. كذلك زَوَّدت بوينغ دولاً كإندونيسيا وتايوان بالمبيعات الدفاعية. وشركة راثيون زودت ماليزيا وتايوان بمعدّات الدفاع والأسلحة. وساهمت شركتا نورثروب وجنرال ديناميكس في توفير الأسلحة أيضاً لعدة دول في المنطقة[1]. وبالإضافة إلى متعاقدي الدفاع الاميريكيين، فإن العديد من المصالح الخاصة والقطاعات الأخرى المرتبطة بصناعة الدفاع العالمية بدرجات متفاوتة، استفادت من نزاعات بحر الصين الجنوبي وتتنوّع هذه الشركات من مزودي صور الأقمار الصناعية لأغراض التتبع والتحليل، وتلك المختصة بالهندسة البحريّة وبناء التكتّلات ومصنّعي الطائرات بدون طيّار، وتلك الشركات المختصّة بالمراقبة البيئية. هذه جميعاً استفادت من التمويل لتنظيم النزاعات الإقليمية. كذلك استفادت من النزاعات البحرية، وسائل الإعلام والمؤسّسات البحثية المعنيّة، ولا سيَّما تلك التي يتم تمويلها من مصادر حكومية[2]. كذلك، فقد دخلت النزاعات في بحر الصين الجنوبي في مرحلة، حيث ظهرت الولايات المتحدة كلاعب خارجي يعمد الى لعب دور في المنطقة: فمصالح الولايات المتحدة تعدّت المصالح التقليدية كحماية الحلفاء وتأمين الطرق البحرية للتجارة و النفط والموارد الطبيعية... اذ أن هناك بعد آخر لهذا التدخل يعود الى دعم مصالح الشركة الاميريكية في استخراج الموارد، حيث تقوم شركة Exxon Mobil بالتعاون مع فييتنام في الاستكشاف والتنقيب في المنطقة.[3]

[1] Spangler Jonathan,Karalekas Dean and Lopes de SouzaMoises , Op.cit., pp. 34-36.

[2] Ibid., p. 37.

[3] Apriwan, " The securitization of Enivironmental Issues in Southeast Asia", in **Andalas Journal of International Studies,** Volume 1 No. 1, May 2012, p.31.

2.2 Fifteen largest arms-producing and military services companies, 2014

Company	*Country*	*Arms sales (USD, millions)*	*Arms sales (% of total sales)*
Lockheed Martin	United States	37,470	82
Boeing	United States	28,300	31
BAE Systems	United Kingdom	25,730	94
Raytheon	United States	21,370	94
Northrop Grumman	United States	19,660	82
General Dynamics	United States	18,600	60
Airbus Group	Trans-European	14,490	18
United Technologies Corp.	United States	13,020	20
Finmeccanica	Italy	10,540	54
Communications	United States	9810	81
Almaz-Antey	Russia	8840	96
Thales	France	8600	50
BAE Systems Inc. (BAE Systems, UK)	United States	8360	90
Huntington Ingalls Industries	United States	6680	96
United Aircraft Corp.	Russia	6110	80
United Shipbuilding Corp.	Russia	5980	82

صورة رقم 18: أكبر خمسة عشر شركة مصنّعة للخدمات العسكريّة في العالم.

المرجع: Spangler Jonathan,Karalekas Dean and Lopes de SouzaMoises, **ENTREPRISES,LOCALITIES , PEOPLE AND POLICY IN THE SOUTH CHINA sEA BENEATH THE SURFACE,** op. cit. , p. 35.

الفقرة الثالثة: حرية الملاحة البحرية والعمليّات العسكريّة للجيش الإمريكي في المنطقة الاقتصادية الخالصة الصينية

كانت الولايات المتّحدة الأميريكية دائمة الاهتمام ببحر الصين الجنوبي لأنه يؤمّن أقصر الطرق من المحيط الهادئ إلى المحيط الهندي، ولأنه ضروري لتحرّك أساطيلها، ولإستراتيجيتها العالمية والدفاع عن حلفائها في المنطقة. فللولايات المتّحدة خصوصا علاقات تجاريّة واقتصاديّة واستثماريّة ضخمة مع الدول المحيطة بهذا البحر[1]. إن مسألة قلق الولايات المتّحدة وكل ما يتعلّق بمصلحة واشنطن تعود الى حريّة الملاحة البحريّة. فمنذ أن نشأت المفاوضات بشأن قانون البحار عام 1979 ، تسعى الولايات المتحدة من خلال مبدأ حرية الملاحة إلى الإعتراض على المطالبات البحريّة والجويّة التي تنتهك القوانين الدوليّة من خلال تحدّيها دبلوماسيا وعمليّا[2].

وعلى الرغم من أن النزاع حول منطقة جزر باراسيل في بحر الصين الجنوبي هو بين الصين وفييتنام، فإن للولايات المتّحدة مصالح كبيرة هناك وللنزاع الإقليمي تأثيرات سلبية على الصعيد العالمي، وهي تطال الدول الأخرى، ولا سيما أن الأمر يتعلّق باستخدام المجال البحري المتّصل بحريّة الملاحة البحرية وباستغلال البحار بموجب قانون البحار والمحيطات. ويساهم الاستقرار في بحر الصين الجنوبي في استقرار العالم وازدهاره[3]. وأكّدت هيلاري كلينتون في إجتماع هانوي 2010، " أن الولايات المتّحدة شأن كل دولة لها مصلحة وطنية في حرية الملاحة، والوصول إلى الأملاك البحريّة في آسيا واحترام قانون البحار في بحر الصين الجنوبي. . . وقد يكون تصديق الولايات المتّحدة على معاهدة قانون البحار مهّم للحفاظ على حقّها في حريّة الملاحة ". [4]

نظراً لأن بحر الصين الجنوبي يشكّل المحور الديمغرافي للإقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين، حيث النسبة الأكبر من السكان تتوزّع في جنوب آسيا اوشرقها. ولأنه يحوي كمّيات هائلة من النفط والغاز الطبيعي، كما يمثل عالما مصغّرا"Microcosm " للمشاعات العالميّةGlobal Commons ليس فقط في أبعاده البحريّة والجويّة، وإنما أيضا في المجالات الرئيسية كالفضاء السيبراني والفضاء الخارجي. لذلك، تُعَد كل هذه المجالات مهدّدة في حال سيطرت الصين عسكريّا على بحر الصين الجنوبي، عندما تمنع القوّات البحريّة الأميريكية من

---

[1] Bateman Sam and Emmers Ralf, **Security and International Politics in the South China Sea,** opcit, p. 176.

[2] Bouchat Clarence J. , **THE PARACEL ISLANDS AND U. S INTERESTS AND APPROACHES IN THE SOUTH CHINA SEA** , opcit, p. 74.

[3] Bader Jeffrey, Lieberthal Kenneth and McDevitt Michael, “Keeping the south china sea in perspective”, in **The Foreign Policy Brief,** Brookings, August 2014, p.6.

[4] Hillary Clinton,Secretary of State,**National Convention Center Press Availability**,Hanoi ,Vietnam,july23,2010. https://2009-2017. state. gov/secretary/20092013clinton/rm/2010/07/145095. htm

الوصول الى المنطقة[1]. وبما أن أهمية الملاحة في سياسة الولايات المتّحدة عادت وتشكّلت وتفعّلت في السياسات الأميريكية الدفاعية القديمة بعدما تفاقمت الإضطرابات الإقليمية الناتجة عن تزايد القوّة العسكريّة الصينية غير المنضبطة. ويبدو في الوقت الحاضر أن الولايات المتّحدة تسعى إلى دعم حلفائها في شرق آسيا لمواجهة الضغوط الصينية[2]. وعندما يتحدّث مسؤولون في الحكومة الأميريكية عن "حريّة الملاحة"، في بحر الصين الجنوبي، نجدهم يجمعون بين جانبين مختلفين تماما من حريّة االملاحة : التبادل والتجارة المشروعة دون عوائق والحق بإقامة عمليّات عسكريّة غير عدائية[3]. ويظهر ذلك خلال اجتماع مجلس الشيوخ عام 2012، حيث ركزت هيلاري كلينتون وجعلت النقطة الأولى من الجوانب المذكورة أعلاه من حريّة الملاحة البحريّة في بحر الصين الجنوبي "مصلحة حيويّة" "Vital Interest". ومصالح الولايات المتّحدة عميقة الاتّصال بالمحيطات، وأشارت هيلاري كلينتون عام2012 إلى أنه ليس لأي دولة أفضلية في الاستفادة من معاهدات قانون البحار والمحيطات أكثر من الولايات المتّحدة، لهذه الأسباب:

- "تستفيد الولايات المتّحدة، باعتبارها القوّة البحريّة الأولى في العالم، من القوانين المنصوص في أحكام الإتفاقية المتعلّقة بحريّة الملاحة، الذي يتيح للسفن الأميريكية عبور المجال البحري، بما في ذلك أعالي البحار، المضائق الدوليّة، المناطق الاقتصادية الخالصة والمياه الإقليمية للدول الأخرى.
- يعتمد اقتصاد الولايات المتّحدة على التجارة الدوليّة، وهي تستفيد من الحركة التجارية العالمية التي تنص على حرية الملاحة الدوليّة للسفن التجارية لكل الدول.
- اعتبرت الولايات المتّحدة أن بحر الصين الجنوبي ومنطقة القطب الشمالي من المناطق الحرجة التي لا بد للإتفاقيات الدوليّة أن تكفل حقوقها الملاحية[4].

من المنطقي أن تهتم الولايات المتّحدة ببحر الصّين الجنوبي، وتسعى إلى الدفاع عن حريّة الملاحة والتجارة البحريّة، فالدراسات والوقائع تميل إلى دعم دوافع الاهتمام الاميريكي، إذ يمر أكثر من نصف الأساطيل التجارية السنوية في العالم عبر مضائق ملقة، سوندا الإندونيسي ولُمبوك. كما تربط هذه المضائق المحيط الهندي ببحر الصين الجنوبي وتمرّ معظم حركة الملاحة في هذا البحر. فقيمة تجارة الموارد الطبيعية بالدولار تقدّر ب 5,3

---

[1] Cronin Patrick, **Cooperation from Strength the United States China and the South China Sea,** Opcit, pp. 9-10.

[2] Gompert David C. , **Seapower and American Interests in the Western Pacific** ,op. cit. ,p. 79.

[3] McDevittMichael, "The South China Sea: Assessing US Policy and Options for the Future. ", op. cit. , p. 18.

[4] Written Testimony of Hilary Clinton , Secretary U. S Departement Of State Senate Foreign Relations Comitte, May23,2012. Available at : https://www. foreign. senate. gov/imo/media/doc/REVISED_Secretary_Clinton_Testimony

تريليون دولار أمريكي، والبضاعة والأدوات التي تبحر في بحر الصين الجنوبي وقيمة تجارة الولايات المتّحدة ب1,2 تريليون دولار أمريكي من إجمال القيمة العالمية[1]. ومن المنظور الجيوستراتيجي والسياسي والعسكري، تشكّل المناطق الاقتصادية الخالصة جزءا مهمّا من المحيطات. أما جيوسياسيا، تعد البحار الساحليّة هي المهمّة في السياسة العالميّة والقانون الدولي، والبنتاغون أكثر قلقا بشأن ما يحدث في المناطق الساحلية في أي منطقة من العالم، خاصّة وأن المناطق الساحليّة بما فيها سواحل آسيا فهي تشكّل مركزا لمعظم عواصم العالم، لاسيّما أنّ معظم الأسواق الرئيسيّة للتجارة الدوليّة تتركز في المناطق الساحليّة. بالاضافة الى أن أكثر من مليار بشري يعتمدون على الأسماك كمصدر للبروتين الأساسي، نظرا إلى أن نسبة 95% من الصيد البحري تتم في المناطق الإقتصادية الخالصة، والطلب على الغذاء قد يدفع إلى المنافسة على مصائد الأسماك البحريّة[2]. ولأن كل دول المحيط الهادئ بما فيها الصين ليس لها مصلحة في إعاقة التجارة في بحر الصين الجنوبي، لذلك من الصعب زعزعة استقرار هذه المنطقة التي تشكّل في البعد مصلحة مشتركة Common Interest.[3]

الفقرة الرابعة: مجموعة دول جنوب شرق آسيا و الإهتمام الأمريكي في آسيا

تشكّل مجموعة دول آسيان والمنطقة الخاصة بها مركزا حيويّا لمنطقة آسياو المحيط الهادئ. [4]وفي عهد أوباما تداخلت مع سياسة الولايات المتّحدة تجاه شرق آسيا إعادة التوازن في آسيا "The Rebalance to Asia". فمنذ أوائل ولايته أَولى أوباما إهتماما شديدا لجنوب شرق آسيا. وكان الإنضمام إلى معاهدة الصداقة والتعاون مع مجموعة دول جنوب شرق آسيا عام 2009 من مظاهر الإهتمام الأمريكي بالمنطقة. وكانت هذه المعاهدة بمثابة الشرط الأساسي للولايات المتّحدة حتى تصبح عضواً في الإجتماع السنوي لرؤساء دول شرق آسيا "East Asian Summit"[5]. وشاركت الولايات المتّحدة في قمم واجتماعات عديدة لآسيان للبحث في قضايا أمنية وتجارية[6]. جعل إتخاذ هذه الخطوة الولايات المتّحدة تتدخّل في بحر الصين الجنوبي من ناحية استراتيجية أكثر

---

[1] Glaser Bonnie, ***Armed clash in the south china sea***, Council on Foreign Relations, New York, 2012, p. 4.

[2] Kraska James,, op. cit. , p. 6.

[3] Bader Jeffrey, Lieberthal Kenneth and McDevitt Michael, op.cit., p.6.

[4] Project Team :East-West Center in Washington and US-ASEAN Business council,ASEAN Matters For America",**EAST-WEST CENTER,** 2017, p. 5.

[5] Jeffrey Bader A. **, *Obama and china's rise: An insider's Account of America's Asia Strategy***, Brookings **Institution Press,** Washington DC, 2012, pp. 9-17.

[6] United States & ASEAN, **,https://www. usasean. org/why-asean/united-states-and-asean**

منها تكتيكية، إلا أن الصين ردّت على خطوات الولايات المتّحدة أن بحر الصين الجنوبي ليس من اختصاصاتها بالتأكيد [1].

ان مجموعة دول جنوب شرق آسيا بمن فيها دول بحر الصين الجنوبي ASEAN :

- تشكّل ثالث أضخم كثافة سكّانية في العالم مع معدّل للناتج القومي GDP بقيمة 2,4 تريليون دولاروالمقدّر أن يزيد بمعدّل5% بحلول العام 2050 ، لذلك هي مهمّة للأمن والتبادل التجاري في آسيا.
- مجموعة "آسيان" الاقتصادية هي ثالث أضخم قوّة اقتصادية في آسيا والخامسة عالميّا، والمتوقّع أن تصبح الرابعة عالميا من ناحية القوّة الإقتصاديّة بحلول العام 2050[2].
- تعد آسيان هي أول وجهة للإستثمارات الأميريكية في آسيا، بحيث أن دول آسيان قد رفعت الإستثمارات في الولايات المتّحدة بنسبة 1000% أي من 2,3 مليار دولار عام 2004 إلى أكثر من 26 مليار دولار عام 2015.

تلقّت آسيان بالمقابل من الولايات المتّحدة استثمارات متراكمة بقيمة 274 مليار دولار، أي أكثر من تلك المُتّجهة إلى الصين، والهند، واليابان وكوريا الجنوبية مجتمعة. وتشكّل نسبة الإستثمارات الأميريكية في آسيان ثلث استثمارات واشنطن في آسيا[3]. كما تستفيد الولايات المتّحدة من قطاع السياحة من دول آسيان، حيث يتبين أن زوار دول آسيان الى الولايات المتّحدة يساهمون بخمسة مليارات دولار سنويا في الإقتصاد الأمريكي:زار الولايات المتّحدة 780000 سائح من آسيان عام 2015، بينما قصد 3,5 مليون أمريكي دول آسيان[4].

---

[1] Gordan Chang, " Hillary Clinton Changes Changes: America's China Policy", **Forbes,** july 28,2010 . https://www. forbes. com/2010/07/28/china-beijing-asia-hillary-clinton-opinions-columnists-gordon-g-chang. html#24dee8da50c7

[2] Project Team :East-West Center in Washington and US-ASEAN Business council", ASEAN Matters For America",opcit ,pp. 4-7.

[3]Ibid. , p. 20.

[4]Ibid. , pp. 28-29.

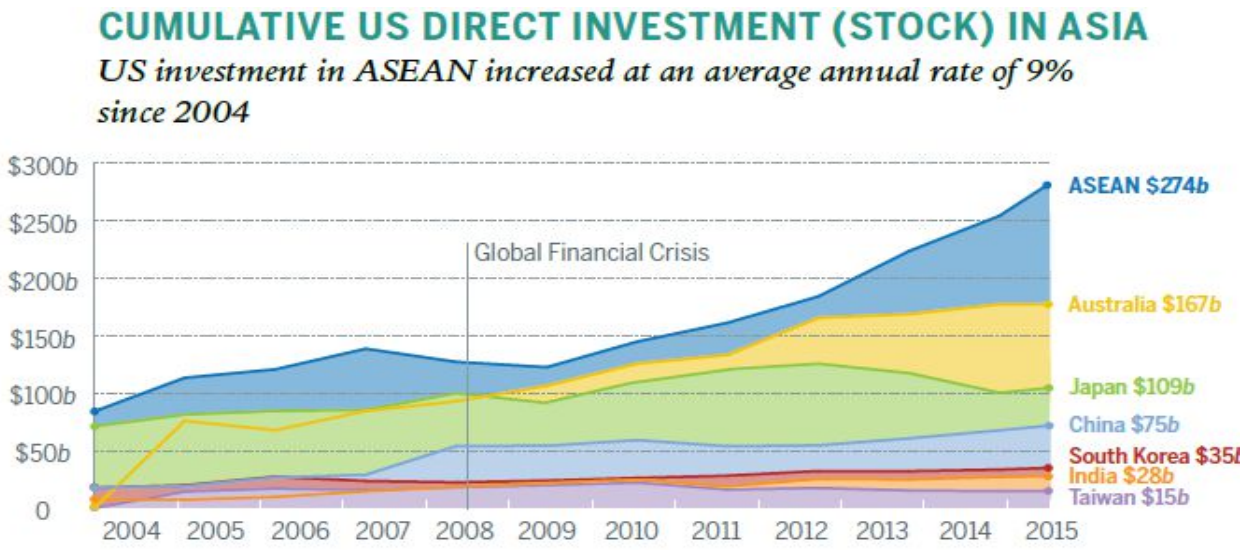

صورة رقم 19: الإستثمارات المباشرة للولايات المتّحدة في دول آسيان.

المرجع: Project Team :East-West Center in Washington and US-ASEAN

Business council,Asia Matters For America",**EAST-WEST CENTER,** 2017, p. 20 .

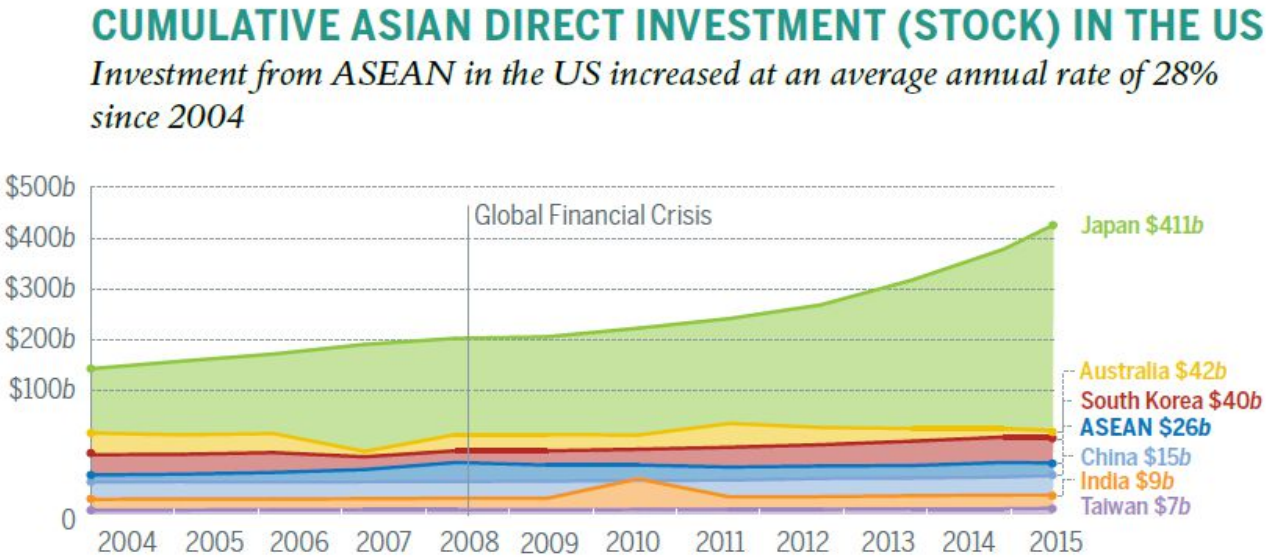

صورة رقم 20: الاستثمارات المباشرة لآسيان في الولايات المتحدة.

المرجع: Project Team :East-West Center in Washington and US-ASEAN

.Business council,Asia Matters For America",**EAST-WEST CENTER,** 2017, p.28 .

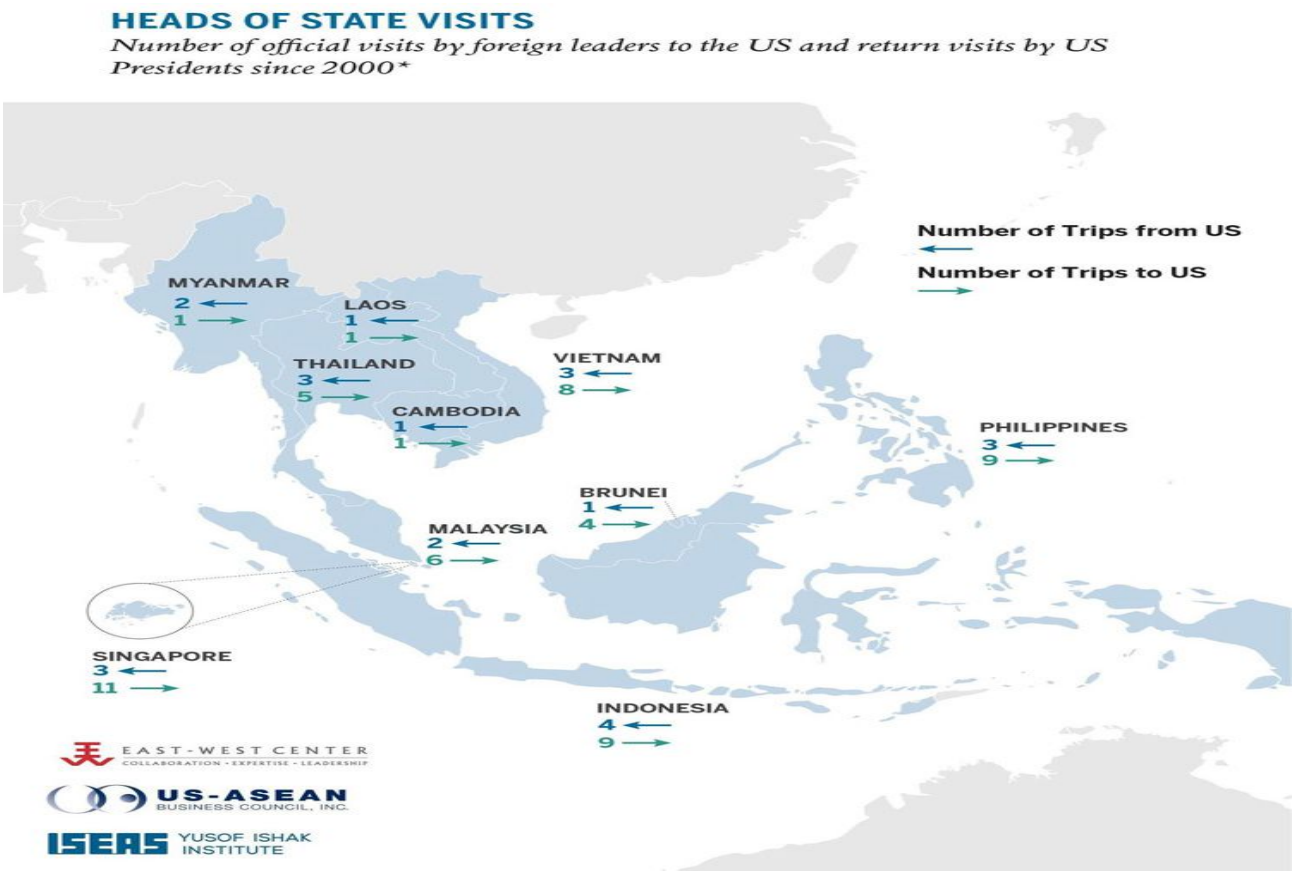

صورة رقم 21: الزيارات الرسمية بين آسيان والولايات المتحدة

المرجع: https://www. usasean. org/why-asean/united-states-and-asean

يظهر في الصورة أعلاه الإهتمام الأمريكي بآسيا وبحر الصين الجنوبي، وذلك من خلال عدد الزيارات المتبادلة بين الولايات المتّحدة و دول آسيان. وبدا واضحا إهتمام الولايات المتّحدة ببحر الصين الجنوبي في إعلان هيلاري كلينتون في قمّة آسيان عام 2010، وذكّرت المشاركين بمن فيهم الصين، أن الولايات المتحدة تنوي أن تكون لاعباً استراتيجياً في شرق آسيا وأن السلم والإستقرار في بحر الصين الجنوبي هما من مصلحتها. وربطت الإلتزام بالقوانين الدوليّة لضمان الأمن في بحر الصين الجنوبي. وتضمنت هذه الاستراتيجية عدداً من المبادرات الدبلوماسيّة، الاقتصاديّة، الماليّة والأمنية. وقد سُجِّلَت تغييرات محدّدة في الموقف العسكري تجاه جنوب شرق آسيا وتهدف إلى زيادة الوجود الأمريكي وتعزيز المشاركة العسكريّة-العسكريّة والتدريب مع الفيليبين وفييتنام وسنغافورة[1].

[1]McDevitt Michael, "The South China Sea: Assessing US Policy and Options for the Future. ", opcit, p. 24. **

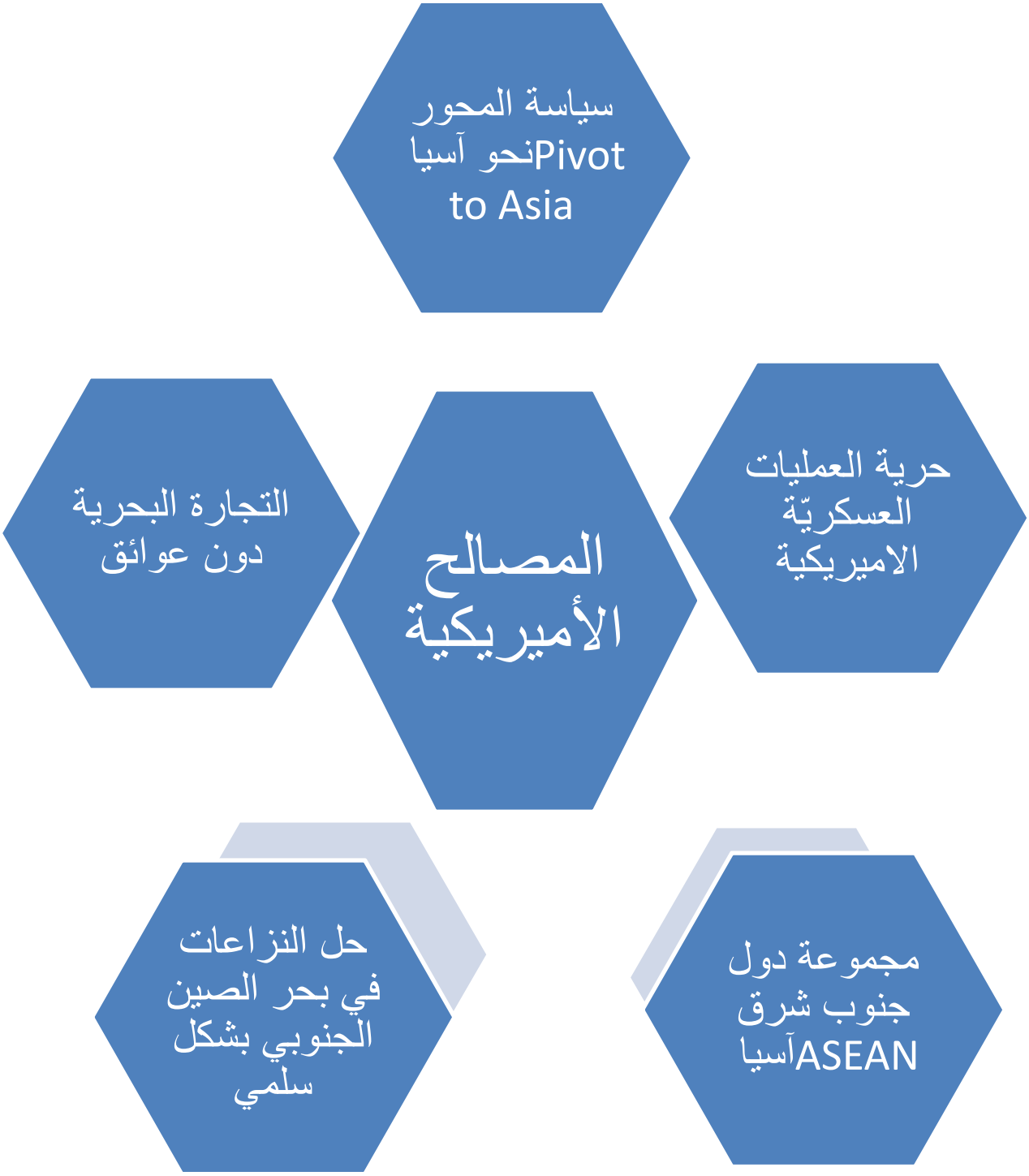
سياسة المحور نحو آسيا Pivot to Asia
حرية العمليات العسكريّة الاميريكية
المصالح الأميريكية
التجارة البحرية دون عوائق
مجموعة دول جنوب شرق آسيا ASEAN
حل النزاعات في بحر الصين الجنوبي بشكل سلمي

الباب الثاني: التفاعل بين الأمن والاقتصاد

سواء كانت الولايات المتّحدة والصين تتنافسان أم تتعاونان أم تتعايشان في البحر، فإن الأمر يعتمد على المصالح الوطنية الخاصة بكل دولة ودور القوّة العسكريّة البحريّة في الدفاع عن هذه المصالح والنهوض بها[1].

الفصل الأولى: التنافس

تتنافس الولايات المتّحدة والصين من أجل التأثير السياسي والاقتصادي في جنوب شرق آسيا بشكل عام، الأمر الذي انعكس على العلاقة التنافسية بين الدولتين في بحر الصين الجنوبي، وفي المقلب الآخر تقوم دول المنطقة بإدارة علاقاتها حتّى لا تصبح ضحيّة لهذا التنافس الحاد بين القوى الناشئة[2].

الفقرة الأولى: بحر الصين الجنوبي: مصلحة أساسية صينية وأميريكية

يعتبر بحر الصين الجنوبي اليوم العقدة الجيوسياسية الجديدة. فهو المجال الذي تتقاطع فيه مصالح اللّاعبين الرئيسيّين في العلاقات الدوليّة، بما فيهم كل من الولايات المتّحدة، الصين والهند[3]. علاوة على ذلك، كرّر الجانب الصيني في الحوار الإستراتيجي والإقتصادي في أيار 2010 طلبه بأن تحترم الولايات المتّحدة المصالح الأساسية(الجوهرية) للصين وشواغلها الأساسية[4]، كما اندلعت حرب كلاميّة متعلّقة ببحر الصين الجنوبي في "منتدى آسيان الاقليمي"ARF. في تموز حيث 2010 قالت الولايات المتّحدة إن لها مصلحة وطنية National interest في حريّة الملاحة والوصول الحر إلى المشاعات البحريّة في آسيا واحترام القوانين الدوليّة في بحر الصين الجنوبي[5]. وفي عام 2013 في بيان لوزير الخارجية الأميريكية آنذاك كاري، قال إن للولايات المتّحدة، كدولة مطلّة على المحيط الهادئ، مصلحة وطنية في الحفاظ على السلام والاستقرار، واحترام القانون الدولي والتجارة المشروعة دون عوائق وحريّة الملاحة في بحر الصين الجنوبي، وللولايات المتحدة اهتمام قوي بالطريقة التي تعالج بها النزاعات في هذا البحر وبسلوك الأطراف على أمل احترام قواعد السلوك الموضوعة لمساعدة

[1]Gompert David C, op. cit., p. 69.

[2] Connelly Aaron L. , Report : Southeast Asian Perspectives on US-China Competition, **Lowy Institute and Council on Foreign Relations**, August 2017, p. 25.

[3] Salil Saloni, **China's Strategy int the South China Sea Role of the United States and India,** op. cit, p. 19.

[4] Zhiqun Zhu and Courtney Fu Rong, "US-China Strategic and economic Dialogue 2010", in **East Asian policy,** Vol2, No. 3, jul/sep 2010, p. 77**.**

[5] Cossa Ralph A. and Glosserman Brad ,"Regional Overview :US profile Rises, China Image Falls, North Korea Changes", in **Comparative Connections,** Vol12, No. 3, Hawaii,October 2010,p. 6.

ضمان الاستقرار في هذه المنطقة الحيوية"[1]. وعلى الرغم من قدرات الولايات المتّحدة وتحالفاتها لتطويق الصين، فإن النتائج هي أقلّ أهمية بكثير للولايات المتّحدة منها للصين في معظم مناطق النزاع المهمّة، حيث تتنافس القوّتان الاميركية والصينية. فبحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي هما من المصالح الحيويّة للصين، والنزاعات الحدوديّة في هذه المياه هي مسائل سياديّة صينية وليست مرتبطة مباشرة بالولايات المتّحدة[2].

الفقرة الثانية: التنافس الإقتصادي

كانت العلاقة غير المستقرّة بين السياسة والإقتصاد واضحة في مجموعة من المحادثات التجارية. وفي قمّة شرق آسيا بدأت الصين واليابان وكوريا الجنوبية والهند واثنتا عشرة دولة أخرى مفاوضات رسميّة حول اتفاقية التجارة الحرّة في آسيا–الهادئ، المعروفة بالشراكة الإقتصادية الإقليمية الشاملةRCEP ، وهي اقتراح آسيان المركّز الخاص بالتجارة، وتضم 16 دولة منها 10 من " آسيان" وست دول منضمّة لمنطقة التجارة الحرّة من FTA على رأسها الصين وأوستراليا واليابان وغيرها [3]. وتهدف مبادرة RCEP إلى تحقيق اتفاقية الشراكة الاقتصادية الحديثة والشاملة وعالية الجودة والملكية والمنافسة وتسوية النزاعات وقضايا أخرى. وما يثير القلق، هو التنافس الظاهري بين الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة RCEP والشراكة عبر المحيط الهادئ TPP التي تدفع بها الولايات المتّحدة، بالتعاون مع 11 دولة مطلة على المحيط الهادئ ولا تدخل في نطاقها الدول الكبرى كالصين والهند.[4] وتشكّل ال TPP المكوّن الاقتصادي لسياسة الولايات المتحدة لإعادة التوازن الى آسيا، وهذا دليل أنها تأخذ المخاوف الآسيوية على محمل الجد، من حيث الأولوية للتجارة والإقتصاد مقابل التركيز العسكري المعتاد. من حيث الوجود، تهدف الشراكة عبر المحيط الهادئ إلى تقويض الولايات المتّحدة في المنطقة، وتربط مستقبلها بإحكام بمستقبل منطقة آسيا–الهادئ ومواجهة المخاوف في حال انسحاب الولايات المتّحدة[5]. لذلك، أخذت الولايات المتّحدة من ناحيتها تعمل في عهد أوباما على تطبيق TPP، بينما تعمل الصين على تكريس الشراكة الإقتصادية الإقليمية الشاملةRCEP، التي بادرت بها رابطة دول جنوب شرق آسيا الآسيان[6]. ويطرح

---

[1] John Kerry,"Joint Press Availabilitywith the Vietnamese deputy prime minister and foreign minister Pham Binh Minh", **Secratey of State**,government guest house, Hnaoi, Vietnam,December 16, 2013.

[2] Gompert David C. , Hans Binnendijk and Bonny Lin, ***Blinders,Blunders and Wars*****,** Rand Corporation , s. l, 2014, p. 22.

[3] موقع رابطة دول جنوب شرق آسيا المعروف ب آسيان . متوفر على الرابط التالي: http://www.asean.org/asean/asean-summit/item/asean-framework-for-regional-comprehensive-economic-partnership

[4] Basu Das Sanchita, " RCEP and TPP: Comparisons and Concerns",in **ISEAS**, Singapore, January 2013, p.2.

[5] Cossa Ralph A. and Glosserman Brad , op.cit., p. 11.

[6] Deleon Rudy and Jiemian Yang, report: ***U. S. -China Relations Toward a New model of Major Power Relatioship,***Center for American Progress, 2014, p. 10.

التفاعل بين الأمن والاقتصاد تحدّيات حقيقية لمستقبل العلاقات الثنائية، فالولايات المتّحدة تزيد من مشاركتها الإقتصاديّة في آسيا لتتناسب بشكل أفضل مع مشاركتها الأمنية، والتي كانت مهمّة في معادلتها. وقد هدفت جهود إدارة أوباما من الشراكة عبر الهادئ إلى تعميق اقتصادها والإندماج في آسيا، بينما شرعت الصين تزيد مشاركتها في المنتديات الأمنية متعدّدة الأطراف. وكلا الدولتان تعملان على تحقيق التوازن بين المشاركة الإقليمية ولكن مع استمرار الديناميكية الإقتصادية_الأمنية الأميريكية_الصينية في مواجهة التحدّيات[1]. وبالنسبة إلى الولايات المتّحدة، تعتبر استراتيجية "المحور نحو آسيا" من خلال الشراكة عبر الهادئ TPP، بمثابة احتواء للصين أو حيلة للدخول إلى السوق الآسيوية[2].

ومن المقترح لهذه الاتفاقية أن تكون جنبا إلى جنب مع RCEP الشراكة الشاملة الإقتصادية الإقليمية وحلفاء المحيط الهادئ لمنطقة اقتصادية حرّة في آسيا والمحيط الهادئ FREE TRADE AREA FOR ASIA AND THE PACIFIC FTAAP، وهو اتفاق إقليمي ضخم من شأنه الجمع ومضاعفة الفوائد لدى الدول. ودفعت الصين منطقة التجارة الحرة في آسيا والمحيط الهادئFTAAP باعتبارها هدفا نهائيا، واتفقت ال"APEC "على دراسة استراتيجية" برئاسة مزدوجة من الصين والولايات المتّحدة، لإستكشاف الطرق التي تمكّن الشراكة الشاملة الإقتصادية الإقليمية وTPP الشراكة عبر المحيط الهادئ من التوافق وتعزيز بعضهما. وتقوم منطقة التجارة الحرّة في آسيا والمحيط الهادئ FTAAP بدفع الصين إلى أن تتوسّع أكثر. إلا أن الولايات المتّحدة تفضّل التركيز على الشراكة عبر الهادئ TPP وتشكّل بهذه الطريقة الحاجز لتأسيس أي اتفاق تجاري ضخم. [3]ومن بين الآليات متعددة الأطراف في منطقة آسيا–الهادئ تؤيّد الصين وبشكل واضح الآليّات الّتي لا تشارك فيها الولايات المتّحدة. في تركيبة الأمن الإقليمي المرتكز على آسيان، تعطى الأهمية الكبرى لآسيان زائد واحد ASEAN+1، أي التعاون بين آسيان والصين والذي يوصف وكأنه الأولويّة في دبلوماسية الجوار الصينية[4].

[1] Deleon Rudy and Jiemian Yang, op.cit. ,p. 8.

[2] Truong Thanh –Dam ; Knio Karim, "The South China Sea and Asian Regionalism "**SpringerBriefs in environement , security, Development and Peace ;Peace and Security Studies,** Springer, Vol 24, 2016, p. 90.

[3] Stephens Hugh,"After the death of TPP, what Happens Next ?",**CHINA-US FOCUS DIGEST ,**vol 12, December 2016, s. l. , pp. 31-32.

[4] Singh Saljit,"China's white paper on security cooperation in the Asia-Pacific Region and Chinese Grand Strategy", in **ISEAS Perspective,** No. 22, Singapore, 2017, p. 6.

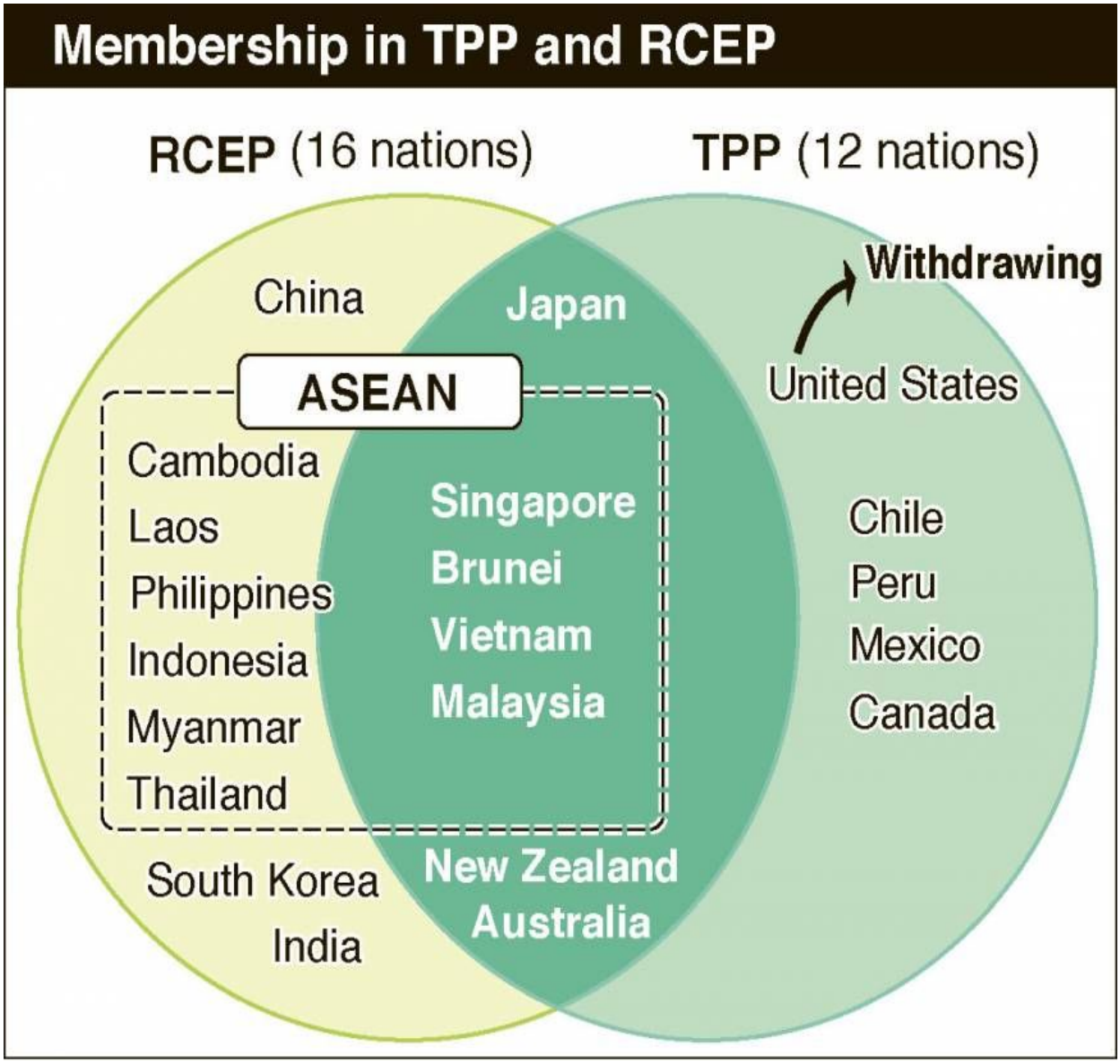

صورة رقم 22 : مقارنة بين عضويتَي: ال RCEP وال TPP .

المرجع: Johnston Eric, "Japan breathes nea life into regional, non-U.S. trade pact, the japan times, jan30, 2017. Available at:

http://www.japantimes.co.jp/news/2017/01/30/reference/japan-breathes-new-life-regional-non-u-s-trade-pact/#.Xb3dyx7RY0O

تشكّل جهود التكامل الاقليمي regional integration بمثابة ظاهرة "التوازن" Balancing Phenomenon. واعتبرت قيادة الولايات المتحدة في مفاوضات ال TPP، مرتبطة بمحاولتها تحقيق التوازن ضد النمو الصيني. وبالمثل ان توجه الصين لتأسيس ال RCEP، يمكن فهمها على أفضل وجه كاقتراح مضاد للتحالف الاقتصادي الاقليمي الاميريكي. لذلك، فان المنطق وراء تشكيل التجمعات الأمنية الاقليمية يشبه المنطق

في تشكيل التجمعات الاقتصادية الاقليمية. ويأخذ ميزان القوى شكل التنافس بين تحالف وتحالف آخر مضاد له.[1]

كذلك، وقّعت الصين في عام 2002، إعلان سلوك الأطراف code of conduct of parties in the south china sea[2] وذلك بسبب كثافة جهود بلدان دول جنوب شرق آسيا. وأكّدت الدول المجتمعة على تعزيز المفاوضات الثنائية بين الدول المتنازعة على القضايا السياديّة. [3]كما أكّدت فيه الصين عزمها على احترام حريّة الملاحة البحريّة في بحر الصين الجنوبي المعترف بها في القوانين الدوليّة. [4]وتفضّل الصين المفاوضات المباشرة بين طرف وآخر "One on one " مع كل دولة على حدة[5]. والتزمت الصين بتنفيذ الإعلان الخاص بسلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي، بطريقة فعّالة وشاملة بما في ذلك الأنشطة والمشاريع التعاونية المتّفق عليها بصورة متبادلة. وعقدت الصين ورابطة آسيان مشاورات رسميّة لقواعد السلوك في اجتماع عقد في بكين في أيلول 2013 من أجل ابرام مدونة قواعد السلوك في بحر الصين الجنوبي على أساس التوافق بين الآراء[6]. ووقّعت الصين أيضا **اتفاقية التجارة الحرة بين الصين وآسيان،** حيث منحت الصين 500 منتج زراعي من دول آسيان وضع الإعفاء من الرسوم في عام 2004. وبدأ كلا الجانبين تنفيذ التخفيضات الشاملة في الرسوم و عام 2007 فتحت الأسواق للتجارة في الخدمات. و ابتداءً من 1 كانون الأول 2010، أصبحت 90% من المنتجات المتداولة بين الصين و ست دول من آسيان، وهي بروناي والفيليبين، وإندونيسيا، وماليزيا، وتايلندا وسنغافورة، معفاة من الرسوم الجمركية. وكان المفترض أن تدخل هذه التجارة المعفاة من الرسوم الجمركية لدول آسيان الأربع الأخرى (فييتنام، ولاوس، وكمبوديا وميانمار) حيّز التنفيذ في عام 2015. وتمثّل هذه الاتفاقية ثالث أكبر منطقة تجارية في العالم من حيث حجم التجارة، والأكبر من حيث عدد السكان. ومن المقرر أن يعزّز بشكل كبير حجم التجارة بين الصين وآسيان[7].

---

[1] Hamanaka Shintaro, "Trans-Pacific Partnership Versus Regional Comprehensive Economic Partnership: control of membership and Agenda setting", **ADB working paper series on regional economic integration,** No.146, December 2014, p.1.

[2] للتفاصيل حول الاعلان راجع الملحق رقم 2.

[3]Tung C. H. , " Staying the Course : maintaining momentum in U. S –China Relations"**, in CHINA-US FOCUS DIGEST ,** Alan Wong**,** vol 10, May 2016, p. 12.

[4] Kraska James, **Maritime Power and the Law of the Sea** , op. cit. , p. 427.

[5] Ibid, p. 426.

[6] Deleon Rudy and Jiemian Yang, op.cit. , p. 96.

[7] Sutter Robert, " China-Southeast Relations:Trade Agreement Registers China's Prominence", in **Comparative Connections,** Vol. 12,No. 1,Hawaii, April 2010, p. 57.

كما وأصبحت الصين بارعة في اللعبة المتعدّدة الأطراف، وتقدّم بمهارة مصالحها ضمن هيكل الأمن الإقليمي القائم. كما هي الحال في علاقاتها مع "آسيان" وإنشاء منظّمات ومنتديات جديدة تلعب فيها دورا قياديّا. وتهدف السياسات الصينية إلى ضم المنطقة لا سيما جنوب شرق آسيا إلى سياسة الصين الاقتصادية، وذلك من خلال التكامل الاقتصادي وبناء شراكات سياسية وأمنية جديدة. كما يسلط الكتاب الأبيض الصيني حول سياسات الصين بشأن التعاون الأمني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ الصادر عن مجلس الدولة الصيني عام 2017، والذي يلقي الضوء على أهمية مواصلة التنمية الاقتصادية المشتركة، الّتي يتعين تسريعها من خلال التكامل الإقتصادي وبناء مجالات التجارة الحرّة. وتندرج مبادرة الحزام الواحد والطريق الواحد الصينية والبنك الآسيوي للإستثمار في البنى التحتية ومشروع طريق الحرير في هذا السياق، بينما ينظر المعنيون إلى التنمية الإقتصادية المشتركة باعتبارها أساس لبناء التعاون السياسي والأمني[1]. إلا أن بناء الشراكات الأمنية والسياسية بين الصين والمنطقة يتعارض مع التحالفات المقابلة بالعودة الى التحالفات الأميريكية–الآسيوية التي لطالما رأتها الصين على أنها بقايا عقلية الحرب الباردة التي تستهدفها[2].

[1] الكتاب الابيض الصيني حول سياسات الصين بشأن التعاون الأمني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، موقع مجلس الدولة الصيني في جمهورية الصين الشعبية متوفر على الرابط التالي:
http://english.www.gov.cn/archive/white_paper/2017/01/11/content_281475539078636.htm

[2] Singh Saljit,"China's white paper on security cooperation in the Asia-Pacific Region and Chinese Grand Strategy", **op. cit.** ,pp. 2-3.

	RCEP: الشراكة الاقتصادية الاقليمية الشاملة[1]	***TPP: الشراكة عبر المحيط الهادئ[2]***
المقارنة	• تقودها "آسيان". • تتألف من "آسيان"، الصين التي تترأس الاجتماعات، الهند، اليابان، كوريا الجنوبية، أوستراليا ونيوزيلاندا. • لا تضم الولايات المتحدة.	• تقودها الولايات المتحدة، بمحاذاة سياستها بالتمحور نحو آسيا. • تضم دولا من "آسيان" وغيرها. • لا تضم الصين.
الأهداف	• تحقيق اتفاق اقتصادي اقليمي متكامل. • دعم النمو الاقتصادي العادل • تحرير التجارة والخدمات والاستثمارات والتعاون في قطاع التكنولوجيا، الملكية الفكرية، حل النزاعات(منظمة التجارة الدوليّة والقضايا الأخرى).	• تحقيق منطقة التجارة الحرة، لمعالجة تحديات القرن الحادي والعشرين. • تحرير التجارة والخدمات والاستثمارات والتعاون في قطاع التكنولوجيا، الملكية الفكرية،حماية البيئة، الخدمات المالية، حل النزاعات(منظمة التجارة الدوليّة والقضايا الأخرى).

[1] RCEP Guiding principles and objectives negotiating the Regional Comprehensive Partnership. Available at:http://www.asean.org/images/2012/documents/guiding%20principles%20and%20objectives%20for%20negotiating%20the%20reg

[2] TPP Made In America, available at : www.USTR.GOV/TPP

الفقرة الثالثة: التنافس العسكري بين جيش التحرير الشعبي الصينيPLAمقابل القيادة الأميريكية للمحيط الهادئUSPACOM:

القوة العسكريّة الصينية: في عام 2010، عادت وتشكّلت العلاقات الصينية–الأميريكية في آسيا والمحيط الهادئ إلى حد كبير بسبب الرد على إعلان أوباما في كانون الثاني 2010 عن استئناف مبيعات الأسلحة إلى تايوان، والمناورات البحريّة الأميركيّة مع كوريا الجنوبية على أثر غرق سفينة بحريّة تابعة للأخيرة. كما علّقت الصين حينها العلاقات العسكريّة_العسكريّة عالية المستوى مع الولايات المتّحدة، بما فيها الاتفاق الإستشاري البحري العسكري الثنائي. وخلال العام أجرت الصين أربع مناورات بحريّة رفيعة المستوى لعرض البراعة المتنامية لجيش التحرير الشعبي الصيني. وبين نيسان وتموز 2010، أجرى جيش التحرير الشعبي الصيني ثلاثة تدريبات بحرية واسعة النطاق[1]. وجرت المناورات الأولى في نيسان 2010 وشملت العملية نشر سفن حربية بعيدة المستوى لأساطيل بحر الشمال، البحر الشرقي والبحر الجنوبي، وكان أسطول بحر الصين الجنوبي هو الوحيد في هذه العملية في مياهه. وجرى تحديث هذا الأسطول مع نشر غوّاصة نوويّة من الطراز الرفيع للمرّة الأولى والهبوط البرمائي لقاعدة يولين البحرية على جزيرة هاينان. وتضم قاعدة يولين مقاتلين والغواصات التقليدية ومن المتوقّع أن تنشر غوّاصات نوويّة أخرى إلى يولين[2]. بغية دعم أهداف الصين البحرية في بحر الصين الجنوبي، سيتعيّن عليها تحقيق هذه الاهداف من خلال السيطرة الكاملة على الجو، علما أن البحريّة الصينية قد قامت بدعم العمليات القتاليّة في جزر باراسيل عام 1970 وجزر سبراتلي عام 1980. وتضاعف حينها عدد جيش التحرير الشعبي من 15000 الى 30000 وأكثر، وزاد عدد الطائرات من 400 الى 700[3]. وتلعب الغواصات الصينية دورا مهمّا في عمليّات جيش التحرير الشعبي في بحر الصين الجنوبي. ثم أضافت إلى قدرات الصين المتنامية في بحر الصين الجنوبي مجموعة من مدمّرات الصواريخ الروسيّة بالإضافة إلى غواصات الديزل. ولدى الصين من الغواصات أكثر مما لدى الولايات المتّحدة، لكنّها ستظل متخلّفة في القدرة الشاملة وستعزّز الصين هذه القدرات على استخدام غواصاتها لتعزيز السيطرة الإقليمية على بحر الصين الجنوبي[4].

---

[1] Thayer Carlyle A. ,"recent developments in the south china sea:grounds for cautious optimism?", RSIS Working Paper, No. 220, **Nanyang technological University,** Singapore, 2010, p. 6.

[2] Thayer Carlyle A. ,"recent developments in the south china sea:grounds for cautious optimism?", op.cit., p.7.

[3] Bateman Sam and Emmers Ralf, **Security and International Politics in the South China Sea,** Op. cit. ,p. 50.

[4] Ibid., p. 51.

تشعر الصين بالقلق بوجه خاص من القوّة العسكريّة الأميريكية الواضحة الإنتشار في المنطقة. وكان إعلان الرئيس أوباما عام 2011 عن نشر 2500 من مشاة البحرية والطائرات الأميريكية في قاعدة التناوب في داروين، في شمال أستراليا قد حظي بالكثير من الإهتمام، لأن النشر سيساعد الجيش الأمريكي على توسيع نفوذه على الخطوط البحرية في بحر الصين الجنوبي. باشرت الولايات المتّحدة في غضون ذلك بوضع سفن قتاليّة ساحليّة عدة جديدة في سنغافورة والفيليبين، بالقرب من الشعاب المرجانية المتنازع عليها والجزر المتواجدة في بحر الصين الجنوبي. بالإضافة إلى ذلك، طوّر الجيش الأمريكي استراتيجية عسكريّة جديدة تعرف بإسم معركة جو–بحر Air–Sea Battle، على سبيل المثال: بموازنة قدرات الصين المانعة للصواريخ المناهضة للدخول \المنطقة Anti –access/area denial (A2/AD) capacities. على الرغم من أن مفهوم معركة جو–بحر لم يستهدف الصين تحديدا كخصم، إلا أن جزءا ملموسا من هذا المفهوم يهدف إلى موازنة الفعالية الإستراتيجية والعسكريّة للقدرات العسكريّة غير المتكافئةasymetric military capabilities لجيش التحرير الشعبي الصيني[1].

لم توقف الصين أبدا تحديث وتطوير قوّتها العسكريّة وزادت منذ عام 1979 إنفاقها العسكري بشكل مستمر بأكثر من 10% سنويّا، باستثناء عامي 1978 و2009[2]. ونتيجة للأجنحة البحريّة الجوية لجيش التحرير الشعبي والغواصات والقوّات البحريّة القائمة في جزيرة هاينان، وعلى عدد من الجزر البحرية، يمكن للصين أن تدعم مجموعة واسعة من العمليّات البحريّة في بحر الصين الجنوبي. وبإمكان هذه القوّة العسكريّة اعتراض سفن الشحن المحملة بالبترول في عرض البحر والمتوجّهة إلى اليابان وكوريا الجنوبية. يتمتّع أسطول بحر الصين الجنوبي بشكل خاص بأكبر مساحة من مناطق التمرين الخاصة بجيش التحرير الشعبي التي يبلغ مجموعها سبعة. ويمكن لهذه الأدوات البحريّة أن تساعد الصين في تحقيق أهداف استراتيجية بعيدة المدى للسيطرة على كامل بحر الصين الجنوبي[3]. ويركّز التحديث العسكري للصين على تطوير القدرات التي يمكن أن تعيق استقلال تايوان، كما يعرّفه جيش التحرير الشعبي بتطوير إمكانيات الردع ورفع كلفة التدخّل الأمريكي. وقد رفضت الصين استبعاد استخدام القوّة لحل قضيّة تايوان، وذلك على الرغم من تفضيلها الطرق السلمية[4]. بالمقابل، ردّت الولايات المتّحدة على تكاثر البحريّة الصينية وتطوير قدراتها في مجال الوصول إلى المناطق من خلال تعزيز موقعها في جزيرة غوام،

---

[1] Zhao Suisheng, " a new model of great power relationship and China-US competition in the Asia Pacific", in **Analysis,** ISPI, No. 211**,** November 2013,pp. 5-6.

[2] فرانسوا غودمو, تقرير بعنوان: **" العلاقات الصينية-الأميريكية: الجذور التاريخية والمستقبل الغامض",** مركز الجزيرة للدراسات**,**27تشرين الاول 2013, ص. 5.

[3] Bateman Sam and Emmers Ralf, op. cit, p. 53.

[4] Brady Anne Marie, Op. cit, p. 232.

وأقامت ترتيبات جديدة مع أوستراليا لتحقيق قدر أكبر من الوصول المرفق بالدفاع. ونشرت 31 من أصل 53 غواصة هجومية سريعة في المحيط الهادئ. كما نشرت ثلاث غواصات نوويّة من طراز أوهايو في مياه المحيط الهندي المحاذي لآسيا والمحيط الهادئ. وقامت الولايات المتّحدة بتطوير منظومة معركة جو- بحر Air-Sea battle لمواجهة الصين في تطوير قدراتها للوصول ولمكافحة الوصول إلى المناطق area-denial/anti-access.[1]

أصبحت الولايات المتّحدة قوّة بحريّة عندما كان نموّها الإقتصادي في طريقه الى أن يؤدّي إلى تحّولها للتجارة الخارجية منذ قرن. وعلى الرغم من أن الصين أفقر بكثير فإنها اصبحت قوة بحريّة بشكل أساسي في نفس المرحلة من نموها الإقتصادي. وفي الحالتين لم يؤدّ النمو الإقتصادي السريع والتصنيع وحدهما إلى تعزيز التجارة بل أيضا إلى توفير الموارد والتكنولوجيا لبناء القدرات البحرية الحديثة، كما استفادت الولايات المتّحدة والصين من العولمة لتوسيع تجارتهما الثنائية[2]. إنما منطق المواجهة بين القوّات البحريّة، يتّفق على حد ما توقّعه "ماهان" عن صلاحيّات السلطة في التصرّف، يتناسب مع مصلحة الصين في الحد من القدرة الأميريكية على تهديد الصين وإحباط مصالحها وطموحاتها الإقليمية الأوسع. والمنطق الأساسي نفسه يفسّر لماذا الولايات المتّحدة ليست على وشك التنازل إلى الصين عن مسؤولية أمن التجارة والسيطرة على البحار ولا سيّما في شرق آسيا. وفي تحليل المصالح والاستراتيجيات الصينية والأميريكية في منطقة غربي الهادئ وخارجها، علينا الإعتراف بأن من المرجح للإقتصاد أن يثير التنافس بين القوّة البحرية أو يخففه[3].

<u>أسطول المحيط الهادئ الأميريكي:</u> يشكّل أسطول المحيط الهادئ العسكري الأمريكي USPACOM بالمقابل، واقعا تجريبيا في إطار زمني معيّن، يتوقّف على الإلتزامات الأمنية الاميريكية مع اليابان، كوريا الجنوبية، تايوان والفيليبين منذ الحرب الباردة. [4]وفي بحر الصين الجنوبي، تتعّرض القواعد الأميريكية والحليفة لضربات وقذائف استباقية من نظام A2AD الصيني المزدهر، والذي يهدف الى تعطيل التركيز في المكان وتعزيز الخدمات اللوجيستية والقوّات المقاتلة التابعة للولايات المتّحدة والحلفاء في البر والبحر. وبالنسبة لدول جنوب شرق آسيا، فان أنظمة A2AD الصينية لديها القدرة على الإكراه السياسي وعلى حظر الوصول الى بحر الصين الجنوبي، والدفاعات الجوية الأميريكية والقذائف الأميريكية التي تم نشرها من قبل أسطول الدفاع الصاروخي والجوي

[1] Thayer Carlyle A. ,"recent developments in the south china sea:grounds for cautious optimism?",op. cit., pp. 8-9.

[2] Gompert David C, op. cit. , p. 72.

[3] ibid. , p. 76.

[4] Thanh –Dam ;Knio Karim, "The South China Sea and Asian Regionalism ",op. cit. p. 90.

العسكري الرابع والتسعين 94th Army Air and Missile Defense Command وكانت بمثابة احتواء جزئي للتدرج القسري الصيني. Partial Counter to Chinese Coercive Gradualism[1] وتقوم الولايات المتّحدة بردع أي منافسة عسكرية قد تواجهها في أي مكان في العالم، لذلك ترى واشنطن أن التهديدات تزداد في آسيا لا سيّما في منطقة جنوب آسيا، حيث تقوم الصين بتحديث قوّاتها العسكريّة وتسعى الى تثبيتها في بحر الصين الجنوبي[2].

إن أسطول المحيط الهادئ الأميريكي يحمي ويدعم بالتنسيق مع الوكالات الحكومية الأميريكية الأخرى, أراضي الولايات المتحدة الأميريكية وشعبها ومصالحها، مع الحلفاء والشركاء ويلتزم بتعزيز الاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من خلال تعزيز التعاون الأمني وتشجيع التنمية السلمية والإستجابة للطوارئ وردع العدوان والكفاح من أجل الفوز عند الضرورة. ويستند هذا النهج على الشراكة العسكريّة والوجود العسكري. [3] ان القوّات البرية التابعة للجيش الامريكي US Army Pacific Command والقوّات البحرية في المحيط الهادئ Marine Corps Forces Pacific وقيادة العمليات الخاصة في المحيط الهادئ Special Operations Command Pacific تتعامل مع القادة في فرقة المحيط الهادئ USPACOM وتسعى الى تعزيز القوّة البريّة في المنطقة ومساعدة الآخرين على مكافحة الارهاب وأثناء الكوارث وإسقاط القوّة في المنطقة والاستعداد للقتال والفوز. وعلى الرغم من القيود البيئية الواضحة التي تفرضها المنطقة، فان القوّات البريّة تدعم الأهداف الوطنية في بحر الصين الجنوبي فهي تقف مع الوكالات الحكومية الأخرى والخدمات والحلفاء والشركاء العالميين[4].

مع التقدّم العسكري الصيني، ان الأسطول الأمريكي يتعامل مع جيش تحرير الشعب الصيني، وكأنه حالة الخطّة الرئيسية Main Planning Case منذ أواسط عام 1990. بينما لم تقم الصين والولايات المتّحدة على سباق التسلّح كما الإنكليز والألمان، فإن منطق المنافسة هو الأكثر وضوحا، بحيث أن أي خطوة من الطرف الأول ستثير ردود فعل الطرف الثاني والعكس بالعكس صحيح. مثلا كان لتطوير الصين قدراتها العسكريّة من خلال مضاد–الأساطيل وال A2AD كردّة فعل مضادة للإمكانيات العالية للولايات المتّحدة. وبالرد على نشاط الصين

---

[1] Bouchat Clarence J. ,***U. S. Landpower in The South China Sea*****,** SSI and U,S. Army War College Press, Carlisle, July 2017, p. 28.

[2] Davis Lynn E. Pettyjohn Stacie L. , Sisson Melanie W. , Worman Stephen M. and McNerney Michael J., op.cit., p. 9.

[3] Harry B. Harris ; Admiral U. S Navy, Headquarters, **United States Pacific Command USPACOM Guidance ,** Hawai , 2016. Available at: http://www. pacom. mil/Portals/55/Documents/pdf/guidance_12_august_2016. pdf?ver=2016-08-16-140701-960

[4] Bouchat Clarence J. J. , ***U. S. Landpower in The South China Sea*****,** op. cit. , pp. 13-14.

أقدمت الولايات المتّحدة عل تطوير معركة أرض_بحر Air–Sea Battle لإستهداف ال A2AD[1]. وكما تخدم الإستراتيجية العسكريّة للولايات المتّحدة الأميريكية المصالح السياسية والتشغيلية، كذلك تفعل الصين[2]. وكما عارضت الصين نشر نظام الدفاع للمناطق العالية الارتفاع Theater High Altitude Area Defenseفي كوريا الجنوبية للدفاع عن أي تهديد من كوريا الشمالية، فالصين بالمقابل ستعارض نشرها للدفاع عن شركاء الولايات المتّحدة الأميريكية في بحر الصين الجنوبي[3]. وكجزء من استراتيجة "المحور لآسيا " أعلن الرئيس أوباما خلال زيارته لأستراليا في تشرين الثاني عام 2011 أنه سيتم نشر 2500 جندي أميريكي في" داروين" شمال أوستراليا خلال عام 2017. وفي نيسان 2012، كانت الوحدة الأولى مؤلّفة من 200 جندي من مشاة البحرية تتمركز في داروين على أساس التناوب[4]. وفي حوار "شانغري" عام 2012، أبرز "بانيتا" وزير الدفاع الأميريكي، أنه بحلول عام 2020 سيتم نشر حوالي 60 في المائة من أسطول الولايات المتّحدة في آسيا، في أوضح مؤشّر على الإستراتيجية الأميريكية الجديدة في آسيا[5]. في18 نيسان 2013، وصلت أول سفينة حربية ساحلية تابعة للبحرية الأميريكية إلى سنغافورة. تشير عمليّات النشر الثلاث هذه بشكل فردي الى تأثير محدود على أمن الصين ومع ذلك، فهي جزء من "اعادة التوازن" في آسيا لتعزيز قدرتها على الفوز في الحرب الإقليمية. وأيضا، قيمتها الرمزية لها تأثير على الأمن في آسيا من خلال التأثير على سلوك الجهات الإقليمية الفاعلة أو تغييره[6].

ترتبط نوايا الصين العسكريّة ارتباطا وثيقا بالأهداف الأساسية للحزب الشيوعي الصيني الحاكم الذي يسعى لبقاء النظام والإستقرار الداخلي. وفي الصين تعتبر الديبلوماسية العسكريّة أداة من أدوات الحوكمة وترتبط ارتباطا جوهريا بأهداف الأمن القومي في الصين. ولأجل الحفاظ على القوّة المتماسكة للحفاظ على رضى الشعب الصيني يجب أن ترتكز هذه الأمور على النمو الإقتصادي وإمكانية الوصول لموارد الطاقة الاقليمية والعالمية، وبما أن

[1] Gompert David C. , op. cit. , pp. 70-71.

[2] Ibid. , p. 108.

[3] Bouchat Clarence J. J. , ***U. S. Landpower in The South China Sea*****,** Op. cit. , pp. 29-30.

[4] "First US Marines Fly in to Darwin", ABC News, 4 April 2012, Available at : http://www. abc. net. au/news/2012-04-04/marines-arrive-in-darwin/3931308

[5] Remarks by Secretary Panetta at la Shangri la dialogue in Singapore,Secretarty of Defense Leon E. Panetta, june 2,2012. Available at : http://archive. defense. gov/transcripts/transcript. aspx?transcriptid=5049

[6] Mingjian Li and Kemburi Kalyan M. **,** op. cit. , p. 93.

الصين تخطّت الولايات المتّحدة الأميريكية كأضخم مستهلك للطاقة، فان طلب الصين على الطاقة يدفع جيش تحرير الشعب لوضع استراتيجية أكثر نشاطا لحماية الموارد الاستراتيجية[1].

سيكون بحر الصين الجنوبي مسرحا صعبا جدا لعمليات جيش تحرير الشعب الصيني خاصة اذا عارضته الولايات المتّحدة[2]. وعلى وجه الخصوص تمتلك البحريّة الأميريكية القدرة على ممارسة التحكّم البحري Sea Control والإنكار البحري Sea Denial في بحر الصين الجنوبي. الأول، هو القدرة على العمل في هذه المياه بتحد لأي خصم، أما الثاني يمكنه أن ينكر أي خصم له نفس القدرة. واذا تمكّنت الصين من القيام بإنكار مؤقّت أو جزئي فلن تكون لديها القدرة على التحكّم في البحار اذا اختارت الولايات المتّحدة إنكارها[3]. باختصار، ليس من الصعب تخيّل ان كل من الصين والولايات المتّحدة تفترض أنه لها اليد العليا في أزمة بحر الصين الجنوبي، فالصين بحكم لديها الإرادة الأكبر قد تسود والولايات المتّحدة بحكم لديها الإمكانية الأكبر قد تسود. ونظرا إلى التباين في القدرات، قد تقوم الصين بخطأ يؤدّي إلى الهزيمة العسكريّة أو إلى خطر نشوء نزاع مسلّح مع الولايات المتّحدة[4].

<u>الأمننة ليست حكراً على الولايات المتحدة:</u> في بحر الصين الجنوبي، ليست الولايات المتّحدة بأي حال لوحدها في اتباع النهج القائم على النقد لأمننة بحر الصين الجنوبي. وبالمثل، قامت الصين بإستثمارات هائلة لمواجهة هذه القضية، وقد استفادت العديد من مكوّنات صناعة الدفاع المحلية والعالميّة نتيجة لذلك. ففي صناعة الدفاع العالمية قد يكون من الصعب التمييز بين المصالح الحكومية وغير الحكومية. وفي السياق الصيني، هو أكثر من ذلك، فقد زاد الانفاق على الدفاع في الصين بنسبة 10 % سنويا على مدى العقد الماضي بنسبة أكثر من 180 مليار دولار في عام 2015. وعلى الرغم من أن التمويل غير مخصّص حصريّا لجهود الأمننة في بحر الصين الجنوبي، فان الأمن البحري كان المحور الرئيسي لتوسّع الصين العسكري كما يتّضح في كتابها الأبيض عام 2012، والذي يدعو البلاد الى تطوير Blue_water Navy، "بناء الصين كقوّة بحريّة" وبالتأكيد حماية مصالحها وحقوقها البحريّة. فان توحيد العديد من الوكالات لإنفاذ القانون البحري في اطار خفر سواحل جديد في الصين وإعادة تشكيل إدارة الدولة للمحيطات في عام 2013، فضلا عن الدور المؤثّر لبحرية جيش تحرير

[1] Kjorness Mark: Lieutenant Colonel,"U. S. - China Military Relations : Unstable, But Not Impossible", **Distribution Statement:U. S. Army War College , Strategy Research Project,** Carlisle Barracks, Pennsylvania, 2011 ,p. 2.

[2] Gompert David C. , Hans Binnendijk and Bonny Lin**,** op. cit., p. 230.

[3] Ibid. , pp. 230-231.

[4] Ibid-., p. 232.

الشعب، كلها مؤشّرات على أهمية بحر الصين الجنوبي بالنسبة لبكين. واستفادت شركات تصنيع الأسلحة والمعدات العسكريّة وكذلك الشركات الأجنبية من الإستثمارات الحكومية. كالشركة الصينية الحكومية لبناء السفن China state shipbuilding corporation وشركة صناعة بناء السفن الصينية China shipbuilding Industry Corporation والشركتان صريحتان بشأن اهتمامهما بزيادة نفقات الأمن البحري. كما استفادت عناصر أجنبية في صناعة الدفاع العالمية من دفع الصين لبناء أسطول بحري عالمي وحماية مطالبها البحرية من بين هؤلاء المورّدين الروس[1]. وأفادت التوتّرات المتصاعدة في بحر الصين الجنوبي معاهد البحوث الصينية ذات الصلة وقد زاد التمويل للمعاهد القائمة مثل المعهد الوطني لدراسات بحر الصين الجنوبي[2]. وباختصار يجري التنافس بين الصين والولايات المتّحدة في المجال البحري في المحيط الهادئ ونقلها مباشرة إلى جنوب شرق آسيا عبر بحر الصين الجنوبي[3].

الفقرة الرابعة: تايوان: شبه تنافس

هناك شكوكٌ وافرة في الصين بشأن الولايات المتّحدة فيما يتعلّق بأعمالها تجاه تايوان، وأهمّها مبيعات الأسلحة من الولايات المتّحدة لتايوان. حيث أن الولايات المتّحدة لديها الميل لأن تجعل تايوان تعتمد بشكل أكثر عليها للدفاع، من خلال الصواريخ بالإضافة الى بطاريات اعتراض صواريخ باتريوت والتي تعتمد بشكل كامل على تتبّع الأقمار الصناعية في الولايات المتّحدة. فالإستقرار في مضيق تايوان قد أبعد "الورقة الرابحة " Trump Card فيما يتعلّق بتايوان، إلا أن الولايات المتّحدة تسعى جاهدة للحصول على بطاقات جديدة في بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي. ويرى الصينيون أن سياسة أمريكا بالتوجه نحو آسيا دلالة سلبية للعلاقة عبر مضيق تايوان، وفي تحليل لمجلة "تايوان الحديثة" يتوقّع أن النتائج الحتمية لواشنطن تجاه استراتيجية التقسيم سوف تسرّع في سباق التسلّح وزيادة فرص الحرب. ولوحظ تغيير في سياسة أوباما تجاه تايوان، من سياسة ترحّب بالمفاوضات والتبادل والإحترام العام إلى سياسة لا تسعى إلى إقامة علاقات قريبة في المضيق وينظر اليها في بكين على أنها تغير من "مواجهة الإستقلالية" الى "مواجهة التوحيد". [4]أما في الجانب الصيني ففي منتصف عام 2012، أجريت عملية بحرية انضمّت إليها الصين وتايوان وشملت العمليّة 27 سفينة مما يشير إلى حجمها وأهميّتها. ووافقت بكين وتايوان على مواصلة عمليّات بناء الثقة في مجال الأمن البحري. ويرى خبير العلاقات الصينية–الأميريكية

[1] Spangler Jonathan,Karalekas Dean and Lopes de SouzaMoises, **,** op. cit. ,pp.37-38.

[2] ibid., p. 39.

[3] Thayer Carlyle A. ,"recent developments in the south china sea:grounds for cautious optimism?",op. cit., p. 9.

[4] Goldstein Lyle, **Meeting China HalfWay How to defuse the U. S china rivalry ,** Op. cit. , p. 56.

يوان بنغ بتفاؤل وحذر أن سياسة الولايات المتّحدة كان لها أثر كبير في بحر الصين الجنوبي، ولا سيّما في ما يتعلّق باليابان. إلا أن الأمر مغاير فيما يتعلّق بتايوان، إذ إن سياسة الولايات المتّحدة قد مرّت حتى الآن بشكل ممارسة ضبط النفس عموما[1]. بعد أن كانت تايوان للعديد من العقود مركزا في العلاقات الصينية–الأميريكية، فمنذ عام 2008 وتايوان تبرهن بشكل بارز أن العلاقات الصينية–الأميريكية لم تواجه أرباح متوازية ولكن بالأحرى أدّت إلى تنافس جيوبوليتيكي حاد بين الصين والولايات المتّحدة. وقد وصف الباحث ألان واتشمان الأبعاد لمعضلة الأمن فيما يتعلّق بتايوان: معتبراً أن كل فعل من الولايات المتّحدة تعتبره الصين حيال التشجيع على استقلال تايوان وكأنه بمثابة تهديد لقلب أمن جمهورية الصين الشعبّية. والعكس بالعكس صحيح، فان الولايات المتّحدة، وبالنظر إلى المعادلة الصفرية Zero Sum Framework، تنتقد بشدّة الصين للعسكرة Militariztionالمواجهة لتايوان على أنّها استفزازية ومزعزعة للإستقرار[2].

بين عامي 1995 و 2007 كانت تايوان القضية الأمنية البارزة في شرق آسيا. وأدّت الأزمات الكبيرة في مضيق تايوان إلى اعتباره الموقع الأكثر خطورة في العالم. قد توافق الأخصائيين حول اعتبار هذا المضيق كالسيناريو الوحيد الذي قد يؤدّي إلى حرب بين الصين والولايات المتّحدة. إلا أنه عام 2010 مع انتخاب " ما بيينغ جيو " في تايوان، دعى إلى تقارب أكثر مع البر الرئيسي أي الصين وكان انعكاس جذري للسياسات القومية المواجهة التي اتبعها سلفه. وبعد تولي منصبه، اتبع فورا وعدا بما يسمى الروابط الثلاث : إنشاء الهواء المباشر والبضائع والبريد بين تايوان والبر الرئيسي أي الصين. وبذلك بدأ الفيضان من السياح من الصين باتجاه تايوان وبحلول عام 2012 كان من المتوقّع أن يصل عدد السواح الى تايوان 2,3 مليون مقابل 300 ألف عام 2008، وشكّل هؤلاء السوّاح محرّك رئيسي لخلق فرص عمل في الجزيرة التايوانية[3].

عسكريا، يشكّل بحر الصين الجنوبي عازلاً بحريّاً للمقاطعات الصينية الجنوبية من ناحية، ومسرحا رئيسيّا للصراع مع الولايات المتّحدة حول تايوان من ناحية أخرى. وأي جهد لحصار الصين سيرتكز في هذه المنطقة[4]. ويرى عامة الشعب الصيني والنخبة منهم، أن مسالة تايوان ومن ثمّ بحر الصين الجنوبي تشكّل أحد مصادر التوتّر والنزاع في السنوات اللاحقة لعام 2013[5]. ومع ذلك استمرّت المواجهات العسكريّة المقلقة بين الصين والولايات

---

[1] Goldstein Lyle, **Meeting China HalfWay How to defuse the U.S. china rivalry,** Op. cit. , p. 57.

[2] Ibid. , pp.46-47.

[3] ibid., p. 53.

[4] Taylor Fravel M., op. cit, p. 296.

[5] Swaine Michael D. ; Luo Yuan; Rachel Esplin Odell; Liu Xiangdong, ***U. S – CHINA SECURITY PERCEPTIONS SURVEY Findings and implications*****,** Carnegie Endowment For International Peace and China Strategic culture Promotion Association , Washington, 2013, p. 38.

المتّحدة في بحر الصين الجنوبي، ففي كانون الأول 2013، حدث اشتباك السفن الحربيّة للدولتين في هذا البحر وفي آب 2014 اصطدمت الطائرات العسكريّة الصينية والأميريكية في بحر الصين الشرقي، مما جعل العلاقات الصينية الأميريكية تفتقد للاستقرار[1].

الفقرة الرابعة: التنافس الاستراتيجي من خلال نظرية إسقاط القوّة Power Projection Theory

مفهوم "اسقاط القوة" في اطار التنافس الاستراتيجي الاميريكي–الصيني في بحر الصين الجنوبي: يستخدم مفهوم اسقاط القوّة في الدراسات الديبلوماسيّة والعسكريّة والعلوم السياسيّة، للإشارة الى قدرة البلد إما على القيام بحرب استطلاعية، أو التسلط والإكراه والتخويف والضغط على بلدان أخرى للقيام بشيء ما. وتقوم هذه الاستراتيجية على دعم المبادرات ولتطبيق السياسات من خلال استخدام القوّة أو التهديد باستخدامها في مناطق جغرافية مغايرة لإقليمها الجغرافي، بالإضافة إلى إمكانية الدولة لنشر قوّة عسكريّة كاملة على نطاق العالم. فالصين استخدمت "إسقاط القوّة" لإقامة روابط اقتصادية وعسكرية وسياسية لأجل تحقيق السلام والازدهار والأمن والسيادة، وبينما سعت الولايات المتحدة والمملكة المتّحدة وغيرها من الدول الى الإعتماد على إسقاط القوة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية، سعت الصين من خلال نموها الإقتصادي إلى جمع الإحتياطات من العملات الأجنبية والإستثمار استراتيجياً في هذه الإيرادات وتحقيق الأرباح في العديد من البلدان والصناعات والقطاعات[2].

عام 2016، أصدر البنتاغون تقريره السنوي إلى الكونغرس الأميريكي حول الأنشطة العسكريّة الصينية قال فيه: " إن استثمارات الصين في العمليات العسكريّة والأسلحة تستمر على طريق زيادة اسقاط قوتها في المنطقة". وذكر أيضا: "أن الصين تواصل التركيز على الاستعداد للصراع المحتمل في مضيق تايوان". ان هذه الديناميكية التي تعمد الصين إليها لسنوات عديدة ، تثير مخاوف الولايات المتحدة بشأن تزايد عسكرة الجزر والشعاب المرجانية في بحر الصين الجنوبي وأنشطة الاستطلاع في هذه المنطقة، مع رد الصين لاحقا على أن أنشطتها دفاعية بطبيعتها وأن الولايات المتحدة هي التي تثير الأعمال العدائية.[3]

اعتبر بحر الصين الجنوبي ساحة تتلاقى فيه الآمال الصينية بالقوّة العسكريّة الأميريكية[4]، وتمّ دمج هذا البحر في التنافس الإستراتيجي الصيني_الأميريكي[5]. وفي السنوات الأخيرة ارتفع بشكل ملحوظ احتمال نشوب الصراع

---

[1] Goldstein Lyle**,** opcit. , p. 4.

[2]Caceres Sigfrido Burgos, op.cit. , p. 124.

[3] Kng Lim Benjamin, "Beijing blasts Pentagon report on chinese military as damaging trust", **Reuters,** May 15, 2016.

[4]Ping Zhang,"staying a steady course ", in **CHINA&US Focus Digest,** vol 10, May 2016, p. 4.

[5]Buszynski Leszek, "The South China Sea: Oil, Maritime Claims , and U. S. -China Strategic Rivalry" , in **The Washington Quarterly,** Spring 2012, p. 143.

العسكري بين الصين والولايات المتّحدة، وتتراوح السيناريوهات من بحر الصين الجنوبي إلى بحر الصين الشرقي[1]. إلا أن المسألة في بحر الصين الجنوبي تجاوزت القضايا المطلبية في البحر وأصبح الوصول لموارد الطاقة في هذا البحر النقطة المحوريّة للتنافس بين الصين والولايات المتّحدة في غرب المحيط الهادئ[2]. فالطاقة وصيد الأسماك ليسا العاملين الوحيدين في نزاعات بحر الصين الجنوبي، بل يتم دمجهما في مجال التنافس الاستراتيجي بين الصين والولايات المتّحدة، حيث تقوم الصين بتطوير قدراتها البحريّة ونشر قواعد بحرية[3]. والتنافس الصيني– الأمريكي في آسيا ينمو بشكل متزايد وبوضوح، فمنذ نصف قرن يبدو القادة في الصين والولايات المتّحدة في حيرة حول كيفيّة منع حدوث التصادم المتصور بين مصالح الدولتين في جنوب شرق آسيا، الأمر الذي قد يؤدّي إلى كارثة على قدم المساواة مع تلك المتعلّقة بأزمة الجزيرة الكورية[4]. ويقول مدير الدراسات الصينية في معهد جونز هوبكنز دايفيد لامبتون، إن من الأفضل اعتبار الصين منافساً مهمّاً والتعامل معها على هذا الأساس، وليس باعتبارها تهديدا وجوديّا الآن أو في أي وقت قريب[5]. ويقول الإستراتيجي سن تزو Sun Tzu إن المهارة في هزم العدو تكمن في عدم محاربته في التفاصيل، والصين تقوم بمهارة بالسيطرة على البحر الشرقي وبحر الصين الجنوبي والبحر الأصفر من خلال عدم اضفاء الشرعية للوجود الأمريكي العسكري وأساطيل الحلفاء التي تنشط في المنطقة منذ الحرب العالمية الثانية[6].

<u>الولايات المتحدة وإسقاط القوة:</u> بصرف النظر عن الموارد والممرّات المائية الحيوية في بحر الصين الجنوبي، تعدّ المنطقة حيويّة بالنسبة إلى الولايات المتّحدة لأن لها حلفاء معاهدات في المنطقة، وتحتاج إلى احتواء الحزم الصيني، وترى في المياه على أنها قضيّة استراتيجية حاسمة، وبات النزاع القائم بين الصين والدول المجاورة مصدرا جديدا للتوتّر بين الولايات المتّحدة والصين[7]. ومع تفاقم الاضطرابات الإقليميّة بسبب القوّة العسكريّة الصينيّة وعدم الاستقرار في صمود الولايات المتحدة خاصة بسبب الحروب في العراق وأفغانستان، يبدو أن الولايات المتحدة وفي الوقت الحاضر اندفعت لدعم أصدقائها في شرق آسيا القدماء منهم والجدد، لمواجهة الضغوط الصينية من خلال المعارضة الديبلوماسية الأميريكية للصين في محاولات التنمّر على الدول المطلّة

[1] Goldstein Lyle**,** op. cit**,** p. 1.

[2]Buszynski Leszek, op.cit., p. 139.

[3]Ibid. , p. 141.

[4]Goldstein Lyle**,** Op. cit. , p. 292.

[5] Lampton David," Strategic First Principles in U. S-China Relations ", in **CHINA & US Focus Digest,** December, vol. 1 , 2016, p. 9.

[6]Kraska James, Op. cit. ,p. 322.

[7] Salil Saloni**,** op. cit. , p. 19.

على بحر الصين الجنوبي، بالإضافة الى دعمها لكوريا الجنوبية في مواجهة الإستفزازات من قبل كوريا الشمالية الحليفة للصين. ومن شأن عدم وقوف الولايات المتّحدة الى جانب أصدقائها أن يستنفذ تأثيرها على هذه الدول التي قد تضعف عزمهم لمقاومة الارهاب[1]. وبينما دعت إدارة أوباما إلى التوصل إلى حل سلمي للخلافات في بحر الصين الجنوبي، تتصرّف الولايات المتّحدة وكأنها تؤيّد الوضع–الراهن Status Quo الذي يفضّله أصدقاؤها وحلفاؤها. وعلى الرغم من أن الولايات المتّحدة لا تسعى إلى تحالفات معادية للصينAnti–China Alliances ، فإنها تسعى الى تحسين موقفها في الدفاع الإقليمي بموازاة الصين. لذلك سعت الى تحديث علاقاتها الدفاعية مع الحلفاء التقليديين وتعميق الأمن والتعاون مع الهند وفييتنام وتركيز المزيد من القوّات في "غوام" التي أصبحت مركزا أقل ضعفا مؤقّتا لإسقاط القوّة الأميريكية في جميع أنحاء المنطقة المحيطة ب "غوام". كما تلعب المنافسة على القوّة دوراً في النزاعات المتعدّدة في بحر الصين الجنوبي، وأصبح بحر الصين الجنوبي يشكّل نقطة محورية للتنافس بين الصين والولايات المتّحدة في منطقة آسيا–الهادئ. ومنذ 2010، أصبح متّصلا بالأبعاد الاستراتيجية البحرية للصين من ناحية، وبتقدّم الوجود الأمريكي من ناحية أخرى. هذا ما جعل النزاعات في وضع خطر لا سيما بعد أن أكّدت الولايات المتّحدة مصالحها في آسيا والمحيط الهادئ وعززّت علاقتها الأمنية مع دول جنوب شرق آسيا المتنازعة [2].

تعتبر سياسة الولايات المتحدة "التمحور نحو آسيا " وكأنّها لمواجهة الصين، وتعتبر كل من خطّة الصين "أوبور" وسياسة الولايات المتحدة للتمحور نحو آسيا وكأنهما ديناميكيّة : فعل–ردّة فعل Action–Reaction. وقد ساهمت الدول المتنازعة في بحر الصين الجنوبي في تحقيق التوازن بين الصين والولايات المتّحدة : مثلا الفيلبين أقامت نشاطات واتفاقيات مع الدولتين وشكلت الشراكة عبر المحيط الهادئ ركيزة أساسية لإعادة التوازن في أوجه أبعد من عسكريّة بل شاملة[3]. وتظهر منطقة جنوب شرق آسيا كأنها تتطوّر على نموذج من " جبهة مركزيّة" للتنافس الاستراتيجي المتنامي بين الصين والولايات المتّحدة. [4]ومنذ إعلان إستراتيجية "المحور نحو آسيا" في تموز 2010، دخلت العلاقات الصينية الأميريكية مرحلة جديدة من التنافس الإستراتيجي الناتجة عن سلسلة من التوترات حول

[1]Gompert David C, op. cit. ,p. 79.

[2]Buszynski Leszek, “The South China Sea: Oil, Maritime Claims , and U. S. -China Strategic Rivalry”, op. cit. , pp. 139-140.

[3]Pitlo III B**lanco Lucio, “**Balancing The U. S Rebalance “, op. cit, p. 15.

[4] Goldstein Lyle, op.cit, p. 271.

مجموعة من القضايا مثل النزاعات التجارية، تقييم العملة الصينية "ران–مامبي"Ren_mimbi Valuation، الأمن السيبراني والنزاعات في بحر الصين الجنوبي[1].

من الواضح أن حريّة الملاحة والشحن غير التدخّلي، هي من القضايا المثيرة للجدل بين الصين والولايات المتّحدة، لا سيّما الخلاف حول حق السفن الأميريكية في النشاط في المنطقة الاقتصادية الخالصة للصين. ولعلّ لأمن النفط الدور الرئيسي لحماية التجارة وإسقاط القوّة[2]. وفي الوقت نفسه تسعى الولايات المتّحدة إلى اعتماد سياسة مزدوجة ما بين الإحتواء والمشاركة في منطقة المحيط الهادئ، وإلى إنشاء سلسلة من الوجود العسكري قبالة الشواطئ الساحلية للصين من خلال تعزيز وجودها العسكري في اليابان وكوريا الجنوبية وبيع الأسلحة لتايوان والتعاون العسكري مع بعض دول آسيان. من جهته يعتبر كابتن الطيران الصيني داي شو"أن الولايات المتّحدة تناور لتطويق الصين C–Shape encirclement [3]. وجعل الردع العسكري الأمريكي والمصالح الأميريكية في منطقة آسيا–الهادئ لا سيما بحر الصين الجنوبي، الصين على حذر للغاية بشأن الإنخراط في الأعمال التي قد تدخل الولايات المتّحدة في نزاعات بحر الصين الجنوبي[4]. كما أن الموقع الجغرافي للصين مكّنها من لعب دورٍ رائدٍ للقيادة في هذا البحر، الذي يقع جنوب الإقليم الصيني من الجنوب ويشكّل مجالا لاسقاط القوّة والتأثير Power Projection And Influence[5].

ان الخطوات الأميريكية في سياستها تجاه آسيا المتمثّلة **بنشر الجيش الأمريكي في أوستراليا وسنغافورة والتعاون العسكري مع الفيليبين**، والمشاركة في قمّة شرق آسيا EAS وإقامة الشراكة الإقتصادية العابرة للمحيط الهادئ. وهذه السياسات قد تتعرقل بسبب عدّة تطورات أهمّها: ارتفاع الأهمية الاقتصاديّة لمنطقة آسيا–المحيط الهادئ وخاصة الصين بالنسبة للمستقبل الإقتصادي الأمريكي، والتقدّم العسكري الصيني وادعاءاتها الحازمة في بحر الصين الجنوبي وتأثيرها على حريّة الملاحة وقدرة الولايات المتّحدة على "إسقاط القوّة" في المنطقة[6]. وفيما يتعلّق **بالفيليبين**، شهدت سياسة الولايات المتّحدة تجاه بحر الصين الجنوبي العديد من التعديلات والتغيّرات منذ تسعينات

---

[1]Mingjian Li and Kemburi Kalyan M. , op.cit. , p. 56.

[2]Cacares Sigfrido Burgos, op. cit. , p. 81.

[3] Lou Chunhao ,"US-India-China Relation in the Indian Ocean: A Chinese Perspective" , in **Strategic Analysis,** Routledge , 2012, 36:4 , p. 630.

[4] Chunhao ,"US-India-China Relation in the Indian Ocean: A Chinese Perspective", op. cit, p. 631.

[5] Cacares Sigfrido Burgos**,** op. cit. ,p. 89.

[6] Manyin Mark E. Dagget Stephen, Dolven Ben, Lawrence Susan V. , Martin Michael F. , O'Rourke Ronald and Vaughn Bruce , CRS Report for Congress , **Pivot to the Pacific? The Obama Administration's "Rebalancing " Toward Asia, CRS**, March28, 2012,pp. 1-2.

القرن الماضي من الحياد إلى التدخّل المحدود ثم إلى التدخّل النشط. وتقوم سياسة الولايات المتّحدة "التمحور نحو آسيا" والمحيط الهادئ على احتواء الصين والإنخراط أكثر في النزاعات الاقليمية في بحر الصين الجنوبي. ويمكن تلخيص التطوّرات في سياسات الولايات المتّحدة تجاه بحر الصين الجنوبي في السنوات الأخيرة في ثلاثة أرباح للولايات المتّحدة:**أولا:دعم الفيليبين عسكريا، ثانيا:حماية خليج "رينايي"**:حيث اتّخذت الولايات المتّحدة من الفيليبين كحارس لشعاب رينايRen'ai Reef، وقدّمت دعما عمليا لإدارتها. ليس فقط لان النزاع الصيني-الفيليبيني يتماشى مع مصالح الولايات المتّحدة، ولكن من أجل إعادة التوازن في بحر الصين الجنوبي ودعم نشر القواعد العسكريّة ضد الصين. **ثالثا: الإستفادة من منصّة النفط981:** من جهة دعمت فييتنام لإثارة المشاكل مع الصين في جزر "تسي شا" أي جزر باراسيل Xisha، ومن جهة ثانية رفعت الحظر المفروض ضد فييتنام على الأسلحة الفتّاكة. ان النزاع الصيني – الفييتنامي سهّل على للولايات المتّحدة احتواء الصين[1]. وتَعتبر الولايات المتّحدة الفيليبين واليابان شركاء لأجل تعزيز الأمن في بحر الصين الجنوبي المرتبطة بالنزاعات البحريّة. ولطالما كانت الصين غير مرتاحة للوجود الأمريكي في المنطقة، ولكن اليوم مع تراكم قوّتها الإقتصادية والعسكريّة، باتت تثبّت قوّتها من خلال تحذير الولايات المتّحدة للتصرف بدقّة حيال بحر الصين الجنوبي. هذا التحذير غالبا ما واكبه معارضة من جانب وزارة الخارجية الأميريكية لأي نشاط صيني قد يهدّد سيادة اليابان والفيليبين فيما يتعلّق بالنزاعات الاقليمية في بحر الصين الشرقي والجنوبي[2].

كذلك، تستخدم الولايات المتّحدة اليابان كأداة للرد على التقدّم الصيني في المنطقة، منذ اعتماد سياسة أوباما عام 2009 التي ترمي الى التوجه نحو آسيا.[3]وقامت الولايات المتّحدة بتوسيع علاقاتها البحرية مع شركائها في جنوب شرق آسيا **كإندونيسيا وماليزيا**. ففي **إندونيسيا** أقامت تدريبات المراقبة البحريّة من خلال جولة فوق بحر الصين الجنوبي لأول مرة عام 2015، بالإضافة إلى تمارين تتعلّق بالغوّاصات البحرية ومع فييتنام تقوم بتطوير التدريب البحري بسرعة [4]. ، كما أقامت عام 2015 تمرينا مشتركا جديدا لأول مرة مع ماليزيا وفي عام 2014 شاركت البحرية الأميريكية في نشاط عسكري مع القوات المسلحة الماليزية علاوة على بيع الأسلحة والأمتعة العسكريّة الأميريكية لماليزيا[5]. ويبدو أن رحلة أوباما إلى آسيا في خريف 2010، والتي زار فيها الهند واندونيسيا

[1] Wu Shicun, "Gains and losses for U. S in south china Sea", in **CHINA&US FOCUS ,** vol 7, July 2015**,** pp. 15-16.

[2] Cacares Sigfrido Burgos, op. cit,p. 75.

[3] Ibid., p. 63.

[4] Department of Defense Report, **Asia-Pacific Maritime Secutity Strategy:Achieving U.S. National Secutity objectives in a changing Environment,** 2015, p. 24.

[5] Boucha Clarence J. ,**U. S Landpower in the south china sea",** op.cit. , pp. 64-65.

وكوريا الجنوبية واليابان، تشير إلى أنها تحالف الديمقراطيّات التي تثير شكوك بكين. وفي الوقت نفسه تكون بالنسبة إلى الهند، استراتيجية مواجهة الإحتواء الصيني لها. وفي عداد الخطوات المبادرات التي رفعت دور الهند في بحر الصين الجنوبي لا سيما تعزيز التعاون العسكري الهندي–الفييتنامي. وتسعى الهند من خلال زيادة وجودها العسكري في بحر الصين الجنوبي إلى احتواء الصين وللضغط على الصين في حال نشوب نزاع حدودي معها. ففي حال سيطرت الصين على بحر الصين الجنوبي فإنها بالتالي سوف تصل إلى المواجهة مع الهند في مضيق ملقّة عبر خليج البنغال. وتظهر الهند وبدعم من الولايات المتّحدة كإستراتيجية لقطع طريق الصين نحو المحيط الهندي، هذا ما ظهر في زيارة هيلاري كلينتون إلى الهند في تموز 2011. بذلك، يضحي التنافس الهندي–الصيني عنصراً رئيسياً في التنافس الصيني–الأمريكي المتصاعد في جنوب آسيا[1].

وعلى الرغم من الإقتراب من مستوى التوتّرات بين الصين والولايات المتّحدة في بحر الصين الجنوبي، فأن هناك علامات على تنامي المنافسة الاستراتيجية بما فيها أن وجود الأسطول الأميريكي في أفريقيا عام 2007 كان لإحتواء النمو الصيني في أفريقيا[2]. وفي بعض النواحي، من السهل أن يُفهم الزخم المتنامي نحو المنافسة الإستراتيجية بين الصين والولايات المتّحدة في جنوب شرق آسيا. والأهمّ من ذلك أن هذه المنطقة تشكّل جسرا حاسما بين المحيطين الهندي والهادئ، مما يربط أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط بشرق آسيا. وتزداد أهمية دوره كجسر بين المناطق الأخرى حيث تشكّل واقعيّا اقتصادات جنوب شرق آسيا وروابطها التجارية التابعة ركنا أساسيّا في الاقتصاد العالمي. والمنطقة في طبيعة الحال قريبة من الصين ولديها موارد طبيعية وفيرة وأسواق تستعد بكين بالمقابل لاستغلالها[3].

يمكن للولايات المتّحدة أن تحمي النظام الاقليمي السلمي والمزدهر من خلال الحفاظ على امكانية الوصول لخطوط الاتصالات البحرية Sea Lines of Communications (SLOC)، من بينها بحر الصين الجنوبي. وعدم قدرة الولايات المتّحدة "لإسقاط القوّة" بشكل كاف في المنطقة، سيكون من شأنه أن يغيّر المعادلات الأمنية في المنطقة[4]. وقد تشكّل مخاوف دول جنوب شرق آسيا نقطة قوّة للولايات المتّحدة لمواجهة النمو الصيني في جنوب آسيا[5]. خاصّة وأن الولايات المتّحدة سعت باستمرار في آسيا وجنوب شرق آسيا بالتحديد إلى منع هيمنة

[1] Goldstein Lyle, Op.cit. , pp. 305-314.

[2] Ibid., p. 142.

[3] Ibid., p. 264.

[4] Cronin Patrick**,** op.cit. , p.7.

[5] Zhao Suisheng, " a new model of great power relationship and China-US competition in the Asia Pacific, op.cit, p. 160.

أي بلد في المنطقة، وسوف تصطدم المصالح الاستراتيجية الأميريكية والصينية في نهاية المطاف. وبالعودة إلى الأهمية الإستراتيجية والإقتصادية والجغرافية لبحر الصين الجنوبي والمضائق المرتبطة به فان الصين من جهة تقوم بسياسات لمعالجة القضايا العالقة بشكل أحادي بينما تسعى لتحديث قوّاتها العسكريّة من جهة أخرى[1].

اسقاط القوة من الجانب الصيني: يرى المحلّلون والعلماء أنه بالرغم من العداء في بحر الصين الجنوبي، فان سيطرة الصين على جزر "سبراتلي" ليست كافية ولن تعوّض الضعف في إمكانيّة إسقاط القوّة. [2] وتظهر سياسة الولايات المتّحدة بالتوجه نحو آسيا، كأنها عدائية بطبيعتها توحي الخصومة خاصّة وأن البلد المستهدف في المواجهة هو الصين. واتجاه الصين نحو الغرب في سياسة ""One Belt One Road" كان لمواجهة الآثار السلبيّة المحتملة للإحتواء من الشرق. إن سياسية اعادة التوازن في آسيا تظهر كسعي لإحتواء صعود الصين واسقاط القوّة من قبل الولايات المتّحدة في شرق آسيا. من الممكن أن يحقّق هذا التوازن، وليس فقط لواجهة الادّعاءات الصينيّة في بحر الصين الجنوبي وإنما بمواجهة النمو التجاري والاقتصادي للصين[3].

يسعى جيش تحرير الشعب الصيني الى تطوير القدرات لتنفيذ المهام الموكلة اليه، وتؤكد جهود التحديث على خصائص "اسقاط القوة" والتنقل السريع للقوات العسكريّة وتوظيف شبكات الاسلحة واجهزة الاستشعار والعمليات المشتركة. وذكر الكتاب الابيض الصيني لعام 2015، ان الجيش سيعاد توجيهه من الدفاع الى التنقل عبر المسرح، ويرفع قدراته على عمليات دقيقة ومتعددة الابعاد. ومن الدفاع عن المياه البحرية الى مزيج من الدفاع عن المياه البحرية و الحماية البحرية البعيدة، وبناء قدرة قتالية بحرية متعددة الوظائف والفعالية. وسوف ينتقل سلاح الجو في جيش تحرير الشعب الصيني من الدفاع الجوي الاقليمي الى الدفاع والهجوم وبناء هيكل لقوات الدفاع جو–فضاء يمكّنه تلبية متطلبات العمليات المعلوماتية. وستعمل قوة الصواريخ الاستراتيجية على تعزيز قدراتها على الردع الاستراتيجي والهجوم النووي المضاد والضربات التقليدية المتوسطة وطويلة المدى.[4]

بعيدا عن الأوجه العسكريّة للإستراتيجية الصينية، فإنها بشكل أو بآخر مرآة للإستراتيجية الأميريكية: الجهوزية للمواجهة في شرق آسيا بينما تأمل تجنّبها، وتتعاون حيث تتلاقى المصالح على الصعيد العالمي. وكما الولايات المتحدة فإن الصين ستعاني من النزاعات الاقليمية[5]. أما جيش التحرير الشعبي الصيني، فيركّز اهتمامه الآن

---

[1]Caceres Sigfrido Burgos, op.cit. , pp. 87-88.

[2] ibid. , p. 124.

[3] Pitlo III B**lanco Lucio, "**Balancing The U. S Rebalance ", in **CHINA & US Focus Digest,** May 2016, Vol. 10, p.14.

[4]Ministry of National Defense, The People's Republic of China, Full Text: China's Military Strategy, Xinhua, May26, 2015. available at : http://eng.mod.gov.cn/Press/2015-05/26/content_4586805.htm

[5] Gompert David C., op.cit. ,p. 109.

بعيدا عن الشؤون الداخلية على القضايا الإقليمية والدوليّة، مثل اسقاط القوّة في بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي والمحيط الهندي. ويعرض قوّاته ومعدّاته في الأعياد والمناسبات الخاصة. كما يركّز الصينيون على الفضاء الجوّي لأنه يمثّل أحدث الحدود في المعرفة الابداعية والتكنولوجية[1]. إذ إن تلاعب الصين بإسقاطات القوّة والإستفزاز العسكري نحو الفيليبين هو بقصد قياس مدى الإهتمام والتغطية التي تحصل عليها من الصحافة الأجنبية والمنافذ الاخبارية والمجتمع الدولي–. وتدرك الحكومة الصينية أن المراقبة المباشرة للأفعال والسلوكيات وردود الأفعال هي أفضل من الإستنتاج المنطقي للنتائج لمجرد أنها تعلّمت عدم توخّي الحكومات الأجنبية وقادتها الصراحة[2].

لكن إمكانيّات القوّة الأميريكية والتحالفات الأميريكية المتوجّهة ضد الصين، جعل المحلّلين الصينييين غير راضين عن وجود دور أمني أمريكي دائم في المنطقة. وتنكر الصين بالمقابل أي رغبة في السيطرة على آسيا معلنة أنها لن تسعى أبدا إلى الهيمنة وتتحدّث عن التعاون على أساس المساواة والإحترام المتبادل وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى[3]. كما يركّز القادة الصينيون على المدى الطويل، على تطوير القدرات التي يرونها ضرورية لردع أو هزم أي نوع من إسقاط قوة منافسة واحتواء الطرف الثالث بما فيه تدخّل الولايات المتّحدة الأميريكية خلال النزاع. ويقوم التحديث العسكري الصيني بانتاج مقدّرات لديها القدرة على تقليل المزايا التكنولوجية العسكريّة الأساسية للولايات المتّحدة، وأصبح برنامج التحديث العسكري أكثر تركيزا على الاستثمارات والبنية التحتية لدعم مجموعة من المهمات خارج حدود الصين بما في ذلك اسقاط القوة وأمن الممرات المائيّة ومكافحة القرصنة وحفظ السلام والمساعدات الإنسانية وإدارة الكوارث. [4]ويعكس هذا التحديث اتجاهات جيش تحرير الشعب الصيني خلال العقد الأخير توسعا في قدرات الجيش من أجل معالجة الأهداف الأمنية الاقليمية والعالمية. وقوّات جيش تحرير الشعب الصيني البرية والجوية والبحرية والقوّات الصاروخية قادرة على نحو متزايد على اسقاط القوّة خلال وقت السلم ولمواجهة التفوق العسكري الأميريكي في حال نشوب صراع اقليمي. وقدرة جيش تحرير الشعب المتنامية في إسقاط القوّة تزيد من أهداف الصين بأن ينظر اليها كصاحب مصلحة في ضمان الإستقرار وكقوّة إقليمية[5].

[1] Caceres Sigfrido Burgos, op.cit., p. 15.

[2] Ibid., p. 77.

[3]Brady Anne-Marie, op.cit, p. 231.

[4] Cordesman Anthony H. and l JosephKendal, ***Chinese Strategy and Military Modernization in 2016 A comparative Analysis*****,** CSIS, December 5, 2016, p. 11.

[5] Ibid. , p. 45.

على وجه الدقة، بما أنه أي دولة قادرة على توجيه قوّاتها العسكريّة إلى المغامرة خارج الحدود المعترف بها دوليا.، فقد يقال أنها تتمتّع بقدرة على "إسقاط القوّة". ومع ذلك، يجدر توضيح أن إسقاط القوة يستخدم بشكل أساسي في الاشارة الى بلد قادر على نشر قوّة عسكرية كاملة تمتلك قدرة عالمية واسعة. ومن خلال تطبيق إسقاط القوّة على الصين، من الواضح أن بإمكان المرء أن يقيم روابط قويّة بين القوّة الاقتصادية والعسكريّة والسياسية للبحث عن السلام والازدهار والأمن والسيادة. وتدرك الحكومة الصينية تماما أن المداخيل المالية المتدفّقة ضرورية للحفاظ على انتاج مصاريف التصدير والإستهلاك المحلي. وأن مصادر الطاقة والموارد الطبيعية والمواد الخام هي مدخلات حيويّة وأساسيّة لتحقيق النجاح الاقتصادي والمالي. وهذه المدخلات تأتي عن طريق الهواء والأرض والمياه، ولكن البعض لا يمكن أن يأتي إلا بالمياه بسبب تكلفة النقل والسلامة والحجم. ويجب أن تمر السفن التي تنقل الجزء الأكبر من هذه الشحنة عبر مضيق ملقّة ومضيق سنغافورة من أجل الوصول إلى بحر الصين الجنوبي في طريقها الى الموانئ الصينية. وادراكا لذلك، يسعى المسؤولون في الحزب الشيوعي الصيني إلى بناء الجيش وتحديثه ونشر قوات عسكرية لتأكيد السيطرة بقوّة على بحر الصين الجنوبي باعتباره ممرا خطيرا للمدخلات في الاقتصاد الصيني. [1] وفي حين تظهر التحليلات أن القوة البحريّة والجويّة الصينية ما زالت في مرحلة التطوير، خاصة في ما يتعلّق بالتنافس على إسقاط القوة مع الولايات المتّحدة فإن الحدود الحالية لجيش تحرير الشعبي الصيني تبدو بالفعل مقيّدة بمدى قدرة القوّات البرية الأميريكية على لعب دور في/ أو بالقرب من البر الرئيسي للصين خارج كوريا الجنوبية واليابان[2].

كما أقام جيش تحرير الشعب الصيني بعدة نشاطات ثنائية مع بعض الدول المحيطة لبحر الصين الجنوبي، مثل تايوان وفييتنام في مجالي البحث والإنقاذ عامي 2010 و 2011، مع اندونيسيا في مجالي العمليّات الخاصة ومكافحة الارهاب في عامي 2011 و2012، مع سنغافورة وبروناي في مجالات البحث والإنقاذ البحري والتواصل ومكافحة القرصنة عام2014[3]. وخلاصة القول، يمكن تبسيط المصالح الإستراتيجية للصين في بحر الصين الجنوبي في إسقاط القوة وأمن الموارد. بتعبير آخر تهدف الحكومة الصينية إلى إبراز القوّة العسكريّة في نطاق نفوذها من أجل تقليل النفوذ الأميريكي في المنطقة، وتعزيز التجارة الاقليمية مع تضمين كافة الظروف والأفضليات والشروط الصينية، ولقياس ردود فعل الجيران والقوى القديمة لمبادرات الصين في المحيط المباشر. هناك حاجة

[1]Caceres Sigfrido Burgos, op. cit. , p. 124.

[2] Cordesman Anthony H. and Kendall Joseph, op.cit. , p. 275.

[3]ANNUAL REPORT TO CONGRESS: **Military and Security Developments**. **Involving the People's Republic of China 2015** , Office of the Secretary of Defense,Generated on April 2015. Available at : https://www. defense. gov/Portals/1/Documents/pubs/2015_China_Military_Power_Report. pdf

ماسّة لتأمين الموارد في بحر الصين الجنوبي ليس فقط للإستعمال الداخلي ولكن أيضا للحصول على إيرادات من الصادرات، وتسعى الصين إلى مراقبة وحماية الممرّات المائية التقليدية التي تعتبر ضرورية لنقل وارداتها وصادراتها[1].

ومع تدخّل الولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي فإن الأمر لن يؤدّي فقط إلى تعقيد قضية بحر الصين الجنوبي ولكن أيضا إلى تحويلها مسألة تنافس جيوسياسية بين الصين والولايات المتّحدة في غربي المحيط الهادئ. وبينما تواصل الولايات المتّحدة تعزيز وجودها العسكري وتجري المزيد من العمليات العسكريّة في بحر الصين الجنوبي ستستمر المواجهة الصينية الأميريكية ومن المحتمل أن تزداد المنافسة الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة[2]. علما أن المصالح الصينية الخاصة بدأت بالإهتمام بالنفط في بحر الصين الجنوبي منذ أوائل الثمانينات ومن المنطقي أن تعكس هذه المصالح على النزاعات مع الفيليبين وماليزيا. وبالنسبة للصين، ان وجود النفط في بحر الصين الجنوبي كان سببا رئيسيا لنشر قواعد عسكرية في جزر " باراسيل " في أوائل الثمانينات[3]. فباستخدام "غوغل أورث" من الممكن تحديد أكثر من 200 قاعدة جويّة عسكرية في الصين، بما في ذلك 39 قاعدة على مسافة 800 كيلومتر من تايوان وتسع قواعد منها تمكّن من دعم المقاتلين الغير مزوّدين بالوقود في عمليّات بحر الصين الجنوبي. ومع مرور الوقت، قام جيش تحرير الشعب الصيني بتحسين قدرته على حماية هذه القواعد الجوية من خلال بناء الحظائر والملاجئ المدعّمة والمرافق تحت الأرض وكذلك من خلال تعزيز أنظمة الدفاع الجوي المتكامل المحيط بهذه القواعد[4].

يتخوّف القادة في الصين من تحوّل الدول المجاورة للصين إلى قواعد للتخريب والجهود العسكريّة بهدف احتواء الصين. هذا الأمر يثير القلق، خاصة وأن الكثير من الأقليّات العرقيّة التي تنظر إليها القيادة الصينية وكأنها تهديداً انفصالياً محتملاً، تعيش في مناطق حدوديّة قليلة السكّان. ودفعت المخاوف الصينية من الإرهاب والحركات الإنفصالية والتطرّف الديني إلى زيادة الجهود في مجال الأمن والتعاون مع جيرانها من دول وسط آسيا وجنوب

---

[1] Caceres Sigfrido Burgos**,** op. cit. , pp. 140-141.

[2] Xinbo WU, " Cooperation, Competition and shaping the Outlook: The United States and China's neighbourhood Diplomacy ",in **International Affairs,** Vol. 92, No. 2. , John Willey and Sons Ltd, Uk, 2016, p. 855.

[3] Chi-kin Lo, ***China's Policy towards territorial Disputes The case of South China Sea*,**Taylor & Francis e-Library, 2005, p. 127.

[4] Heginbotham Eric, Michael Nixon, Forrest E. Morgan, Jacob L. Heim, Jeff Hagen, Sheng Li, Jeffrey Engstrom, Martin C. Libicki, Paul DeLuca, David A. Shlapak,David R. Frelinger, Burgess Laird, Kyle Brady and Lyle J. Morris, ***The U. S-China Military Scorecard*,** Rand Corporation, s. l. , 2015, p. 138.

آسيا. حيث تعترف حاليا 6 دول من 23 دولة بتايوان، وهي جميعاً في جنوب المحيط الهادئ. ففي عام 1960، كان للولايات المتّحدة قواعد عسكرية في تايوان والفيليبين، اليابان، كوريا الجنوبية وتايلاندا وكلّها ضمن مسافة ضرب الأراضي الصينية، هذا ما دفع الإستراتيجيون الصينيون للخوف من الإجراءات الأميريكية الأخيرة لتحسين قدراتها في إسقاط القوّة العسكريّة في منطقة المحيط الهادئ وإمكانية قيام التحالفات الأميريكية في آسيا يوما ما ضدّ الصين[1].

أمّا أكثر الجهود أهمية من الجانب الصيني، فهي تمرير اتفاقية التجارة الحرّة حيث دعت بكين إلى اتفاق اطار التعاون الإقتصادي والتجارة الحرّة Economic Cooperation Free Trade Agreement ECFA وباجتياز هذا الاجراء وفتح الروابط الثلاث التي اتبعها سابقا الرئيس التايواني"ما بينغ جيو في العلاقة مع الصين، ارتفع مستوى الترابط بين تايوان والصين واعتبرت تايوان بوابة السوق الصينية، مما أسفر عن استثمار بقيمة 3,7 مليار دولار في تايوان عام 2010. ويظهر انفتاح الأسواق الصينية للمنتجات التايوانية أكثر بكثير من أسواق تايوان لمنتجات الصين. [2]ومع ذلك، فان التحليل الإقتصادي ليس متفائلا تماما فبالنسبة إلى الكثيرين لا تزال هناك عقبات تعوق التنمية السلمية عبر مضيق تايوان بما في ذلك أحد العقبات الرئيسية " التناقضات الإيديولوجية"[3]. بالإضافة الى ذلك، تقوم الصين بما يسمّى بمناطق التنمية المشتركة Joint Development Areas، وهذه المناطق موجودة في كل أنحاء العالم. وفي ظل هذه الاتفاقيات تقوم الدول المتنازعة على الحدود البحريّة بالاتفاق على تأجيل حلّ النزاعات في الوقت الذي تتعاون فيه لتطوير الموارد فيما بينها. وفي بحر الصين الجنوبي هناك منطقتين للتنمية المشتركة: "خليج تونكين" الواقع في شمال فييتنام وجزيرة "هاينان" الصينية. وهناك الصين وفييتنام تعملان في الاستكشاف البحري المشترك ويشكّل اتفاق منطقة التنمية المشتركة بين الصين وفييتنام سابقة لغيرها من الدول كماليزيا والفيليبين[4]. ووافق الجانبان الصيني والفيليبيني في الآونة الأخيرة على السعي لابرام اتفاق التنمية المشتركة بشأن رواسب الهيدروكاربونات في بحر الصين الجنوبي[5].

---

[1] Brady Anne-Marie, op.cit, pp. 229-230.

[2] Cliff Roger, Saunders Phillip C. , Harold Scott, **"New Opprtunities and Challenges for Taiwan's Security",Conferences Proceedings**, National Defense Research Insitute, Rand Corporation,Pittsburgh, 2011, p. 9.

[3] Goldstein Lyle**,** op. cit. , p. 53.

[4] Taggart Stewart," A South China Sea Alternative To Coop-Frontation ", in **CHINA &US FOCUS DIGEST,** Vol3, October 2014, p. 31**.**

[5]Javad Heydarian Richard, April, 27, 2018 AVAILABLE AT : https://amti. csis. org/perils-philippine-china-joint-development-scs/

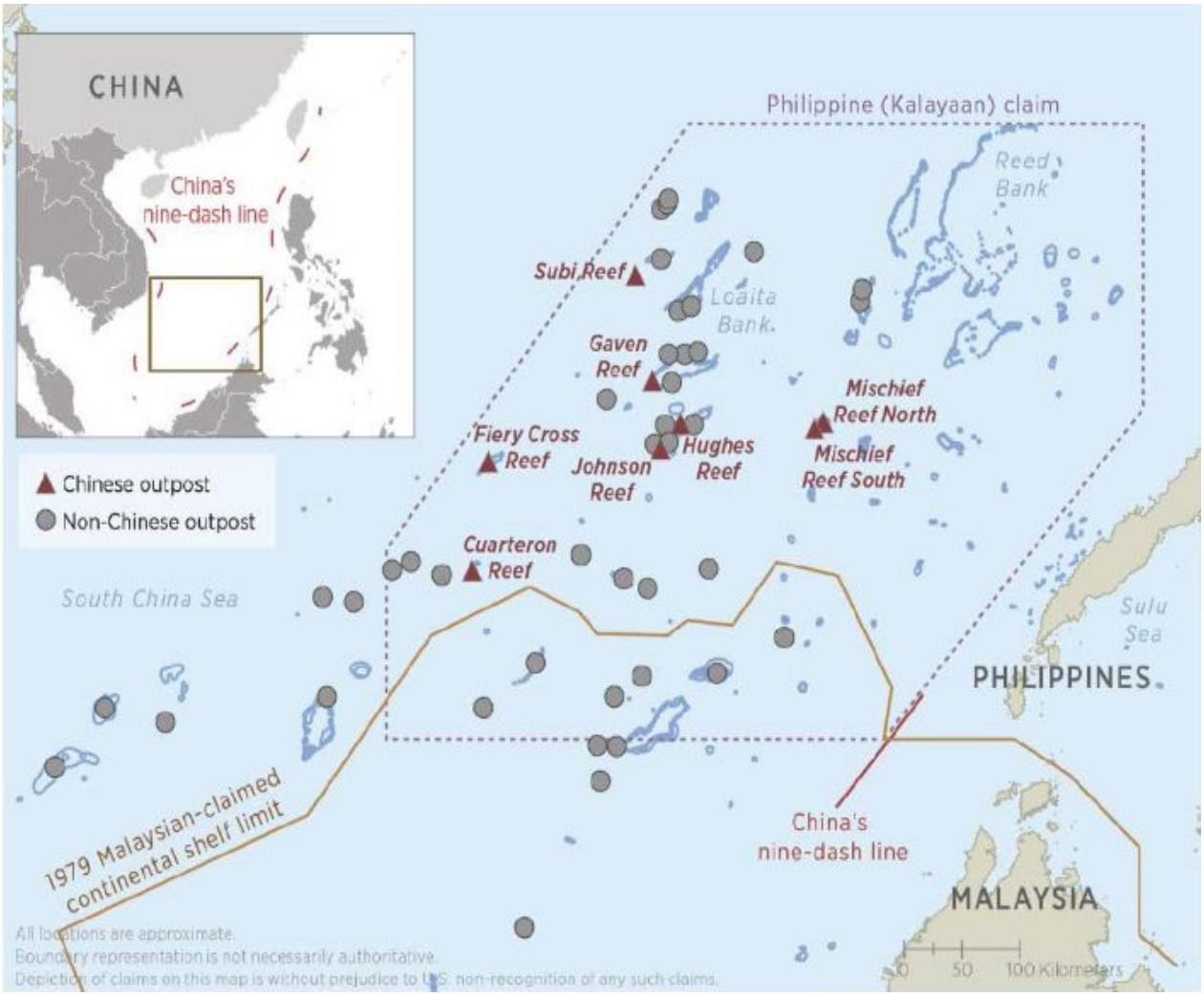

صورة رقم 23 : القواعد الصينية في بحر الصين الجنوبي

المرجع: Department of Defense, Military and security developments involving the People ‘s Republic of China 2016, April 2016, p. 10.

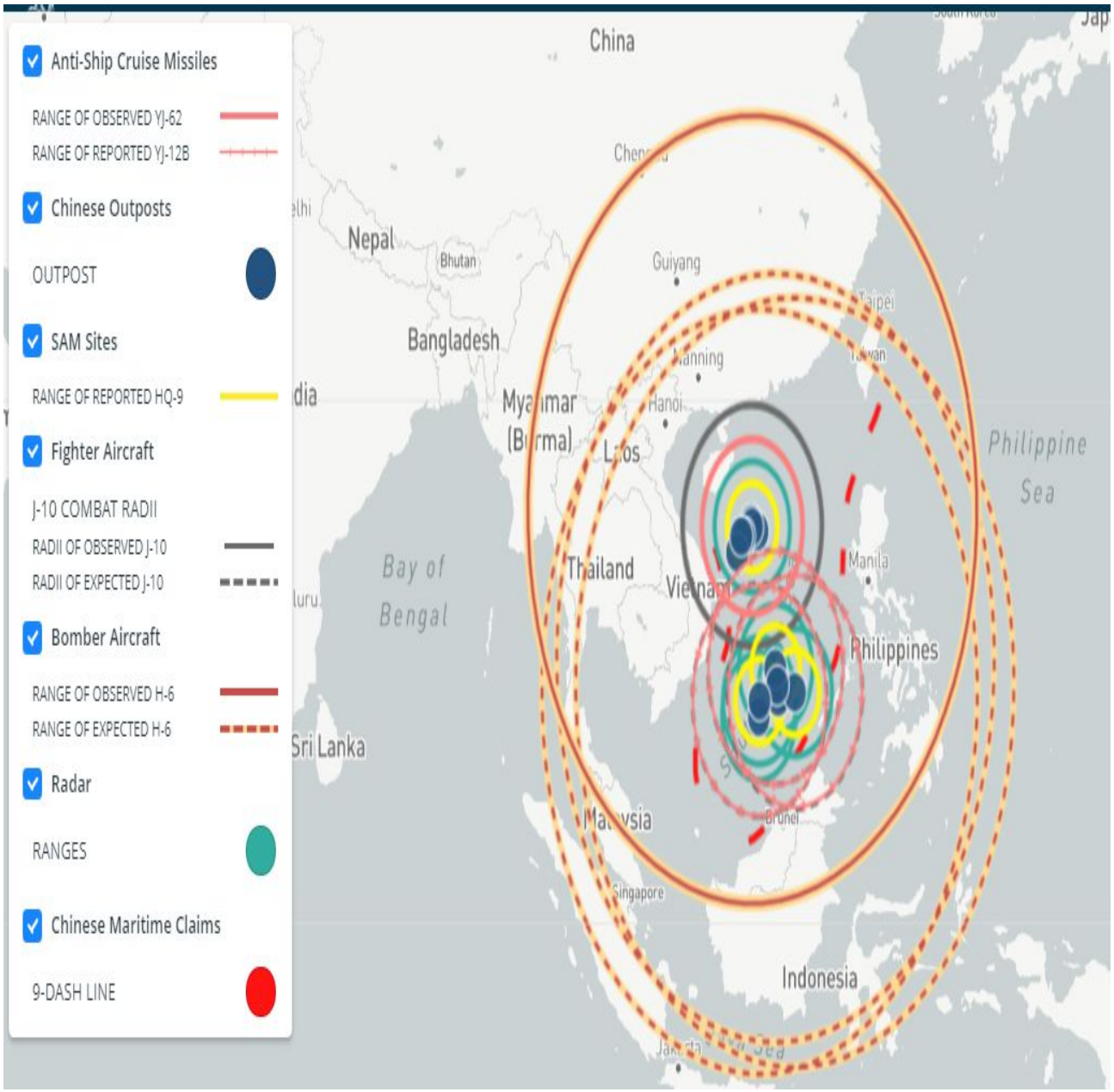

صورة رقم 24: قدرات اسقاط القوة الصينية في بحر الصين الجنوبي Chinese Power Projection Capabilities in The South China Sea

المرجع: Chinese Power Projection Capabilities in The South China Sea https://amti. csis. org/chinese-power-projection /

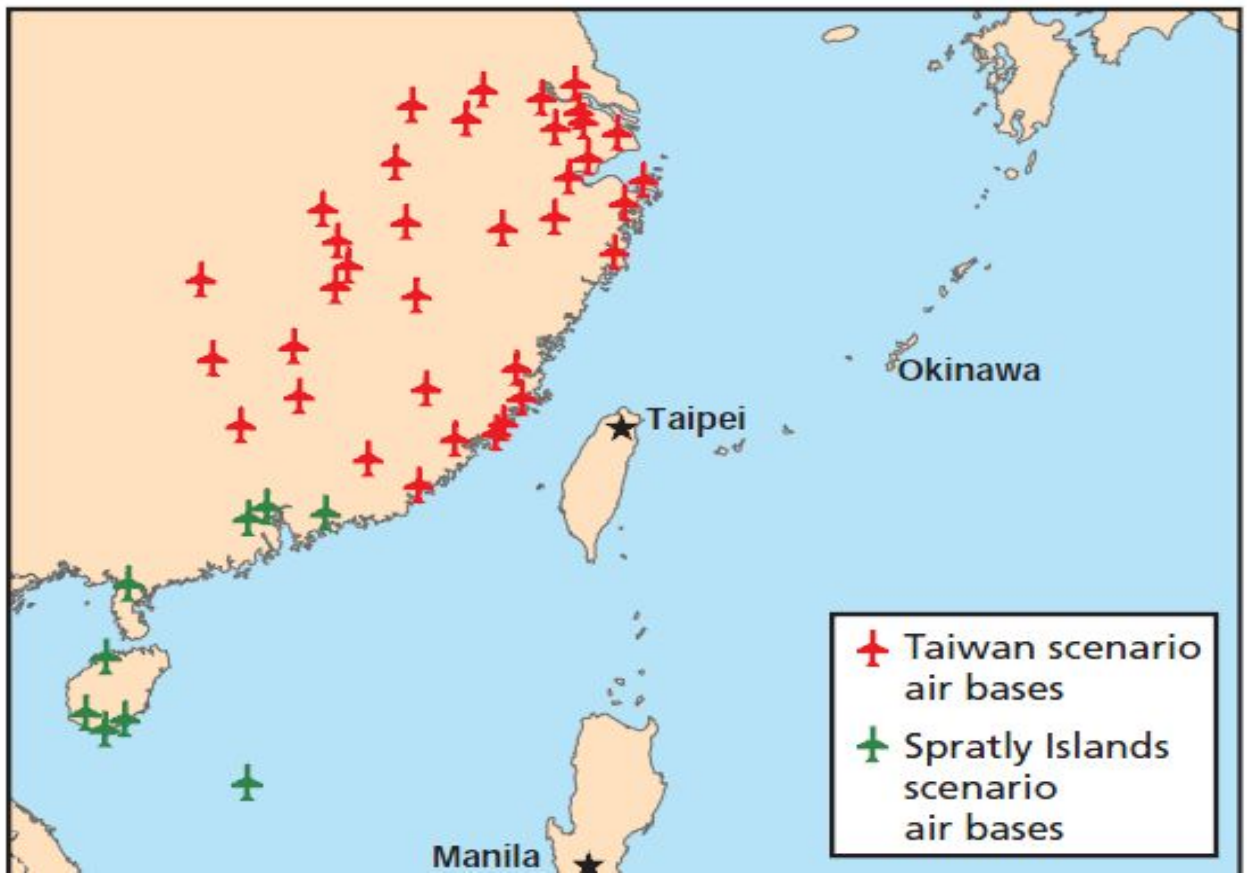

صورة رقم 25:القواعد الجويّة الصينية لجيش تحرير الشعب الصيني، المرتبطة بسيناريو تايوان و جزر سبراتلي

المرجع: Heginbotham Eric, Michael Nixon, Forrest E. Morgan, Jacob L. Heim, Jeff Hagen, Sheng Li, Jeffrey Engstrom, Martin C. Libicki, Paul DeLuca, David A. Shlapak,David R. Frelinger, Burgess Laird, Kyle Brady and Lyle J. Morris, ***The U. S–China Military Scorecard***, Rand Corporation, s. l. , 2015, p. 138 .

صورة رقم 26: نطاق عمل القيادة الأميركية الخاصة بالمحيط الهادئ USPACOM

المرجع: الموقع الرسمي لأسطول المحيط الهادئ الأمريكي http://www. pacom. mil/About-USPACOM/USPACOM-Area-of-Responsibility/

الفصل الثاني: العلاقات الصينية الأميريكة: تعاون متعدّد ومتنوّع

تتعرّض المصالح الأميريكية للخطر بشكل متزايد في بحر الصين الجنوبي بسبب النمو الاقتصادي والعسكري للصين. والولايات المتّحدة الأميريكية والدول في جميع أنحاء المنطقة لديها مصلحة عميقة ومتقيّدة في البحر منها خطوط الاتصالات البحرية، التي يجب أن تظل مفتوحة للجميع سواء بالنسبة للتجارة أو للنشاطات العسكريّة السلميّة كالتدخّلات الانسانية والدفاع الساحلي. بيد أن الصين لا تزال مستمرة في تحدّي هذا الانفتاح سواء عن طريق الإستجواب والمعايير التاريخية وتطويرها بالاضافة الى القدرات العسكريّة التي تسمح لها بالتهديد والوصول إلى المنطقة البحرية.

الفقرة الأولى: التعاون... أمر واقع

الأهمية الجيوستراتيجية لبحر الصين الجنوبي من الصعب تحديدها، فهو يشكّل كتلة اقتصادية ضخمة ويشكّل المركز الديموغرافي للقرن الحادي والعشرين كما ذكرنا في الباب الأول. والدفاع عن مصالح الولايات المتّحدة وتعزيز الوضع الراهن لا يلزم ولا ينبغي أن يؤدّي إلى الصراع مع الصين. وستواصل الولايات المتّحدة والصين الإستفادة من التعاون، وليس هناك من أي دولة آسيوية أكثر من الصين ستستفيد من النظام الدولي بقيادة الولايات المتّحدة. ومع ذلك، فإن إدارة التوترات والنهوض بالتعاون في بحر الصين الجنوبي سوف يتطلب الاستمرارية والانتباه الكادح في واشنطن[1].

لحسن الحظ، طالما أن الصين تحافظ على أنشطة الولايات المتّحدة تحت نصب أعينها والعكس صحيح، فإن بعض المساحة تبدو واضحة بما فيه الكفاية في القضايا السياسية، لتطوير التعاون الإقليمي والتعاون المشترك بين الدول. وسمحت مجموعة دول "آسيان" وعلاقاتها واتفاقياتها المثمرة للأطراف ولدول جنوب شرق آسيا الصغيرة أن تلعب دورا فعّالا ووثيقا لمواجهة التحديات الديبلوماسية في صنع السلام بين المنافسيَن الرئيسيَّين[2]. وبينما تتخوّف الصين من أن تؤدّي الفوضى في كوريا الشمالية إلى عدم الاستقرار في الصين وحل الحزب الحاكم فيها والذي قد يسهّل على الولايات المتّحدة أن تسيطر على الجزيرة الكورية وعلى أجزاء من بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي وبالتالي اقتراب الجيش الأمريكي في اليابان وكوريا الجنوبية من الحدود الصينية. لذلك، تعتبر الولايات المتّحدة التعاون مع الصين ضروري للحفاظ على السلام في المنطقة ولتعزيز التجارة[3]. ويرى بعض الخبراء الأمريكيين أن تحقيق توازن القوّة العالمي بين الصين والولايات المتّحدة يبقى من أولويّات الولايات المتّحدة

[1] Cronin Patrick M., op.cit. , p. 5.

[2] Caceres Sigfrido Burgos, op. cit. ,pp. 93-94.

[3] Ibid. , p. 100.

نفسها، بالإضافة إلى احتواء الصين وصدّها في تعزيز قوّتها العسكريّة ولاسيما احتواء قوّتها العسكريّة في آسيا وخصوصا في بحر الصين الجنوبي. بعد ذلك، تظهر إرادة أميريكية في تجنّب الصراع بين الدولتين من خلال زيادة الإتصالات العسكريّة–العسكريّة والتعلم لاسيتعاب نمو الصين كقوّة عالميّة. وتدخل بعض القضايا الاقتصادية في نطاق أولويات السياسة الأميريكية خاصة فيما يتعلّق بالإنفتاح على الأسواق الصينية لتصريف الصادرات الأميريكية، بالأضافة منها إلى حماية الملكية الفكرية وتطوير أمن الفضاء السيبراني[1]. أما النتيجة المفضّلة للصين، فهي تأمين بيئة مستقرّة في آسيا خاصّة وأن مؤشّرات النمو الاقتصادي الصيني السريع تثبّت الإستمرار ودعم النفوذ الصيني. بينما يرى العديد من المحلّلين الغربيّين أن هدف الصين النهائي هو تهجير الولايات المتّحدة كقوّة مهيمنة في آسيا، يعترف العديد من المحلّلين الصينيين بدور الولايات المتّحدة في دعم الإستقرار الإقليمي وحماية خطوط الاتصالات البحريّة التي من شأنها المساهمة في تحقيق الإستقرار الإقليمي ودعم المصالح الصينية[2].

الفقرة الثانية: تايوان في مثلث العلاقات الصينية–الاميريكية–التايوانية

عندما يتعلّق الأمر بالعلاقات بين الولايات المتّحدة والصين وتايوان، فمن المؤكّد أن الواقع يدل على أنه بدون الدعم الاميريكي، فان اعلان استقلال تايوان عن الصين ليس خياراً ممكناً لتايوان. والعقدة في القضية، أن الولايات المتحدة ليس لها مصلحة في أمن تايوان وحسب، بل وأيضاً في العلاقات المستقرّة مع الصين، خاصة بعد تنامي العلاقات بين الولايات المتحدة نفسها والصين في جميع المجالات تقريباً على مدار الأعوام. والحفاظ على الوضع الراهن هو سياسة الولايات المتحدة : تتبنى الأخيرة سياسة الصين الواحدة لتهدئة الجانب الصيني ، فيما في الوقت نفسه تحذّر الصين من أي عمل عسكري ضد تايوان. وبالنسبة لتايوان تحاول الولايات المتحدة اقناع تايوان بعدم استفزاز الصين، لكنها تعد أيضاً بتقديم نوع من الضمان الأمني للدفاع عنها ضد أي هجوم صيني محتمل.[3]

مع وصول الرئيس "ما" إلى الرئاسة في تايوان عام 2008، نجح الرئيس التايواني في بناء علاقة جيدة مع البر الرئيسي الصيني لأربعة أسباب: عدم رغبة التايوانيين بالإنخراط في الحروب مجددا، ويظهر أن الولايات المتحدة تدعم سياسات "ما"، وموقف "ما" لا استقلال ولا توحيد أقنع التايوانيين أن انضمام تايوان للصين سيكون تدريجيا، والأهمّ من ذلك نمو الإقتصاد في تايوان جراء السياح من البر الرئيسي الصيني. وستكون العلاقة بين تايوان

[1] Swaine Michael D. ; Luo Yuan; Rachel Esplin Odell; Liu Xiangdong, **U. S – CHINA SECURITY PERCEPTIONS SURVEY Findings and implications,** op. cit. , p. 36.

[2] Brady Anne-Marie,**Looking South Looking North**, op. cit,p. 230.

[3] Chong-han Wu Charles, "The strategic Triangle: U.S.-China-Taiwan Relations The Issue of Abandoning Taiwan", Department of politica Science, University of South Carolina, **Sharnoff's Global Views**, Dec13, 2012, p.1.

والصين دائمة إلى حد معقول، ويعود ذلك للأسباب المذكورة أعلاه[1]. كما يرى بعض المحلّلين الأمريكيين وعلى سبيل المثال نانسي تاكر وبوني غلاسير، أن سياسة الولايات المتّحدة بالتخلّي عن تايوان سوف تتعارض مع سياستها الخاصة بدعم الديمقراطيات، ويقترحون وجوب استمرار مبيعات الأسلحة للنظام للحفاظ على الوظائف الأميريكية. من هنا ينتظر أي تغيير في السياسة الأميريكية فيما يتعلّق بتايوان أن يجعل الصين تنظر إلى الولايات المتّحدة كقوة ضعيفة متذبذبة. إلا أن دانيال لومانتال انتقد غلاسير، مرتكزا على أن سياسة أوباما كانت أكثر ليونة مع الصين تجاه تايوان[2]. وتراجع الولايات المتحدة في موقفها الحاد بدعم تايوان عسكريا ووقف مبيعات الاسلحة عام 2010، لمواجهة الصين وكأنه انسحاب أو غض النظر، لما هو في الواقع وكأنه لصالح الصين. وعلاوة على ذلك، وبسبب حاجة الولايات المتحدة لدعم الصين في قضايا عالمية كالحرب على الارهاب والاقتصاد العالمي، يرى بعض العلماء مثل البروفيسور من كلية بوسطن، روبرت روس أن تايوان هي مصلحة حيوية للصين ولكن لا تنطوي على مصلحة حيوية للولايات المتحدة.[3]

الفقرة الثالثة: منتديات التعاون الاقتصادي

لا يوجد نقص في المنتديات في المنطقة، منها رابطة دول جنوب شرق آسيا آسيان، المنتديات الإقليمية لآسيان، "آسيان" +3، اجتماع وزراء دفاع دول آسيان، اجتماع وزراء دفاع "آسيان "–بلاس، قمّة شرق آسيا، التعاون الإقتصادي لدول المحيط الهادئ الآسيوية والشراكة الإقتصادية الشاملة الإقليمية وأكثر. ويتعيّن على الولايات المتّحدة والصين أن تعملا جنبا إلى جنب مع الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى، لإقامة التنسيق والتعاون في المنطقة. ويمكن لهذه المحافل أن توفّر التعاون في مجال الطاقة، وقد تعاونت الصين والولايات المتّحدة بشكل مثمر لسنوات في "الأبيك"، وانضمّت الولايات المتّحدة إلى قمّة شرق آسيا على مستوى قيادي[4]. كما نصّ الكتاب الأبيض الصيني لعام 2013، في مقدّمته على ضرورة اغتنام الفرص بقوّة معا لمواجهة التحدّيات وتحقيق التعاون بشكل مستمر للحفاظ على الأمن وتحقيق التطوير الجماعي. وهذا هو الإلتزام الوطني الصيني الذي لا يتزعزع والخيار الإستراتيجي هو لإتخاذ طريق سلمي للتطوير، وتدعو الصين إلى مفهوم أمني جديد يضم الثقة المتبادلة

[1] Golstein Lyle, op. cit. ,p. 54.

[2] ibid. , p. 59.

[3] Chong-han Wu Charles, op.cit., p.3.

[4] Deleon Rudy and Jiemian Yang, Op.cit. , p. 47.

والمنفعة المتبادلة والمساواة والتنسيق ومتابعة الأمن الشامل والأمن المشترك والأمن التعاوني.[1] من المنتديات على سبيل المثال:

أولا: التعاون في الأمن البحري في آسيان وحوار شانغريلا: تعتبر بعض الدول المتنازعة على الحدود البحرية في بحر الصين الجنوبي، أن مطالبها إستراتيجية لا يمكن المساومة عليها، ومن هذه الدول أعضاء في آسيان، ولكنها جميعا بما فيها دول الرابطة لها مصلحة حيويّة مشتركة في المحافظة على الإستقرار والسلام في بحر الصين الجنوبي، حيث تعتمد هذه الدول على حريّة التجارة وحريّة الملاحة الجويّة فوق بحر الصين الجنوبي لإدارة التجارة الدوليّة. كذلك لليابان وكوريا وتايوان وأوستراليا وغيرها من الدول الأخرى التي تتاجر بشكل كبير مع هذا الجزء الكبير من العالم أي جنوب شرق آسيا ومنطقة بحر الصين الجنوبي من بينها الدول المصدّرة للنفط، كالولايات المتّحدة والدول الأوروبية والهند[2].

يعتبر الأمن البحري قضية ساخنة وجذب انتباه العالم كلّه. ففي العصر الحديث، يتعلّق الأمن البحري أساساً بسلامة الملاحة والقضاء على الجرائم العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك القرصنة البحرية والإرهاب البحري، ومنع الصراعات وحلّها. وللأمن البحري أهمية حيويّة بالنسبة لبحر الصين الجنوبي الذي يقع في جنوب شرق آسيا، وهو طريق البحر الحرج للنقل البحري لبلدان شرق آسيا بما في ذلك الصين. بالإضافة إلى ذلك، يتمتّع بحر الصين الجنوبي بخاصية تتعلّق بالأمن البحري، ويُعد هذا بحر إحدى المناطق الحرجة في شرق آسيا، بالإضافة إلى شبه الجزيرة الكورية وتايوان، وبسبب موقعه الإستراتيجي، يصبح بحر الصين الجنوبي هدفا للخلاف بين الدول المجاورة[3]. ولا غنى عن دور القانون الدولي في حل المسائل الأمنية والترويج له، لذا كرّرت الصين ودول آسيان مرّات عديدة التعهّد بحل النزاعات بالطرق السلمية وفقا للقوانين الدوليّة بما فيها اتفاقية قانون البحار عام 1982[4].

إن تضارب المصالح بين الدول المتنازعة في بحر الصين الجنوبي، يجعل من غير المرجّح أن تتعارض ومصالحهم ورغبتهم في حل هذه المطالبات من خلال المفاوضات أو من خلال اصدار حكم من قبل هيئة دولية.

---

[1] "The Divesified Employment of China's Armed Forces ",**Information Office of the State Council**, The people's Republic Of China , April 2013,Beijing. http://english. gov. cn/archive/white_paper/2014/08/23/content_281474982986606. htm

[2] Thuy Tran Truong**,** op. cit. , p. 320.

[3]Wu Shicun and Keyuan Zou**,** op.cit, pp. 3-4.

[4] Ibid. , pp. 4-5.

ويمكن تخفيض حدّة التوتّرات في بحر الصين الجنوبي والحد من احتمال نشوب نزاع من خلال الامتثال لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وغيره من الاتفاقيات كإعلان سلوك الأطراف بين الصين وآسيان، الذي من شأنه ان يساعد اذا أمكن التوصل إلى تفاهم بين القوى البحرية الكبرى والدول الساحلية بشأن ما يمكن أن تقوم به الدول الأجنبية وسفنها في المناطق الاقتصادية الخالصة للدول الساحلية ومن ثم تتحقّق الإدارة العامة والعلاقات الشاملة بين الصين وآسيان وأعضائها وبين الصين والولايات المتّحدة الأميريكية[1].

يرتبط الأمن في بحر الصين الجنوبي ارتباطا وثيقا بالأمن البحري في مضيقي ملقّة وسنغافورة، حيث يشكّل هذا البحر نقطة انتقالية للمرور إلى بحر الصين الجنوبي. وكانت مخاوف الولايات المتحدة بشأن التهديد الارهابي المحتمل في مضيق ملقّة واضحة في أواخر عام 2001 وأوائل عام 2002 عندما تعاونت الولايات المتّحدة والبحرية الهندية لحماية الشحن التجاري الأميريكي في شمال مضيق ملقّة. واستمرّت قضية هذه المبادرة في مناقشتها "حوار شانغري", وكان هناك اجتماع لوزراء الدفاع والمؤسّسات الأمنية الوطنية الأوسع نطاقا لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في سنغافورة عام 2005[2]، يذكر أن حوار شانغريلا هو أكبر مؤتمر سنوي للأمن في آسيا ويعقد سنويا في سنغافورة على المستوى الدولي بما فيها الصين والولايات المتحدة.

تمثّل مبادرة الأمن البحري الإقليمي، التي اقترحها الأميرال" فارجو" عام 2004، وهو إحدى مبادرات الأمن البحري الأميريكية وبرامجه الخاصّة بتعزيز التعاون الإقليمي ولتحسين الأمن البحري في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. والهدف تطوير الشراكة للدول الراغبة والعمل معا بموجب القوانين الدوليّة[3]. وتعد مدينة سنغافورة الواقعة في جنوب شرق آسيا، وهي مدينة أساسيّة في مجال الطاقة، ومناسبة بشكل مثالي للعب "الوسيط النزيه" في إدارة البنية التحتيّة المتعدّدة الأطراف للطاقة البحريّة في بحر الصين الجنوبي. وتجدر الاشارة الى أن سنغافورة من المقرّر أن تلعب دورا رئيسيّا في خط أنابيب الغاز عبر آسيا الذي اقترحته "آسيان" وشبكة الكهرباء العابرة لمجموعة دول "آسيان" Trans-ASEAN Electricity Grid. وهاتان المجموعتان الإقليميتان ستكونان لبّ البنية التحتية للطاقة في آسيا. وفي وقت لاحق استضافت الصين اجتماعات مجموعة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ وأكّدت الصين أنها تريد أن تكون البنية الأساسية وأن تساهم في التكامل الإقتصادي الإقليمي الأعمق بخصوص المواضيع الأساسية في المناقشات. وتوفّر مجموعة الدول العشرين الدول ذات الاقتصاد الأكبر عالميا و"أبيك" الفرص المثالية لمناقشة شبكات الطاقة المتعدّدة الأطراف للفوائد الإقتصادية المستقبلية التي يمكن أن

[1] Thuy Tran Truong**,** op. cit. , p. 319.

[2] Wu Shicun and Zou Keyuan, **Maritime Security in The south China Sea,** op. cit. , pp. 43-44.

[3] ibid. , p. 109.

توفّرها موارد الطاقة. [1] كما أكّدت "هيلاري كلينتون " في المنتدى الاقليمي ل "آسيان" في تموز من عام 2010، على أن للولايات المتّحدة مصالحها الوطنية في حريّة الملاحة والوصول المفتوح إلى المشاعات البحرية في آسيا، واحترام القانون الدولي في بحر الصين الجنوبي، كما تؤيّد العمليّة الديبلوماسية التعاونية من جانب جميع أصحاب الحقوق البحرية لحل النزاعات الاقليمية المختلفة دون اكراه. وتعارض استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. في حين أن الولايات المتّحدة لا تأخذ جانبا في النزاعات الاقليمية المتنافسة في بحر الصين الجنوبي، تعتقد الولايات المتحدة أنه ينبغي للمطالبين أن يطالبوا بمطالبهم الاقليمية وحقوقهم في المجال البحري وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وتماشيا مع القانون الدولي العرفي و ينبغي أن تستمد المطالبات المشروعة بالمجال البحري في بحر الصين الجنوبي من المطالبات المشروعة للمعالم الأرضية[2]. وشددت مجموعة آسيان في قمة شرق آسيا في عام 2016 وبحضور الولايات المتحدة والصين، على ضرورة المحافظة على السلام والأمن وحرية الملاحة في وفوق أعالي البحار في بحر الصين الجنوبي، بالاضافة ال حل النزاعات الحدودية البحرية بالطرق السلمية.[3] وقد تعرب بلدان جنوب شرق آسيا عن قلقها من الادّعاءات الصينية في السيطرة على بحر الصين الجنوبي، إلّا أنها بالمقابل غير راضية عن الدور الذي تلعبه الولايات المتّحدة الأميريكية في المنطقة كردّة فعل على النشاطات الصينية؛ وقد رحّبت معظم دول آسيان بالسياسة الأميريكية بالتوجه نحو آسيا لاعادة التوازن لمواجهة التقدّم العسكري للصين، الا أن اقتصاداتها تعتمد بشكل أساسي على نمو الصين. وعليه، لا تسعى مجموعة دول آسيان إلى أن تكون طرفا في الصراع الصيني–الأمريكي في بحر الصين الجنوبي[4].

مع ازدياد التوتّرات في آسيا وزيادة التعقيد في الوضع الأمني، هناك حاجة متزايدة إلى مؤسّسات إقليمية ذات مصداقية وقادرة على توفير منتديات للمناقشة الصريحة بشأن المسائل الصعبة، وتيسير التعاون الأمني المتعدّد الأطراف وبناء الثقة. ومن شأن المشاركة مع المؤسّسات الإقليمية كمؤتمر شرق آسيا، ومنتدى التعاون الاقليمي، ولا سيّما اجتماع وزراء الدفاع في رابطة جنوب شرق آسيا آسيان–بلاس أن تتيح فرصة لإتحاذ خطوات فعّالة لإبراز أهمية الحل السلمي للنزاعات والتشدّد على ضرورة التقيّد بالقواعد والمعايير الدوليّة. وتعد آسيان شريكا مهما

[1] Taggart Stewart, op.cit., p. 32.

[2] Hillary Rodham Clinton Secretary of State,"Remarks at Press Release Availibility ", Hanoi,Vietnam:National Convention Center, July 23, 2010, available from : https://2009-2017. state. gov/secretary/20092013clinton/rm/2010/07/145095. htm

[3] راجع الملحق رقم . 3.

[4] Cacares Sigfrido Burgos, op.cit. , p. 18.

في وزارة الدفاع الأميريكية وتعمل على تعزيز انخراطها ودعمها لجهود الآسيان لتعزيز السلم والإستقرار والإزدهار في منطقة المحيط الهادئ[1].

أدّى الانكماش في العلاقات العسكريّة بين الصين والولايات المتّحدة، بما فيها الاختلافات حول القانون الدولي والأمن البحري، أن تنقل إلى المنتديات الإقليمية، بما فيها "شانغريلا ديالوغ"، والإجتماع الخاص بوزراء الدفاع على هامش اجتماع وزراء الدفاع" لآسيان". ASEAN Defense Minister Meeting plus 8 ADMM 8+. وقد رفضت الصين إرسال وزير دفاعها إلى "شانغريلا ديالوغ" في حزيران من عام 2010، ومثّل الصين الجنرال في جيش تحرير الشعب الصيني "ما تشياوتشيان" الذي ألقى اللوم على تعليق العلاقات العسكريّة– العسكريّة الأميريكية الصينية بسبب مبيع الأسلحة لتايوان وأنشطة المراقبة في المناطق الاقتصادية الخالصة للصين والتشريعات المحلية الأميريكية التي تحد من التعاون مع جيش تحرير الشعب الصيني وكشفت شانغريلا ديالوغ وغيرها بوضوح حدّة التوترات في العلاقات الثنائية. وفي اجتماع وزراء الدفاع زائد ثمانية ADMM PLUS 8 في تشرين الأول 2010، أتاح لوزيري الدفاع الصيني والأميريكي للتحدّث لمدة 50 دقيقية، ودعى الوزير الصيني الوزير الأميريكي إلى بكين ويكون انتهى تجميد العلاقات العسكريّة بين الدولتين، جرّاء بيع الأسلحة لتايوان. [2]كما عقدت الصين والولايات المتّحدة محادثات حول الأمن البحري في هاواي بين 14 و 15 تشرين الأول من عام 2010 وتهدف هذه المناقشات إلى تحسين الأمن في أعالي البحار حيث تعمل القوّات البحرية الصينية والأميريكية في مناطق بحرية متقاربة[3]. كما إن آليات الحوار هذه، كالمنتدى الإقليمي لرابطة دول جنوب شرق آسيا الآسيان، لها دور مفيد في الجمع بين مختلف الأطراف والتشجيع على الحلول السلمية، وكان هذا المنتدى الداعم الأول لقواعد السلوك في بحر الصين الجنوبي على سبيل المثال. ولكن أصبحت هذه الساحات منتديات للتفاعل مع الدراما الثنائية والجيوسياسية الأوسع نطاقا أكثر من أنها تؤدي الى إيجاد الحلول. ومع ذلك، تظل جميع الأطراف المعنية حذرة في عدم إثارة مواجهة كبرى أو تدويل هذه النزاعات الإقليمية المحلية[4].

ثانيا: APEC:Asia– Pacific Economic Cooperation:التعاون الاقتصادي في شرق آسيا–المحيط الهادئ" أبيك: هدف أبيك الأساسي وفقاً لإعلان الأهداف، هو دعم النمو الإقتصادي المستدام والازدهار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ويشكّل بحر الصين الجنوبي جزءا من هذه المنطقة. وتهدف للدفاع عن التجارة الحرّة

[1], Department of Defense Report, **Asia-Pacific Maritime Secutity Strategy: Achieving U. S. National Secutity objectives in a changing Environment,** 2015, p. 32.

[2] Carlyle A. ,"recent developments in the south china sea:grounds for cautious optimism?", op. cit. , pp.9-10.

[3] Ibid., p. 11.

[4]Mingjian Li and Kemburi Kalyan M. , op.cit. , p. 37.

والإستثمار المفتوح وتعزيز وتسريع التكامل الإقتصادي الإقليمي، وتشجيع التعاون الإقتصادي والتقني كما وتعزيز الأمن البشري وتيسير بيئة عمل مؤاتية ومستدامة. إضافة إلى ذلك، يعمل المنتدى كمنتدى تعاوني وتجاري متعدّد الأطراف للتجارة. و أبيك، هو تجمّع حكومي دولي الوحيد في العالم الذي يلتزم بتخفيض الحواجز أمام التجارة والاستثمار دون أن يطلب من أعضائه الدخول في الإلتزامات الملزمة قانونا. يحقّق الأبيك أهدافه بتشجيع الحوار والتوصل الى قرارات على أساس توافق الرأي مع إيلاء وزن متساو لوجهات نظر جميع الأعضاء، وتضم "أبيك"21 دولة عضوا من بينها الصين والولايات المتّحدة، ومعظم دول بحر الصين الجنوبي وغيرها من الدول[1]. تعاونت الصين والولايات المتحدة بشكل مثمر من خلال "أبيك"[2]، وبما أنها ترتبط بكل من اتفاقيتي ال TPP التي تترأسها الولايات المتحدة وبين ال RCEP التي تقودها الصين والمتنافستين بالطبع، فهذا دليل على خلق إطار فعّال للتعاون الاقتصادي الاقليمي من خلال برنامج "أبيك". حيث تسعى الدولتان الى ايجاد طرق للمشاورات حول التعاون الاقليمي من خلال النجاح في جمع الاتفاقيتين TPPوال RCEP في عقد من الزمن[3]. وظهر التعاون الاقتصادي في "أبيك" بين الصين والولايات المتحدة من خلال FTAAP او ما يعرف بمنطقة التجارة الحرة في آسيا والمحيط الهادئ التي اقترحت في قمة "أبيك" عام 2014.[4] وتظهر " أبيك" مسرحا للتعاون الاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين ودول بحر الصين الجنوبي بالرغم من أوجه التنافسات والنزاعات القائمة في بحر الصين الجنوبي، هذا يعني إيلاء أهمية للاقتصاد على السياسة.

ثالثا: الحوار الإستراتيجي والإقتصادي Strategic and Economic Dialogue

إن الحوار الإستراتيجي والإقتصادي بين الولايات المتّحدة والصين S&ED هو آلية للحوار عالية المستوى بين الدولتين. وجاء كل جانب بقائمة من المطالب، في الإجتماع الثاني بين الدولتين في بكين في أيّار من عام 2010 . أنتج الحوار الاستراتيجي والإقتصادي 26 اتفاق ولكن لم يتحقّق تقدّم كبير في القضايا المثيرة للجدل مثل التجارة وتايوان أو كوريا الشمالية. ومع ذلك لم يتعرّض هذا المنبر لتقويض الحوار كمنبر رئيسي لتنظيم واحدة من أهم العلاقات الثنائية في العالم[5]. كما يشكّل الحوار الإستراتيجي والإقتصادي الآلية الرسمية الأساسية لإدارة العلاقة بين الصين والولايات المتّحدة والتي تتألف من مسارين: مسار إستراتيجي برئاسة وزير الخارجية الأميريكي وعضو

---

[1] www. apec. org: الموقع الرسمي لمنتدى التعاون الاقتصادي في آسيا و المحيط الهادئ Asia Pacific Economic Cooperation

[2] Deleon Rudy and Jiemian Yang, op.cit., p.47.

[3] Ibid., p.95.

[4] Gantz David A., " the TPP and RCEP: mega-trade agreement for the pacific Rim", in **Arizona journal of International & Comparative Law,** Vol.33, No.1, 2016, p.60.

[5] Zhiqun Zhu and Courtney Fu Ronn, op.cit. , p. 73.

مجلس الدولة الصينية، والمسار الإقتصادي برئاسة وزير الخزينة الأميريكية ونائب رئيس مجلس الدولة الصيني. ويسعى هذا الحوار إلى دمج القضايا الإقتصادية والسياسية بفعالية أكبر، ويعتبر من بين كل الإجتماعات الإجتماع الأكثر انعزالا عن السياسة حتى عندما تكون التوترات بين البلدين عالية المستوى[1]. بالرغم من غضب الصين بسبب مبيعات الأسلحة لتايوان ورفض الزيارة المقترحة لوزير الدفاع الأميريكي في تموز 2010، مع ذلك كانت من النتائج الإيجابية للحوار الإستراتيجي والإقتصادي استئناف العلاقات العسكريّة العادية التي توقّفت بعد مبيعات الأسلحة الاميريكية لتايوان، وكان هذا نتيجة الإتصال المباشر بين كبار المسؤولين العسكريين من الجانبين خلال الحوار الاستراتيجي والاقتصادي لعام 2010[2].

أما على مستوى التعاون الإقتصادي، فهناك اللجنة المشتركة حول التجارة والتبادل التجاري الطويلة الأمد Joint Commission on Commerce and Trade JCTT، التي يرأسها بشكل ثنائي، وزير التجارة الأميريكي ممثل التجارة الأميريكية ونائب رئيس الوزراء الصيني. تتعامل هذه المجموعة مع القضايا المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية وتجارة التكنولوجيا العالية والتعاون في مجال الطاقة[3].

الفقرة الخامسة: التعاون العسكري

أولا :معايير بناء الثقة العسكريّة – العسكريّة بين الصين والولايات المتحدة Military to Military Confidence Building Measures

على المستوى العملي: هناك المشاورات حول آسيا والمحيط الهادئ بين الولايات المتّحدة والصين، حيث استهلّها مستشار وزيرة الخارجية كورت كامبل ونائب وزير الخارجية الصيني تسوي تيانكاي في أيار 2011، للحد من سوء الفهم والتشجيع على المزيد من التعاون بشأن التحدّيات الإقليمية[4]. وتؤكّد إستراتيجية الأمن القومي الأميريكية لعام 2015، أن الولايات المتّحدة تسعى إلى إقامة علاقة بنّاءة مع الصين تعزّز الأمن والإزدهار في آسيا وحول العالم. وفي الوقت نفسه، تعترف الإستراتيجية بوجود مجالات للمنافسة وتؤكّد أن الولايات المتّحدة ستدير هذه المنافسة مع الصين من موقع القوّة بينما تسعى الى ايجاد سبل للحد من خطر سوء الفهم أو سوء التقدير. وتشكّل استراتيجية المشاركة العسكريّة لوزارة الدفاع الأميريكية مع وزارة الدفاع الوطني في جمهورية

[1]Mingjian Li and Kemburi Kalyan M., op cit. , p. 34.

[2]Zhiqun Zhu and Courtney Fu Ronn,"US-China Strategic and economic Dialogue 2010",op. cit. , p. 77.

[3] Fu Kenneth S. , **report: The Asia –Pacific Rebalance: U. S. - China Military-to-military Confidence-Building Measures,**op. cit. ,p. 17.

[4]Mingjian Li and Kemburi Kalyan M., op. cit. , p. 35.

الصين الشعبية جزءا من هذا النهج الأوسع نطاقا، وتتيح الاتصالات الدفاعية الأميريكية–الصينية فرصا للإستكشاف وتوسيع التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك وادارة المنافسة بشكل بنّاء. وفي عام 2015 ارتكزت خطة وزارة الدفاع الأميريكية للاتصال العسكري بين الجيش الأمريكي وجيش تحرير الشعب الصيني على ثلاثة خطوط مترابطة من الجهد : بناء حوار مستدام وموضوعي من خلال الحوارات حول السياسات والتزامات القادة الكبار، وبناء تعاون ملموس وعملي في المجالات ذات الاهتمام المشترك، وتعزيز تدابير الحد من المخاطر التي تقلّل من احتمال وقوع حوادث أو سوء تقدير[1].

في حزيران 2013، اقترح الرئيس الصيني "تشي" على نظيره "أوباما" أن ينظر الجانبان في بحث تدابير بناء الثقة التي تعالج الأخطار الناجمة عن الأنشطة العسكريّة الرئيسية وسلامة اللقاءات الجويّة والبحريّة، وقد عقدت وزارتا الدفاع الأميريكية والصينية في وقت لاحق أكثر من 10 جولات من المناقشات أدّت الى توقيع مذكّرتي تفاهم وقّعهما آنذاك وزير الدفاع الاميركي تشاك هاجيل ووزير الدفاع الوطني في جمهوريّة الصين الشعبيّة تشانغ وان تشيوان. ظهرت العلاقات الصينية الأميريكية أكثر أمنا، وأعطت بعض النتائج الملموسة وتمّ الإعلان عن مذكّرة التفاهم غير الملزمة في اجتماع القمّة بين الرئيس الاميريكي "أوباما" والرئيس الصيني "تشي"، في تشرين الثاني 2014 في بكين. ويتألّف البيان أو الإعلان الخاص بمذكّرة التفاهم بشأن الأنشطة العسكريّة الرئيسية، من المذكّرة نفسها بالإضافة إلى ملحقين. الأول، يتعلّق بإعلانات الإستراتيجيات والسياسات، والثاني، يتعلّق بشأن مراقبة المناورات العسكريّة. وتدعو مذكّرة التفاهم إلى انشاء آلية لإبلاغ متى وكيف يتبادل الطرفان الإخطارات Notifications، بما في ذلك عقد اجتماعات سنويّة لتقييم التقدّم المحرز وتحسين التنفيذ وتوسيع نطاق الإخطارات من خلال مرفقات مستقبليّة تضاف عن طريق الموافقة المتبادلة، وتولي الولايات المتّحدة أولويّة لاستكمال مرفق للإشعارات الخاصة بالقذائف الباليستيّة[2]. وقد شكّلت مذكرة التفاهم هذه Memorandum of Understanding MOU ، التي وقّعها الوزير آنذاك "هاجل" ونظيره الصيني في عام 2014، بشأن قواعد السلوك لسلامة اللقاءات الجويّة والبحريّة، تفاهما مشتركاً في الإجراءات التشغيلية حيث تلتقي السفن البحريّة الصينية والاميريكية في البحر، تألفت من قواعد القانون الدولي والمعايير الدوليّة وتهدف إلى تنظيم الخطر من خلال الحد من احتمال سوء الفهم أو سوء التقدير بين الجيشين الأمريكي والصيني. وحتّى الآن تتضمن مذكّرة التفاهم هذه، ملحقا ب باللقاءات

[1]Annual Report To Congress," Military and Security Developments involving the People's Republic of China 2015", **Office of The Secretary of Defense,** April 7,2015, p. 63. Available at : https://www. defense. gov/Portals/1/Documents/pubs/2015_China_Military_Power_Report. pdf

[2]Ibid. , p. 64.

سفينة–سفينة Ship to Ship. ولتطوير مذكرة التفاهم، أعطت وزارة الدفاع الأميريكية الأولويّة لتطوير ملحق بشأن اللقاءات جو–جو Air to Air مع نهاية عام 2015. ومع اختتام هذا الملحق النهائي سيتم تسهيل المشاورات الثنائية تحت قواعد قواعد السلوك لمذكرة التفاهم وتحت **الإتفاق الإستشاري البحري العسكري MMCA Military Maritime Consultative Agreement**، الذي وقّع عام 1988 بين وزارة الدفاع الأميريكية ووزارة الدفاع الوطني الصينية ويهدف إلى انشاء آلية للتشاور بشأن قضايا السلامة البحريّة و الجويّة[1]. وينبغي أن تظل هذه الآليّة أولويّة لتطوير العلاقات العسكريّة_العسكريّة نظرا إلى فائدتها في إدارة الأزمات وكقاعدة لمراقبة التصعيد[2].

ومن النتائج الأخرى للإنخراط العسكري_العسكري بين الدولتين برزت:

- الإتصالات المنتظمة بين السفن البحرية الأميريكية والصينية، والإستخدام الموحّد لمعايير مدونة السلوك الخاصة باللقاءات الغير مخطط لها في البحر Code for Unplanned Encounters at Sea
- المشاركة في اجتماعات التوعية المشتركة Shared Awareness and Deconfliction Meetings SHADE التي تهدف بطبيعتها لمكافحة القرصنة في البحار. ويعكس إنجاز مذكرتي التفاهم الهدف المشترك، لتحسين العلاقات العسكريّة والحد من المخاطر وتوسيع التعاون في المجالات ذات الإهتمام المشترك، وتتولّى آليات بناء الثقة بدورها إدارة المخاطر وتحسين الشفافيّة المتبادلة، مع تنشيط آليات المشاركة المتعدّدة الأطراف والثنائية القائمة كالإتفاق الإستشاري البحري العسكري، ومحادثات تنسيق السياسات الدفاعية[3].

في هذا الصدد، يقول روبرت غايتس، وزير الدفاع الأمريكي أن كل ما يريده الرئيس الاميريكي باراك أوباما هو، اتصالات عسكرية موثوقة، والأولوية القصوى لسياسة الولايات المتّحدة هي أن تنضج العلاقات العسكريّة بين الصين والولايات المتّحدة من أجل منع المواجهة غير المقصودة نتيجة لسوء الفهم أو سوء التقدير. ومع ذلك، على الرغم من المحاولات الأميريكية لزيادة المشاركة العسكريّة مع الصين إلّا أنها لم تحرز سوى تقدّم ضئيل. فالصين، ولا سيما جيش التحرير الشعبي لم تستجب للجهود الأميريكية، ولكنها أوقفت التعاون العسكري الروتيني كوسيلة للإنتقام من الصينيين. ولا تزال الصين تتحدّى الولايات المتّحدة في المنطقة الإقتصاديّة الخالصة التي

---

[1] Federation of American Scientist ,the Agreement in details Available at : https://fas.org/nuke/control/sea/text/us-china98. htm

[2] Fu Kenneth S. , **report: The Asia –Pacific Rebalance: U. S. - China Military-to-military Confidence-Building Measures**, U.S Army War College, Carlisle Barracks, 15-4- 2014, p. 16.

[3]Department of Defense Report,**Asia-Pacific Maritime Secutity Strategy:Achieving U. S. National Secutity objectives in a changing Environment,** 2015, p. 30.

تدّعيها الصين في غربي محيط الهادئ[1]. بينما يعتقد الكثيرون أن العلاقة الصينية الأميريكية تمر بمرحلة صعبة، إلا أن وو جيان مين يشير إلى أن أساس العلاقة لا يزال قويّا، وذلك لعدة أسباب وتظهر في خطاب تشي في افتتاح الجولة السادسة من الحوار الإستراتيجي_الإقتصادي في تموز 2014، حيث أكّد الرئيس الصيني على أن العلاقة الصينية الأميريكية تحرّكت نحو الأمام بالرغم من أن هناك صعوداً وهبوطاً. والآن هناك أكثر من 90 آلية للحوار والإستثمار الثنائي والتعاون يفيد البلدين وشعبهما، ويعزز الإزدهار والسلام والإستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والعالم ككل. وفي حزيران 2013 عقدت الرئيسان الصيني وأوباما قمّة غير رسميّة اتفقا فيها على بناء نموذج جديد من العلاقة بين الدولتين لمصلحة الدولتين أي الصين والولايات المتحدة[2].

توفّر وتيرة التّحديث العسكري الصيني فرصا وتحدّيات للمشاركة العسكريّة_العسكريّة، كما يمكّن القدرات العسكريّة المتنامية لجيش تحرير الشعب من أن تيسّر التعاون العملي العميق في مجالات تتراوح بين المساعدة الإنسانية ومكافحة القرصنة. ومع ذلك، مع تطوّر الجيش الصيني وتوسيع نطاق عمله، فإن خطر وقوع حادث أو سوء تقدير سيرتفع أيضا، مما سيدفع للمزيد من الجهود للحد من المخاطر. إن السعي إلى إقامة علاقة بنّاءة ومنتجة مع الصين يُعَد جزءاً هامّاً من الإستراتيجية الأميريكية الرامية إلى إعادة التوازن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي تهدف إلى الحفاظ على الإستقرار في النظام الدولي وتعزيزه. وتسعى وزارة الدفاع الأميريكية إلى تعزيز المشاركة الأميريكية الصينية العسكريّة_العسكريّة بطرق تخدم مصالح الولايات المتّحدة وحلفائها وشركائها على أفضل حدّ. والدعم الإيجابي في العلاقات العسكريّة_العسكريّة الاميريكية الصينية تدعم أهداف الولايات المتّحدة المتمثّلة في ضمان تصرّف الصين بطريقة تتّفق مع القواعد الدوليّة خاصة وأن الصين تعد مصدرا للإستقرار والإزدهار المشترك في آسيا. وفيما تبني فيه الولايات المتّحدة أساسا أقوى لعلاقات عسكرية_عسكرية مع الصين، يتعيّن عليها أيضا مواصلة رصد الإستراتيجية العسكريّة المتطورة في الصين وتشجيعها على أن تكون أكثر شفافيّة حول برنامج التحديث العسكري. وستواصل الولايات المتّحدة بالتنسيق مع حلفائها وشركائها، تكييف قوّاتها ومواقفها للحفاظ على بيئة أمنية مستقرة وآمنة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ[3]. كما تشكّل القواعد القانونية

[1] Kjorness Mark: Lieutenant Colonel, op.cit., p. 1.

[2] Jian min Wu,"The China-US Relationships Basically Good", in **CHINA&US FOCUS DIGEST,** vol. 3, October 2014, pp. 17-18.

[3]" Annual Report To Congress,"Military and Security Developments involving the People's Republic of China 2015", **Office of The Secretary of Defense**, April 7, 2015, p. 63.

الدوليّة مشتركة أساسا للتعاون وتشرّع الأعمال والمطالبات الوطنية. فالسلم والإزدهار يعتمدان على هذه الأشكال المعيارية والآليات القانونية لحل الخلافات السلميّة[1]. ويثير نمو الصين المخاوف بشأن العولمة القائمة على الوصول الى الأسواق المفتوحة والمؤسّسات الدوليّة، فالصين لا تسعى فقط للتعامل مع الدول المجاورة الأصغر بشكل فردي بل تلجأ إلى قوانينها المحليّة الخاصة بها بما في ذلك قانون 1992 الذي ينظّم الحقوق في وحول بحر الصين الجنوبي لتحديد ما هو الصحيح وما هو الخطأ. والصين تريد أن الموافقة على أي من السفن الأجنبية يُسمح لها بالدخول إلى المناطق الاقتصاديّة الخالصة الخاصّة بها، كسفن المراقبة الأميريكية التي لا يمكنها من دخول منطقة ال200 ميل الخاصة بالصين. وتؤيّد معظم الدول تفسير الولايات المتّحدة للقانون الدولي الذي يوحي بأن هذا المرور السلمي مسموح به بموجب اتفاقية الأمم المتّحدة لقانون البحار، فالولايات المتّحدة ومعظم دول آسيان تفضّل حل الخلافات عبر آليات متعدّدة الأطراف متّفق عليها وفي إطار قانوني عالمي[2]. وحيثما تتداخل مصالح الولايات المتّحدة مع مصالح دول أخرى في المنطقة أي في بحر الصين الجنوبي، فإن القوّات البرية الأميريكية قد تدعم وتكون إضافة للأهداف المشتركة في الأمن والإستقرار. وحتى الصين المنافس الآخر للولايات المتّحدة الأميريكية تتشارك المصالح مع الأخيرة كما هو معلن في استراتيجية الأمن القومي للولايات المتّحدة لعام 2010، والتي تهدف إلى تحقيق الجهود من أجل بناء علاقة تفاهم وتعاون وإيجابية مع الصين على أساس المصالح المشتركة والإحترام المتبادل[3].

السلم بين الصين والولايات المتحدة "بقِطع" Peace By Pieces: وقد لا يكون لإعادة التوازن في السياسة الخارجية للولايات المتّحدة نتائج جيدة لجنوب شرق آسيا، وهذا ما أكّده مرّة وزير خارجية سنغافورة الذي نصح واشنطن بمزيد من الحذر مع الصين؛ واتباع منهج التعاون سيعيد تأكيد سياسة تركيز السياسة الحالية من "التحوط" إلى " المشاركة"، مما يتيح إمكانية أكبر لتعزيز الأمن الإقليمي لتحقيق الإستقرار وبالتالي علاقات أميريكية_صينية أكثر استقراراً و فعاليّة. وتنطبق هذه الخطوات على بحر الصين الجنوبي، باعتباره أكبر ساحة تتلاقى فيها مصالح الدولتين، كما وتتّفق هذه الخطوات مع الأفكار المتداولة في آسيان الهادفة إلى تحقيق السلم "بقطَع" Peace By Pieces، فاستقرار العلاقات الصينية الاميريكية في بحر الصين الجنوبي تنطلق من الوضع الاقليمي في المنطقة

[1] Cronin Patrick , op. cit. , p. 18.

[2] ibid., p. 19.

[3] **National Security Strategy** , Barack Obama Administration,The White House Washington,May 2010,p. 11. available at : http://nssarchive. us/national-security-strategy-2010/

ومن العلاقات المستقرة بين مختلف الدول الاقليمية والخارجية وتجنب حصول نزاع عسكري، كما توفّر معايير بناء الثقة المتّفق عليها بين الرئيسين أوباما و تشي في قمّة بكين في تشرين الثاني من عام 2014، بعض الزخم لهذا الجهد لإخماد التصعيد المتجذّر في بحر الصين الجنوبي[1].

استكمل النهج القائم على السعي لتحقيق السلم، في استراتيجية الأمن القومي الأميريكية لعام 2015، إذ ستقوم الولايات المتّحدة بمراقبة برنامج التحديث العسكري للصين وتَعد بضمان مصالحها وحلفائها المتّحدة على الصعيدين الاقليمي والعالمي. كما أنها ستشجّع الصين على اتخاذ خيارات تسهم في تحقيق السلام والأمن والإزدهار مع تزايد نفوذها. وتستخدم الحوار الإستراتيجي والإقتصادي لمعالجة مجموعة أوسع من القضايا وتحسين التواصل بين الجيوش من أجل الحد من انعدام الثقة وستشجّع استمرار خفض حدّة التوترات بين الصين وتايوان. وأعلنت الولايات المتّحدة في استراتيجيتها للأمن القومي لعام 2010 أنها لن تتّفق مع الصين على كل القضايا وستكون صريحة بشأن شواغلها في مجالات حقوق الإنسان والمناطق التي تختلف فيها مع الصين. وتابعت، أن الخلافات يجب ألا تمنع التعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك لأن العلاقات العمليّة والفعّالة بين الصين والولايات المتّحدة ضرورة لمواجهة التحدّيات الرئيسيّة للقرن الحادي والعشرين[2].

التعاقدات القيادية العليا بين عامي 2009 و 2014 : تمثّلت بالزيارات الرفيعة المستوى المتبادلة بين الصين والولايات المتحدة الأميريكية، كان هناك النقاشات الثنائية على المحافل الدوليّة كالتي حصلت بين وزير الدفاع الأمريكي ووزير الدفاع الوطني الصيني في "كوالا لامبور " عام 2015، وزيارة رئيس قيادة الأركان العامة في جيش تحرير الشعب الصيني إلى الولايات المتّحدة في عام 2011. وبما أن القوّات البريّة تهيمن على التركيبة العسكريّة للجيش الصيني، كان النقاش يحصل بين كبار قادة القوات البرية يكتسب أهمّية خاصة، لا سيما عندما زار رئيس أركان الجيش الأمريكي الصين عام 2014. بالإضافة إلى ذلك، بناء العلاقات الشخصية والتنظيمية، حيث أدّت المناقشات إلى اتفاقيات موضوعية مثل عام 2015 في حزيران: " آلية الحوار جيش لجيش Army to Army Dialogue Mechanism من أجل تنسيق المساعدات الانسانية والإستجابة للكوارث بشكل أفضل[3]. حضر مراسم التوقيع رئيس أركان الجيش الأمريكي الجنرال ريمون "أوديرنو" والجنرال الصيني "فان تشان لونغ نائب رئيس اللجنة العسكريّة المركزية الصينية. خاصة بعد أن ازدادت التوترات بين الصين والولايات المتّحدة حول بناء الصين للجزر الاصطناعية في المناطق المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي وقال الجنرال "فنسنت

[1]Goldstein Lyle**,** op. cit. , p. 283

[2]**National Security Strategy** , Barack Obama Administration,The White House Washington,May 2010,p. 43.

[3]Bouchat Clarence J. J. , **U. S Landpower in the south China Sea ,**op. cit,p. 74.

بروكس" قائد الجيش الأمريكي في المحيط الهادئ أمام الجمهور في واشنطن أن التفاعل بين الجيشين يمكن أن يساعد في الحد من مخاطر المواجهات في الجو والبحر، ولا بد من بناء علاقة بين الجيشين لمنع سوء التقدير وسوء الفهم[1].

بالاضافة إلى الإلتزامات الرفيعة المستوى على الصعيد التعليمي بين جيش تحرير الشعب الصيني والجيش الأمريكي، كانت زيارة قائد الكلية الحربية في الجيش الأمريكي إلى أكاديمية العلوم العسكريّة لجيش تحرير الشعب في "بكين " في أيلول 2015، حيث ناقشوا تطوير معايير حفظ السلام وتواصل التبادل في زيارة إلى PKSOI[2] في الكلية الحربية للجيش الأمريكيCarlisle Barracks في تشرين الثاني عام 2015. وهذه الانشطة والإلتزامات تسفر عن مزيد من المشاركة الموضوعية لضباط جيش تحرير الشعب الصيني الذين يحضرون الكليّة الحربية للجيش الأمريكي كزملاء دوليّين. وكلا جيش تحرير الشعب الصيني وجيش الولايات المتّحدة الأميريكية يعملان جنبا إلى جنب في قوّات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وعلى الرغم من الدعوات السنوية لم يحضر أي من ضباط جيش تحرير الشعب الصيني الكلية الحربية للجيش الأمريكي. وفي خطوة صغيرة نحو توطيد عمليات السلام، قام ضابط في البحرية الأميريكية بحضور مدرسة حفظ السلام في بكين عام 2015. ومن شأن المشاركة الرفيعة المستوى أن تخفّف المواجهات المتكرّرة. وقال السفير الأمريكي السابق لدى الصين وقائد PACOM "جوزيف بروهر:"ان العلاقات الشخصية أهم من الإتفاقات الرسميّة والتناوب بين المسؤولين الأمريكيين رفيعي المستوى تؤدي الى الإنتقاص من المشاركة الفعّالة[3]. كما جرى التبادل في إدارة الكوارث في "هاينان داو" عام 2015 حيث شارك حوالي 200 عسكري من الجيش الأمريكي والصيني. وشارك جيش تحرير الشعب الصيني في تدريبات ال "كوبرا الذهبية " Cobra Gold في عام 2014، ولكن بشكل خاص فقط في قسم المساعدات الإنسانية[4]. وعلى الرغم من أن الولايات المتّحدة الأميريكية لا تتّخذ أي موقف بشأن المطالبات على السيادة في بحر الصين الجنوبي، فإنه لديها مصلحة قويّة في ضمان جميع المطالبات البحرية لمعالجة قضاياهم وحلّها سلميّا، دون أي صراع أو اكراه، وتدعيم الجهود الديبلوماسية والسلمية لحل مسائل السيادة[5].

---

[1] Bao Li,"US, China to establish Military Dialogue", **VOA News**, June 13,2015, available at : https://www. voanews. com/a/united-states-china-sign-deal-on-military-dialogue/2820468. html

[2] PKSOI: Peace Keeping and Stability Operations Insitute at US Army War College. الرابطة الدولية لمراكز التدريب على حفظ السلام . http://pksoi. armywarcollege. edu/

[3] Bouchat Clarence J. J. , **U. S Landpower in the south China Sea ,** op. cit, pp. 75-76.

[4] Ibid. , p. 76.

[5] Department of Defense Report,**Asia-Pacific Maritime Secutity Strategy:Achieving U. S. National Secutity objectives in a changing Environment,** 2015, p. 6.

ثانيا:RIMPAC : RIM of THE PACIFIC ريمباك

تعزيزا للجهود في مجال السلامة التشغيلية Operational Safety، ينبغي على الجيش الأميريكي الاستمرار في توفير المعايير الدوليّة والأميريكية لقواعد السلوك والمبادئ التشغيلية وبروتوكولات الاتصالات في جميع أنشطتها، عندما يكون هناك اتصال بأي جيش في المحيط الهادئ، وتتلاقى نشاطات الولايات المتحدة مع الصين في المحيط الهادئ عبر بحر الصين الجنوبي. ومن الأمثلة على ذلك ريمباك 2014 الذي شاركت فيه الصين للمرة الاولى. ويمثّل هذا المنتدى الحل العملي، وكخطوة أولى مهمّة نحو التقدّم في المستقبل بشأن قواعد وبرتوتوكولات الاتفاق المقبولة بشكل ثنائي[1]. تأسّست ريمباك عام 1971، وكان التمرين عام 2014 أضخم تمرين لها على المستوى العالمي حيث شاركت 22 دولة لتعزيز قابلية التشغيل المشترك لقوات ريمباك مجتمعة ودمج المشاركين الجدد في استخدام القيادة والسيطرة المتعدّدة الجنسيات على المستويات التشغيلية والتكتيكية. ويوفّر ريمباك، الفرصة للولايات المتّحدة والصين والبلدان في جميع أنحاء آسيا والمحيط الهادئ لممارسة النشاطات التشغيلية والتكتيكية واتباع الاجراءات التي لا غنى عنها لضمان أن سوء الفهم التكتيكي لن يؤدّي الى تصعيد الأزمات[2]. ويقام " ريمباك" كل سنتين، بقيادة القيادة الأميريكية للمحيط الهادئ USPACOM، والأسطول الأمريكي الثالث، ويضم مجموعة من العملّيات المتعدّدة الجنسيّات تجري في هاواي وحولها، ويسعى إلى تعزيز الأمن البحري الإقليمي بين الهند وآسيا والمحيط الهادئ وتعزيز الاستقرار بدعم من القيادة الأميريكية حيث الأمر مهمّاً . على أن يسعى ليسود بشكل حاسم في حالات الطوارئ من الحرب الى السلام[3]. ويعمل "ريمباك " في مناطق شاسعة في آسيا والمحيط الهادئ وتضم العديد من الدول من منطقتي آسيا والمحيط الهادئ، بما فيها الصين ودول بحر الصين الجنوبي وغيرها[4].

ثالثا: الآليات والمنتديات الأخرى

- **البروتوكولان العسكريّان:** شاركت الولايات المتّحدة والصين في برتوكولين مختلفين، تم تصميمهما للقيام بعمليّات بحريّة غير مترابطة. الأوّل، هو قانون المواجهات الغير منبّهة في البحر، Code for The Unalerted Encounters at Sea وهو أحد النتائج للندوة البحرية في غرب المحيط الهادئ في عام 2014، ويهدف إلى

[1] Fu Kenneth S., op.cit. , pp. 16-17.

[2] Department of Defense Report, **Asia-Pacific Maritime Secutity Strategy:Achieving U. S. National Secutity objectives in a changing Environment,** 2015, p. 25.

[3] S. H. SWIFT, **Commander's Guidance To the Fleet** ,Commander,United States Pacific Fleet,Pearl Harbor,Hawaii,july 17,2017.

[4] http://www. cpf. navy. mil/about/#aor موقع قائد الأسطول الأمريكي في المحيط الهادئ

طرح حماية البحرية وحقوقها وواجباتها وحرياتها ومسؤولياتها وتطويرها وتطوير التعاون الدولي المتكافئ وتوفير القيادة والمشاركة على نطاق واسع في وضع المعايير الدوليّة فيما يتعلّق باستخدام البحار[1]. أما البرنامج البحري الآخر ذو الصلة، هو التنظيم الدولي لمنع التصادم في البحر International Regulation for Preventing Collisions at Sea COLREGS في عام 1972. تصدرها المنظمة البحرية الدوليّة International Maritime Organization وهي مجموعة من القواعد البحريّة الدوليّة للطريق الخاصة للحدّ من التصادم في أعالي البحار، وهي تحمل السلطات القانونية غير الواردة في الندوة البحرية لغربي المحيط الهادئ[2].

- الحوار الأمني –الاستراتيجي الذي يجمع كبار المسؤولين العسكريين والمدنيين لمناقشة القضايا الحساسة والعالقة. بالإضافة إلى محادثات تنسيق السياسة الدفاعيةDefense Policy Coordination. وتبدو مناقشات الدفاع هي الأقل عزلا عن السياسة. وكانت أولى الأشياء التي تم إلغاؤها اجراء مبيعات الأسلحة لتايوان. وتستمر اجتماعات كبار المسؤولين العسكريين في حوار شانغري"، ففي حزيران 2013، أتيحت الفرصة لمستشار وزير الدفاع الأميريكي "تشاك هاجل" والوفد المرافق بأن يلتقي بالوفد الصيني برئاسة نائب رئيس هيئة الأركان في جيش تحرير الشعب الصيني الجنرال "تشي جيان غوو"[3]. أسفرت الديبلوماسية العسكريّة الأميريكية_الصينية عن نتائج إيجابية بعد وقوع العديد من الحوادث المثيرة للقلق بين الصين والولايات المتحدة الأميريكية في بحر الصين الجنوبي، بما في ذلك خفض الإعتراضات الغير الآمنة. ويتّبع جيش تحرير الشعب الصيني خطوات متقدمة ولو صغيرة لتجنب حدوث نزاعات عسكرية في المناطق المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي، وتنفيذ معايير الدوليّة المتّفق عليها بشأن اللقاءات البحرية كمدونة اللقاءات الغير مخطط لها في البحر Code for Unplanned Encounters at Sea CUES التي وقّعت في نيسان 2014[4].

وبالرغم من أن الحوار العسكري–العسكري متخلّف عن الجهود الديبلوماسية والإقتصادية، هناك محادثات تشاورية دفاعية Defense Consultative Talks شارك فيها نائب رئيس هيئة الأركان العامة في جيش تحرير الشعب الصيني ووكيل وزارة الدفاع الأميريكيةUnder secretary of defense for policy لشؤون السياسة. ولم تتناول فقط هذه المشاورات القضايا الإقليمية مثل تايوان وكوريا الشمالية وبحر الصين الجنوبي وحسب، بل

[1] Redden Mark E. and Saunders Philip C. , "Managing Sino-U. S. Air and Naval Interactions: Cold war Lessons and New Avenues Approach", **China Strategic Perspectives**, No. 5, September 2012, p. 8.

[2] Redden Mark E. and Saunders Philip C. , "Managing Sino-U. S. Air and Naval Interactions: Cold war Lessons and New Avenues Approach", op. cit. , p. 9.

[3] Mingjian Li and Kemburi Kalyan M.**,** op. cit, p. 35.

[4]Department of Defense Report,**Asia-Pacific Maritime Secutity Strategy:Achieving U. S. National Secutity objectives in a changing Environment,**2015,pp. 14-15.

وغيرها كباكستان والشرق الأوسط والتعاون الثنائي حول قضايا تتعلّق بمكافحة القرصنة والحد من انتشار الأسلحة النووية والمساعدات الإنسانية[1].

- رابط الهاتف الدفاعي عام 2008 Defense Telephone Link، فقد كان تاريخ الصين في تلقّي المكالمات من المسؤولين الأميريكيين مشكلة في أوقات الأزمات، بسبب طبيعة الحكومة الصينية. هذا ما حصل في حادثة ال3-EP في جزيرة هاينان عام 2001. ويوفّر هذا الارتباط لكلا البلدين نقطة انطلاق قيمة بعد الأزمة. حتّى بعد الاعلان عن سياسة اعادة التوازن الأميريكية نحو آسيا والمحيط الهادئ، زاد عدد المرّات التي مارست فيها الولايات المتّحدة والصين DTL، وكان هذا الإجراء الأكثر أهميّة في القرن الواحد والعشرين ويجب أن يظلَّ أولويّة لتطوير جهود تنمية العلاقة العسكريّة-العسكريّة military to military Relationship Development Effort بسبب فائدته كإجراء لإدارة الأزمات ومراقبة التصعيد[2].

[1]Mingjian Li and Kemburi Kalyan M.**,** op. cit. , p. 35.

[2] Fu Kenneth S. , **report: The Asia –Pacific Rebalance: U. S. - China Military-to-military Confidence-Building Measures,**op. cit. ,p. 17.

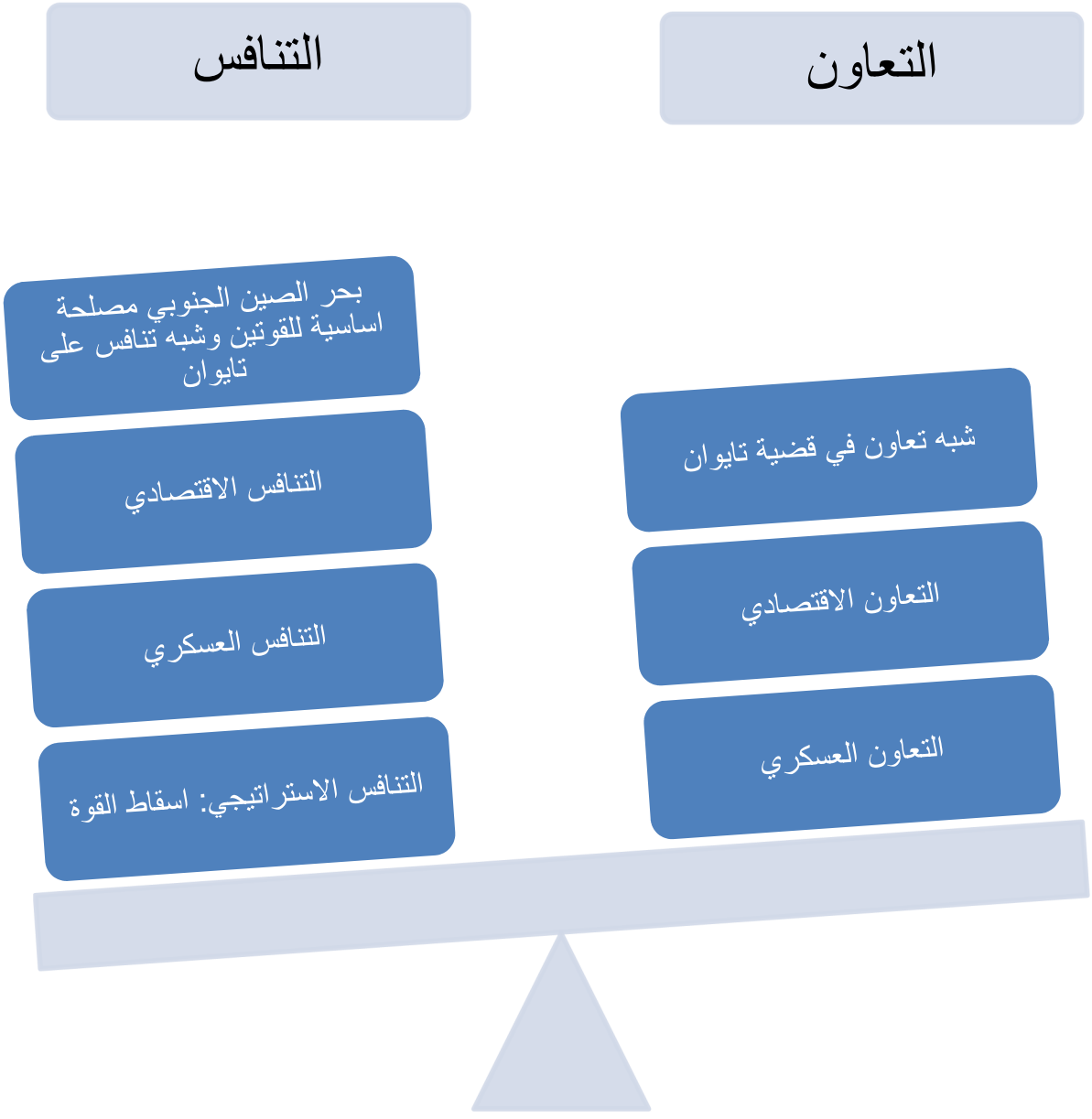
التعاون
التنافس
شبه تعاون في قضية تايوان
التعاون الاقتصادي
التعاون العسكري
بحر الصين الجنوبي مصلحة اساسية للقوتين وشبه تنافس على تايوان
التنافس الاقتصادي
التنافس العسكري
التنافس الاستراتيجي: اسقاط القوة

الفصل الثالثة: نموذج جديد من العلاقة بين القوى الكبرى New Model of Major Powers Relationship وانعكاساته على العلاقات الاميريكية الصينية في بحر الصين الجنوبي.

مما لا شك فيه أن العلاقات الأميركية الصينية قد تختلف في الشكل بين منطقة أو أخرى، إلا أن أسس العلاقة ثابتة، والعلاقة الصينية الأميريكية في بحر الصين الجنوبي ليست سوى واقعاً صريحاً معبّرا عن هذه الحالة، ويُعتبر النوع الجديد من العلاقة بين الدول الكبرى نموذجا جديدا يمثّل طبيعة العلاقة بين الصين والولايات المتّحدة وينعكس هذا المفهوم على العلاقة بين الدولتين في بحر الصين الجنوبي الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ.

الفقرة الأولى: أهمية هذا النموذج وأسسه

عقد الرئيسان الصيني "تشي جينبينغ" ونظيره الأميريكي "باراك أوباما"، قمّة ناجحة وغير رسميّة في كاليفورنيا في7و8 حزيران 2013، وخلال القمّة أكّد الرئيسين على أهمية بناء نموذج جديد من العلاقة بين القوى الكبرى على أساس الإحترام المتبادل والتعاون وتحقيق نتائج مفيدة للجانبين من أجل منافع الشعبين والعالم. إنّه نتيجة التفاعل الايجابي بين الحكومتين الصينية والأميريكيّة بعد اقتراح الرئيس الصيني "شي جينبينغ" خلال زيارته للولايات المتّحدة في شباط 2012، وكان لهذا الاتصال المباشر تأثير كبير على العلاقات الصينية الأميريكية ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ والعالم ككل[1]. وانتقلت الصين إلى مزيد من "التبشير" حول الخطاب والأفكار التقليدية في العلاقات الدوليّة من خلال ابتكار خطاب ديبلوماسي محوره "نوع جديد من العلاقات الدوليّة" في أواخر عام2014[2]. كما تسعى الصين إلى "نموذج جديد من العلاقة بين الدول الكبرى" مع الولايات المتّحدة، وفقا للبيانات الرسميّة الصادرة عن القادة الصينيين، وقد ناقشت بكين هذا المفهوم منذ عام 2011 وتمّت الإشارة إليه مراراً من قبل مسؤولين صينيين رفيعي المستوى، كما تمّت مناقشته على نطاق واسع في وسائل الإعلام الصينية منذ شباط 2012، حينما تحدّث الرئيس الصيني تشي جينبينغ خلال زيارته للولايات المتّحدة ومن المرجح أن يهدف هذا النهج، إلى خلق بيئة أكثر تناسباً لصعود الصين من خلال تعزيز علاقات أكثر استقرارا مع القوى الصاعدة.

[1]Jiemian Yang, Yuqun Shao and Chunsi Wu, "Coexploring and Coevolving constructing a New Model of Major Power relationship between China and The United states", **China-US relations,** 2014, p. 73.

[2] Minseon Ku, " The Motives and Effects of China's "New Model of Major Power Relations" in China-U. S. Relations, in **Journal of International Relations and Foreign Policy,** Vol. 3, No. 1. , June 2015, p. 36.

هناك بيانات رفيعة المستوى بشأن "النموذج الجديد من العلاقة بين القوى الكبرى"، منها حين اقترح الرئيس الصيني تشي جينبينغ في شباط 2012، أربع طرق على الولايات المتّحدة والصين اتباعها لبناء هذا "النموذج الجديد" من العلاقة:[1]

أولاً: زيادة التفاهم والثقة الإستراتيجية المتبادلة.

ثانياً: الإحترام المتبادل للمصالح الجوهريّة والمخاوف الرئيسية.

ثالثاً: العمل الجدّي من أجل تعميق التعاون والمنفعة المتبادلة.

رابعاً: تعزيز التنسيق والتعاون بشكل مطرد في الشؤون والقضايا العالمية.

تم تطوير هذا المصطلح لأوّل مرّة خلال فترة ولاية الرئيس السابق جيانغ زايمين، وكانت الفكرة الأساسية للمبدأ هي أنه على الرغم من أن الصين لم تكن لاعباً عالمياً راسخاً بسبب قوّتها الإقتصادية والعسكريّة المحدودة نسبيا، ينبغي عليها أن تسعى إلى لعب دور أكبر في السياسة الدوليّة لاسيما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ[2]. في الواقع، بدأت الصين والولايات المتّحدة في استكشاف علاقة جديدة بين الدول الكبرى منذ حوالي 40 سنة عندما قام الرئيس نيكسون بزيارة الصين وقام قادة البلدين بإعادة فتح الباب أمام العلاقات الصينية الأميريكية. ويعكس هذا المسعى الإستنتاج المهم الذي توصل اليه "دنغ بينغ" والذي أدلى به منذ حوالي 23 عاما والذي قال فيه: "يجب تحسين العلاقة بين الصين والولايات المتّحدة ". ويعكس أيضا المبدأ التوجيهي للصين والولايات المتحدة الذي طرحه الرئيس الصيني جيانغ زيمين من خلال اجتماعه بالرئيس الاميريكي بيل كلينتون. ويعكس أيضاً، التفاهم المتبادل الذي توصل اليه الرئيس الصيني "هو جينتاو" مع الرئيس الأميريكي "أوباما" خلال زيارته للولايات المتّحدة في عام 2011، بشأن العمل لبناء شراكة تعاونية تقوم على الإحترام المتبادل والمنفعة المتبادلة. كما يتجلّى ذلك في ما قام به الجانبان على مرّ السنين، كالحوار الثنائي لتعزيز الثقة المتبادلة واتصالاتهما لإدارة النزاعات وتعاونهما لحماية المصالح المشتركة [3]. ففي الوقت الذي كان فيه الرئيس الصيني "تشي جينبينغ" يدعو إلى نموذج جديد من العلاقة بين القوى الكبرى أي بين الصين والولايات المتّحدة منذ توليه السلطة، كانت بكين

[1] Campbell Caitlin and Murray Craig ,"China seeks a "New Type of Major-Country Relationship" with the United States", **U. S-China Economic and Secutiry Review Commission** , Staff Research Backgrounder**,** june25, 2013, p. 2.

[2] Johnson Christopher K. ,Bower Ernest Z. ,Cha Victor D. ,Green Michael J. and Goodman Matthew P. , **Decoding China's Emerging "Great Power" Strategy in Asia,** A report of the CSIS Freeman Chair in China Studies, CSIS, June 2014, p. 21.

[3] Tiankai Cui and Hanzhao Pang, "China-U. S Relations in China's Overall Diplomacy in the New Era", in **China International Strategy Review 2012,** p. 3.

تتخوّف من سياسة إعادة التوازن الإستراتيجي لإدارة أوباما تجاه منطقة آسيا والمحيط الهادئ. فبالنسبة إلى الصين، ليست سياسة الولايات المتّحدة "المحور نحو آسيا أقل من سياسة لإحتواء نهوض الصين. لذلك أصبحت منطقة آسيا والمحيط الهادئ أرضاً للاختبار لكل من الصين والولايات المتّحدة لإستكشاف امكانية بناء نموذج جديد من العلاقة بين القوى الكبرى[1]. وحدّد قانون الأمن القومي الجديد للصين في عام 2015، "السيادة والسلامة الاقليمية" كمصالح أساسية، وفي الحوار الإستراتيجي والاقتصادي السادس عام 2014 ربط الرئيس الصيني "تشي" هذا النموذج الجديد مع القراءة الأوسع للمصالح الصينية الأساسية، وعندما اشتبكت مقاتلة صينية مع طائرة دورية أميريكية عام 2014، ربطت الخارجية الصينية الفكرة القائلة بأن بناء النموذج الجديد من العلاقة بين القوى الكبرى يجب أن تبدأ في آسيا، وبالتالي من شأنه أن يؤدّي إلى تحفيض المراقبة النهائية للولايات المتّحدة وإنهائها في نهاية المطاف على طول محيط الصين[2]. وحتّى الآن، لم تجد الولايات المتّحدة إجراءات مضادة فعّالة لتغيير سلوك الصين المخيب للآمال، ومن ناحية أخرى يبدو أن الصين تدرك ببطء بأن بناء هذا النموذج الجديد مع الولايات المتّحدة كما تمّ تعريفه عام 2013، هو هدف بعيد المنال، وبما أنهم لم يأتوا بصيغة جديدة، فان التوازن الإستراتيجي الجديد لا يزال قيد التطور[3].

الصين والولايات المتّحدة وطبيعة العلاقات بين الدولتين؛ قوّتان أساسيتان تشكّلان العلاقات الدوليّة المستقبلية في آسيا والمحيط الهادئ وفي العالم[4]. وإضافة مفهوم "نموذج جديد من العلاقة بين الدول الكبرى" كمبدأ توجيهي للسياسة الخارجية في الصين، دفع وسائل الإعلام والأحزاب والهيئات الحكومية والمجتمع الإستراتيجي، لا بل إدارة السياسة الخارجية بأكملها إلى حد كبير لشرح هذا المفهوم. وطوّرت الصين من جهتها هذا المفهوم لإدارة علاقات القوى الرئيسية للقرن الحادي والعشرين، وذلك بتوصيف الخصائص الرئيسية لهذا النموذج، بالوجود المتزامن للتحدّيات والمصالح والتعايش والمنافسة والتعاون والإحترام المتبادل، وتمّت الإشادة به على أنّه تفكير مبدع في تحدّي النظريات التقليدية حول حتميّة الصراع المرتبط بظهور قوّة جديدة[5].

---

[1] Zhao Suisheng, " a new model of great power relationship and China-US competition in the Asia Pacific", op.cit.,p. 1.

[2] Glaser Bonnie and Douglas Jake, " The abscent and demise of "New Type of Great Power Relations" Between US and China", **Regional Security outlook 2016,** CSCAP, p. 29.

[3] Takagi Seiichiro, " What 's in a Name?: The china-US interaction Over the 'New Type of Major Country Relationship " ", in **Regional Security outlook 2016,** CSCAP, p. 36.

[4] Mingjian Li and Kemburi Kalyan M., op.cit. , p. 52.

[5] Sabharwal Neelam D. and Singh Hemant K. , "China's Concept for a New Type of Great Power Relations: an Indian Perspective", **Regional Security outlook 2016,** CSCAP, pp. 31-32.

لم يقم الرئيس باراك أوباما بتأسيس علاقة عدائية مع الصين خلال حملته الرئاسيّة على عكس الرئيسين السابقين له. ونتيجة لذلك، بدأت إدارة الرئيس أوباما على نحو أكثر إيجابية من تلك التي اتبعها أسلافه. كما ترى الباحثة بوني غلايسير، وهي مستشارة بارزة في آسيا وتعمل في القضايا المتعلّقة بأمن آسيا والمحيط الهادئ بالاضافة الى العمل في السياسة الأمنية الصينية، أن أوباما دخل إدارته مع قناعة راسخة بأن التعاون بين الولايات المتّحدة والصين ضروري لمواجهة التحدّيات العالمية الملحة مثل الأزمة المالية وتغيّر المناخ. وحتى قبل تنصيب الرئيس أوباما اتصل هاتفياً بالرئيس هو جينتاو للإشارة إلى نواياه لبناء علاقة إيجابية وبنّاءة بين الولايات المتّحدة والصين. ولأنها حريصة على ضمان انتقال سلس وبداية جيدة للعلاقات الصينية الأميريكية في ظل الإدارة الجديدة، فإن الصين رحّبت بأول قرار لوزيرة الخارجية كلينتون أن تقوم بأول رحلة خارجية إلى آسيا[1]. وفي حزيران 2013، أثار الرئيس الصيني تشي " هذا النموذج الجديد من العلاقة بين الدول الكبرى في القرن الحادي والعشرين، وأضاف أنه على الصين والولايات المتّحدة خلق إمكانية التعاون بين الدول ذات السياسات المختلفة والمؤسّسات والتقاليد الثقافية والأنظمة الإقتصادية المختلفة وإحترام التعاون بين الدولتين[2]. والمنافسة او التعايش التنافسي Competitive Coexistence ، ستكون من الملامح الأساسية في العلاقات الصينية الاميريكية المستقبلية. لذلك، فان التحدي الذي قد تواجهه العلاقة الثنائية يجب التركيز على ادارة المنافسة الثنائية والنزاعات والتوازن بين التنافس والتعاون بين الدولتين مما سيحافظ على العلاقة الثنائية.[3] وبما أن مفهوم النموذج الجديد من العلاقة بين القوى الكبرى لا زال تحت التطور، يمكن فهمه في سياق العلاقات الصينية الاميريكية في أربع اتجاهات:

1- على الدولتين، تطوير علاقة قائمة على الاحترام من خلال الانتباه للمصالح الاساسية لكل دولة والاحترام المتبادل للنظام السياسي ومؤسسّاته بالرغم من اختلاف الايديولوجية السياسية بين الدولتين. التعاون رغماً عن الاختلاف او النزاع على بعض المسائل، بالاضافة إلى المرونة حيث لا يؤدي أي نزاع بين الدولتين إلى تهديد العلاقة الثنائية بأكملها.

---

[1]Glaser Bonnie, " U. S. -China Realtions: A Good Beginning is a Half Way to Success",**Comparative Connections,**Pacific Forum CSIS, Hawaii, April 2009, p. 25.

[2]The White House, " Remarks by President Obama and Presidemt Xi Jinping of the People's republic of China Before Bilateral Meeting " Press Release, June 2013. Available at :https://obamawhitehouse. archives. gov/the-press-office/2013/06/07/remarks-president-obama-and-president-xi-jinping-peoples-republic-china-

[3] Deleon Rudy and Jiemian Yang, op.cit., p.76.

2- بالاضافة إلى تطوير ومشاركة الافكار، المبادئ والرؤى المشتركة في ما يتعلق بالنظام العالمي والاقليمي، ومسار العلاقات الثنائية. فالقضايا العالمية المهدّدة كالأمن البحري والأمن الفضائي والسيبراني وعدم انتشار الاسلحة النووية تحتاج لجهد مشترك من الصين والولايات المتحدة لمعالجتها.

3- ان فرادة العلاقات الصينية الاميريكية لا تقبل اي تشبيهات أخرى، فلا الصين ولا الولايات المتحدة تريد استقرار وسلام "بارد" من خلال الاحتواء، العقوبات او الحروب منخفضة المستوى. وتتوجه الدولتان لتحقيق مصالحهما من خلال ما يسمى "توازن الرعب".

4- تطوير آلية عملية لادارة الوجه التعاوني والتنافسي للعلاقة الثنائية.[1]

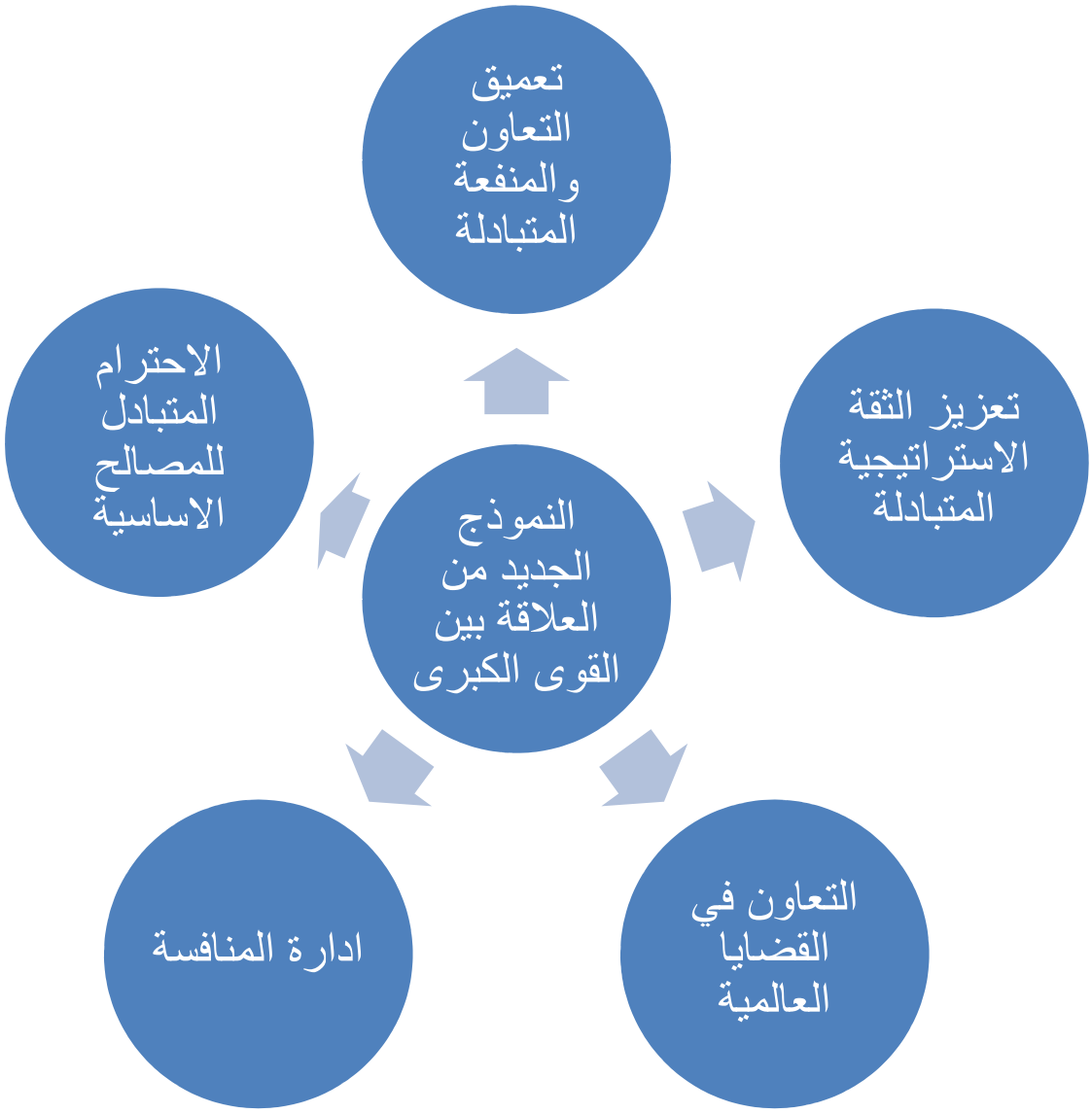

[1] Deleon Rudy and Jiemian Yang, op.cit., pp.83-85.

الفقرة الثانية: العلاقة التجارية المتبادلة عامل استقرار في بحر الصين الجنوبي

ان النظرية المتمحورة حول دور الأمن والتي تفترض ضمنيا الحروب كأداة للسياسة الخارجية، إلا أن المجال الاقتصادي يفترض الاحتمال المتدني للحروب[1]. تعد العلاقات الأميريكية الصينية على العموم أكثر تقاربا خارج حدود شرق آسيا بما فيها بحر الصين الجنوبي. وهكذا يمكن أن تتأثّر المصالح الأميريكية بالتعاون الصيني الأميريكي العالمي إلى الأسوأ أو إلى الأفضل من خلال العلاقات الأميريكية_الصينية في شرق آسيا . ومن المؤكّد أن يؤثّر ذلك على الكيفية التي ترد بها الولايات المتّحدة على نمو القوّة الإقليمية للصين وتحدّيها للقّوة البحريّة الأميريكية[2]. غير أن الصين، وهي ثاني أكبر اقتصاد في العالم والقوّة الاقتصادية والتجارية المهيمنة في آسيا، غابت بشكل ملحوظ عن الشراكة عبر المحيط الهادئ TPP. وترى الصين هذه الإتفاقية وغيرها من الجوانب المرتبطة بسياسة الولايات المتحدة "المحور نحو آسيا"، بما في ذلك نشر القوّات البحريّة الأميريكية في أوستراليا وتعزيز العلاقات مع دول كأندونيسيا والفيليبين وسنغافورة وتايلاندا واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، كجزء جديد من سياسة الإحتواء التي لا تختلف عن تلك التي اعتمدت بوجه الاتحاد السوفياتي سابقا. واعتبرت الصين أن التدخل الأميريكي في نزاعات بحر الصين الجنوبي تعتبر جزءا من مجموعة التحرّكات الإستفزازية المستمرة تحت غطاء حريّة الملاحة. إلا أنه ونتيجة للعلاقات الإقتصادية القويّة المترابطة في الوقت الحاضر من حيث مستورد–مصدّر، دائن–مدين، مستهلك–منتج بين الصين والولايات المتّحدة، ألزمت الدولتين بالديبلوماسية التجارية في إطار منظمة التجارة العالميّة، بدلا من المنافسة الإنتقامية أو التهديدات العسكريّة لحل الخلافات[3].

ومن خلال المشاركة التجارية الشفافة عبر الشراكة عبر المحيط الهادئ TPP، تقدّم واشنطن للدول الأصغر فرصة لإعادة التوازن بشكل جماعي من خلال العلاقات التجارية الثنائية مع الصين من خلال قيادة الصين لاتفاقية الشراكة الاقتصادية الاقليمية الشاملة RCEP بالمقابل. وتقدّم الولايات المتحدة هذه الفرصة دون تقويض الصين كشريك تجاري ذي قيمة وحيويّة، ويلغي هذا الحاجة إلى المنافسة البحريّةNaval Competition مخفّضا بذلك المشاركة العدائية في ما يتعلّق بالنزاعات في بحر الصين الجنوبي فيما يسمّى بنوع من ديبلوماسية الزورق

---

[1] Hamanaka Shintaro, “Trans-Pacific Partnership Versus Regional Comprehensive Economic Partnership: control of membership and Agenda setting”, **ADB working paper series on regional economic integration,** No.146, December 2014, p.1.

[2] David C. , **Seapower and American Interests in the Western Pacific**, RAND Corporation, 2013, p. 82.

[3]Mendis Patrick,”How Washington ‘s Asia pivot and the TPP can benefit sino-American relations”, **East Asia Forum,** 6 March 2013, pp. 1-2. Available at : http://www. eastasiaforum. org/2013/03/06/how-washingtons-asia-pivot-and-the-tpp-can-benefit-sino-american-relations/

الحربي Gunboat Diplomacy Sort[1]. هذا مفهوم اعتمد غالبا على أسلوب واشنطن المفضّل تاريخيا في دفع أهداف سياسة التجارة الخارجية في آسيا، من خلال التهديد باستخدام القوة العسكريّة بهدف تحقيق أهدافها الاقتصادية والتجارية. ومن المنظور الأمني، ستتمكّن الصين من الإستمرار في الإزدهار من خلال الإستقرار الإقليمي، كما يبدو توسيع القدرات العسكريّة الصينية وإنشاء موانئ المناداة للسفن البحرية التابعة لجيش تحرير الشعب الصيني أقل تهديدا، ولاسيما اذا شاركت البحرية الأميريكية في المنطقة بطريقة تعاونية ومتعدّدة الأطراف، متجنّبة بذلك المواجهة المباشرة مع الصين، ولكنّها تُظهر القوّة ضمنيّاً بدون حرب لردع التصرف المنافس. وقد يمنح توسيع الصين لقدراتها العسكريّة حيّزا لأن تؤدّي بسهولة دورها باعتبارها القوّة الإقليمية المسيطرة، ولكن ليست مطلقة السيطرة، وهي بذلك تخدم نموّها الإقتصادي ومصالح أمنها القومي على أفضل وجه. كما أن امتلاك الصين لأكثر من تريليون دولار من سندات الخزينة الأميريكية يشكّل أفضل بوليصة تأمين لها[2].

تواجه الصين والولايات المتّحدة بشكل جماعي مخاطر حقيقية، حيث تؤكّد كل دولة على حقوقها وتدافع عن مصالحها، والخطر الأساسي على وجه الخصوص، هي هذه الشراكة الاقتصادية التي نمت على مدى العقدين الماضيين، وهي الشراكة التي تعتبر أهم شراكة بين الدول التي لها أهمية حيويّة للإقتصاد العالمي[3]. ففي عام 2015 كانت الصين أكبر مستورد للصادرات الأميريكية وثالث أكبر وجهة للتصدير، وفي عام 2013 كانت الولايات المتّحدة أكبر سوق لصادرات البضائع الصينية، وواحدة من أكبر مزودي الإستيراد. وعام 2016 احتفظت الصين وهونغ كونغ بأكثر من 1,4 تريليون دولار أميريكي من سندات الخزينة الأميريكية أي أكثر من 23,3 % من إجمالي الدين العام المحتفظ به في الخارج. لذلك من الصعب الإعتقاد بأن المواجهات بين الصين والولايات المتّحدة لن تصعّد احتمالات للنزاع الفعلي في بحر الصين الجنوبي. وقد يبدو من البديهي أنه كلما زاد عدد اللاعبين، زاد عدد المباريات، وعلى الأرجح أن يؤدّي أحدها إلى اندلاع صراع يدمّر التجارة والتنمية. وصناع القرار في أوستراليا، مثلهم مثل البلدان الأخرى المشاركة في نزاعات بحر الصين الجنوبي يتصارعون على المصالح المشتركة. فمن ناحية، هناك دافع للدفاع عن الحقوق البحرية، وفي هذه الحالة حق المرور العابر الغير المقيّد. ومن ناحية أخرى، هناك قلق لتقليل المخاطر التي تهدّد العلاقات الإقتصادية القائمة وخاصة التجارة[4].

---

[1] تعني ديبلوماسية الزورق الحربي , استخدام التهديدات العسكريّة من قبل دولة قوية ضد دولة أضعف بهدف اطاعتها.
https://dictionary. cambridge. org/dictionary/english/gunboat-diplomacy

[2] Mendis Patrick,"How Washington 's Asia pivot and the TPP can benefit sino-American relations", op. cit. , p. 2.

[3] Green Jay David, op. cit. , p. 72.

[4] Ibid. , p. 73.

ليس للصراع في بحر الصيني الجنوبي آثار فقط على الاقتصادين الصيني والاميريكي، إنّما لأوستراليا والدول الأخرى مصلحة بمنع أي دولة بما فيها الصين من السيطرة على العبور عبر بحر الصين الجنوبي. ومع ذلك، فإن الكثير من التجارة التي يقلقون حيالها تتمثّل بتجارة أوستراليا مع الصين. وهكذا، مثل جميع البلدان المشاركة في النزاعات البحرية لديها كل الأسباب لجعل وجهة نظرها على أمل أن لا تدفع القضية إلى صراع صريح[1].

إن العلاقات بين الولايات المتّحدة والصين كانت أفضل بكثير في عهد اوباما وأكثر واقعية مما كانت عليه، وأرسلت قمّة السانيلاندز أو "قمّة الأكمام القصيرة" Shirt–Sleeves Summit"رسائل هامّة لكل من السكان المحليين والدول المجاورة، مفادها أن صراع الحضارات ليس حتميّا. ففي السنوات الأخيرة اكتسبت العلاقة الإقتصادية والسياسية حدّا أكثر ايجابية واستقرارا مقارنة بالعلاقة الأمنية\العسكريّة. ومع ذلك فان هذا البعد الأخير الذي يحتاج إلى أكبر قدر من الإهتمام لبناء علاقة أكثر تعاونا، يجدر بكلا الجانبين التركيز أكثر على مجالات التقارب في المصالح الإستراتيجية لكل منهما. [2]وطرح الأميرال" لوكلير"، في كلمته أمام اللجنة الوطنية للعلاقات الأميريكية –الصينية عام 2013، عددا من تلك المجالات : "لا يرغب أي من بلدينا الصراع. . . بما في ذلك النزاع المسلح. وتعترف الولايات المتّحدة أن الصين ستلعب بشكل متزايد دورا أكثر أهمية في البيئة الإقليمية والدوليّة. وتقرّ الصين بأن الولايات المتّحدة ستلعب دوراً رئيسياً في ضمان استمرار السلام والإزدهار والمكاسب المتبادلة من علاقة اقتصادية موسّعة ستستمر في تقريب الدولتين معا. وكلاهما يلعب دورا أكثر نشاطا وبارزا في المجتمع الدولي، اذ يتّفق الجانبان على إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النوويّة"[3]. وتعتبر منطقة التجارة الحرّة التي تقودها اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ، أفضل بنية أمنيّة للتهدئة ولإستقرار طويل الأجل بين القوتين الإقتصاديتين العظمتين في المحيط الهادئ، وسوف تقدّم هذه الشراكة الفوائد لضبط النفس بين مركزي القوّة، ويمكن أن تعزّز التنمية الإقليمية وتشجّع على تكامل الإقتصاد الصيني وتسمح للدول المحيطة بالتحوّط على رهاناتها وبالتالي المساهمة في الصعود السلمي للصين؛ فالتحالفات معقّدة ومتعدّدة والمرونة في العلاقات الدولية هي العملة الجديدة في آسيا ، وسيتطلّب هذا العصر من العلاقات الصينية–الأميريكية الديبلوماسية المعتدلة[4].

---

[1] Green Jay David, op. cit . , p. 74.

[2]Mingjian Li and Kemburi Kalyan M., op. cit. , p. 41.

[3]Locklear Samuel J. , III Commander US Pacific Command, "A shared future for US-China Security Relations", Presented to the National Committee for US China Relations, New York , 21,May 2013. Available at : http://www. pacom. mil/Media/Speeches-Testimony/Article/565144/video-admiral-samuel-j-locklear-iii-at-national-committee-on-us-china-relations/

[4]Mendis Patrick,"How Washington 's Asia pivot and the TPP can benefit sino-American relations", pp. 2-3.

الفقرة الثالثة: لا احتواء لا نزاع أميريكي مع الصين.

يعتبر توم دونيلون مستشار الأمن القومي للرئيس الأميريكي أوباما أن الهدف الأساسي للولايات المتّحدة في آسيا هو الحفاظ على بيئة أمنيّة مستقرّة، ونظام اقليمي متأصّل في الانفتاح الإقتصادي والحل السلمي للنزاعات، واحترام الحقوق والحريّات. وبالنسبة له من أجل تحقيق هذه الرؤية تقوم الولايات المتّحدة بتنفيذ استراتيجية إعادة التوازن الشاملة المتعدّدة الأبعاد ولها خمسة أبعاد مرتبطة ارتباطا وثيقاً بالصين وهي: تعزيز التحالفات، تعميق الشراكات مع القوى الصاعدة، بناء علاقة مثمرة منتجة ومستقرّة مع الصين، كما وتمكين المؤسّسات الإقليمية بالإضافة إلى المساعدة على بناء هيكل اقتصادي اقليمي قادر على الحفاظ على الرخاء المشترك، ويعلّق الرئيس أوباما أهمية كبيرة على العلاقة مع الصين، لأنه هناك القليل من التحدّيات الديبلوماسية والإقتصادية والأمنية في العالم التي لا يمكن معالجتها دون الصين ودون وجود علاقة بنّاءة بين الدولتين[1]. وبالطبع، ستستمر العلاقات الصينية الأميريكية لأنها تتضمّن عناصر من التعاون والمنافسة في آن. وكانت السياسة الأميريكية في عهد اوباما ثابتة لتحسين نوعية وكميّة التعاون الأميريكي–الصيني، ولتعزيز المنافسة الإقتصادية السليمة، ولإدارة الخلافات لضمان مصالح الولايات المتّحدة واحترام القيم والحقوق العالمية. وكما يرحّب الرئيس أوباما بنمو الصين السلمي والمزدهر، كذلك لا يريد أن تتحدّد العلاقة الثنائية بين الصين والولايات المتّحدة بالمواجهة، حسب ما يتابع توم دونيلون. كما يرفض دونيلون فكرة المؤرّخين والمنظرين القائلة بأن الدولة الصاعدة سوف تلجأ الى النزاع: وتقع على عاتق الجانبين الصيني والأميريكي مهمّة بناء نموذج جديد من العلاقة بين القوّة القائمة والقوّة الناشئة. وقد أيّد الرئيسان "أوباما" وتشي هذا الهدف. ولبناء هذا النوع الجديد من العلاقة، لا بد من الإستمرار في تعزيز قنوات الاتصال، وبرهنة التعاون العملاني فيما يتعلّق بالقضايا التي تهمّ الطرفين[2]. وبعد أن أصبحت منطقة آسيا والمحيط الهادئ أرضا للاختبار للصين والولايات المتّحدة لاستكشاف امكانية بناء نموذج جديد لعلاقة القوى الكبرى للقرن الحادي والعشرين. وفي حين أن اعادة التوازن الاميريكية هذه موجّهة بالفعل إلى الصين، فلا يمكن القول إن واشنطن في وضع يمكنها من احتواء صعود الصين لأن الاحتواء سيكون هزيمة لأسباب عدّة وهي: أوّلا، من أجل احتواء الاتحاد السوفياتي سابقا خلال الحرب الباردة حاولت الولايات المتّحدة الحفاظ على الحد الأدنى من التفاعلات الإقتصادية والإجتماعية مع الاتحاد السوفياتي، أما اليوم فالولايات المتّحدة وبسبب الإعتماد والترابط الإقتصاديين،

[1] Remarks By TOM Donilon, National Security Advisor to the President:"The United States and the Asia-Pacific in 2013",**The White House Office of The Press Secretary ,** The Asia Society , New York, March 11,2013. Availabkle at : https://obamawhitehouse. archives. gov/the-press-office/2013/03/11/remarks-tom-donilon-national-security-advisor-president-united-states-an

[2] Ibid.

ليست في نفس الموقف لفعل الشيء نفسه مع الصين[1]. وكما يلاحظ الكاتب "هنري كيسينجر"، أن اقتصاد الإتحاد السوفياتي كان ضعيفاً ولم يؤثّر على الإقتصاد العالمي، بينما الصين فهي على النقيض من ذلك، هي عامل ديناميكي في الإقتصاد العالمي، وهي شريك تجاري رئيسي لجميع جيرانها في جنوب آسيا، ومعظم القوى الصناعية الغربية، بما فيها الولايات المتّحدة. ومن شأن المواجهة المطولة بين الصين والولايات المتّحدة أن تغيّر الإقتصاد العالمي مع عواقب وخيمة على الجميع[2]. ثانياً، لا يمكن للولايات المتّحدة احتواء الصين من خلال تشكيل تحالف مناهض للأخيرة بالتنسيق مع الدول الآسيوية، لأن عددا قليلا من دول شرق آسيا على استعداد لوضع كل بيضها في سلّة واحدة، وهي ليست على استعداد لاختيار ولاءاتها بين الخصمين المحتملين. ثالثاً، عند منعطف التوزيع العالمي المتغيّر للسلطة باتجاه التعدّدية بسبب صعود الصين وغيرها من القوى غير الغربية كالهند والصين، يتوقّف موقف الولايات المتّحدة التنافسي في نهاية المطاف على صحّة وضعها السياسي والاقتصادي المحلّي. على سبيل المثال عندما تسبب الجمود السياسي في الولايات المتّحدة بمنع اتخاذ اجراء حكومي هادف للحفاظ على تركيزها في آسيا، بسبب معركة الموازنة التي أدّت الى اغلاق جزئي للحكومة في أوائل أوكتوبر 2013، واضطر حينها الرئيس "أوباما" إلى الغاء الرحلة الآسيوية المقرّرة لحضور أهم ثلاث قمم إقليمية: اجتماع قادة أبيك، قمّة شرق آسيا وقمّة آسيان– الولايات المتّحدة، كان ينظر إلى الإلغاء وكأنه عجز واشنطن عن الحفاظ على مستوى عال من المشاركة في آسيا، مما يقلّل من مصداقيّة الولايات المتّحدة ويعزّز صورة لانحدارها[3]. ومن خلال اقتراح نموذج جديد من العلاقة بين القوى الكبرى، انزعجت الصين من سياسة "اعادة التوازن الاستراتيجية "إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي أعلنها "أوباما" عام 2011، واعتبرتها الصين جزءاً من استراتيجية منسّقة لمحاولة احتواء صعود الصين الإقتصادي والسياسي، على الرغم من تأكيد الرئيس أوباما للصين مراراً:"إننا نرحّب بالصعود السلمي للصين، وأن الصين القويّة المزدهرة هي التي يمكن أن تساعد في تحقيق الإستقرار والإزدهار في المنطقة والعالم ". لكن بكين لا تزال تشعر بالقلق من سياسة إعادة التوازن الاميريكية التي تهدف الى زرع الفتنة وإثارة الاحتكاكات بين الصين وجيرانها، بالإضافة إلى زيادة النفوذ الإقليمي للولايات المتّحدة من أجل إدامة مستقبل إقليمي تحيط به القيم والمصالح الأميريكية[4].

---

[1] Zhao Suisheng, " a new model of great power relationship and China-US competition in the Asia Pacific", op.cit., p. 6.

[2] Kissinger Henry A. , "The future of U. S. -Chinese Relations :Conflict is a Choice, Not a Necessity", in **Foreign Affairs,** March/April 2012. Available at : https://www. henryakissinger. com/articles/fa0412. html

[3] Zhao Suisheng, " a new model of great power relationship and China-US competition in the Asia Pacific", op.cit**.** , pp. 6-7.

[4] Ibid.,p. 4.

الفقرة الرابعة: أسس العلاقة الصينية–الاميريكية ثابتة.

على المستوى العام، يعتبر تشي أكثر قوميّة من أسلافه بسبب ردوده على ما اعتبره تحدّيا للمصالح الصينية الأساسية بحري الصين الشرقي والجنوبي. ورأى البعض أن أسس العلاقة بين الصين والولايات المتّحدة لن تتغيّر لعدة أسباب هي: **أوّلا**، محتوى البيانات الثلاثة للصين والولايات المتّحدة[1]: تضمّنت اعتراف الولايات المتّحدة بسياسة الصين الواحدة وتايوان جزء من الصين في البيان المشترك للصين والولايات المتحدة الخاص بتأسيس العلاقات الديبلوماسية بين الدولتين في عام 1978، بالإضافة إلى التوافق على عدم لجوء أي طرف إلى الهيمنة على منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وترفض الدولتان أي طرف آخر يهدف الى ذلك. بالإضافة إلى تخفيض إمكانية حدوث نزاع عسكري دولي وفقا للبيان المشترك الأول عام 1972[2]. **ثانيا**، شرعت الصين في برنامج طويل الأمد في العولمة الاقتصادية. **ثالثا**، هذا يؤدّي إلى اندماج الصين بعمق في الإقتصاد العالمي. **رابعا**، بالتالي يفترض من الصين تحقيق مصلحتها الذاتية ما يؤدّي بها لأن تصبح من أصحاب المصلحة المسؤولين عالميا ضمن النظام العالمي الجديد. أمّا **خامسا**، إن الواقع بأن الإحتمال المتزايد المرجح لأزمة سياسية وأمنية حول تايوان، ولأن الفجوة العسكريّة بين الصين والولايات المتّحدة لا تزال شاسعة، ويمثّل تحدّياً جوهرياً للقوّة الأميريكية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أو أي مكان آخر[3].

كانت زيارة الرئيس تشي جينبينغ الصيني إلى الولايات المتّحدة في أيلول من عام 2015، أكثر تحدّيا. فقد اعتبر الديبلوماسي الصيني والمتحدّث باسم وزارة الخارجية الصينية وو جيانمين، أنه لا يجب أن نقلّل من شأن الإختلافات بين الصين والولايات المتّحدة، ومع ذلك اعتبر أن هناك العديد من الأساسيّات مازالت دون تغيير وتؤثر على النموذج الجديد: أولا، الترابط الإقتصادي. ثانيا، المصالح المشتركة بين الدولتين تفوق الخلافات إلى حد بعيد. ثالثا، توصل الرئيسان في عام 2013 في كاليفورنيا إلى توافق على بناء نوع جديد من العلاقات بين الدول الكبرى والتي تتميّز بعدم وجود صراع ولا مواجهة وباحترام متبادل وتعاون مفيد للجميع. رابعا، يتوقّع المجتمع

---

[1] Rudd, Kevin, **The Future of US-China Relations Under Xi Jinping: Toward a New Framework of Constructive Realism for a Common Purpose: Summary Report**, Harvard Kennedy School, Belfer Center for Science and International Affairs, 2015, p. 16.

[2] هي ثلاث بيانات مشتركة بين الصين والولايات المتّحدة الأميريكية ، في أعوام 1972 و 1978 و 1982. للتفاصيل على الموقع الرسمي لسفارة جمهورية الصين الشعبية في الولايات المتحدة الأميريكية على الرابط التالي : http://www. china-embassy. org/eng/zmgx/doc/ctc/

[3] Rudd, Kevin, op.cit., pp.16-17.

الدولي من الصين والولايات المتّحدة وتحسين العلاقات فيما بينهما، هي في مصلحة السلام والتنمية العالمية[1]. فالعلاقة المستقرّة والسليمة بين الصين والولايات المتّحدة، في مصلحة البلدين والعالم: هذا ما قاله الباحث "شاو يوكون"[2]. واعتبر أنه بما أن أيّا من البلدين ليس لديه الحل، فإن أفضل طريقة هي إدارة الخلافات بفعالية في الوقت الذي تتيح المزيد من الفرص للتعاون. وتقدّم مبادرة طريق الحرير الجديد التي رفعتها الحكومة الصينية فرصة عظيمة للبلدين من أجل التعاون العملي في القطاعات الإقتصادية والتنموية وخاصة في وسط وجنوب آسيا، حيث للدولتين الكثير من المصالح المشتركة مثل الأمن والاستقرار الإقليمي والتنمية الإقتصادية المستدامة في دول المنطقة[3]. فبالنسبة إلى الصين، وبالإضافة إلى البيئة الإقتصادية العالمية غير المؤكّدة، هناك أيضا النزاعات الإقليمية الجارية بينها وبين الدول المجاورة لها في بحري الصين الجنوبي والشرقي التي من شانها أن تعيق النمو الاقتصادي، وما يحتاجه الإقتصاد الصيني وغيره من اقتصادات الدول العالمية الأخرى هو البيئة السلمية التي يتطوّر من خلالها الإقتصاد. ومن الضروري لجميع الحكومات المعنية ألا تسمح لهذه النزاعات الإقليمية أن تخرج عن نطاق السيطرة. ان أفضل أمل، هو تعليق معالجة الخلافات حول النزاعات الإقليمية وتركها للأجيال القادمة، والتركيز على بناء الرخاء المشترك. ولكل من الولايات المتّحدة والصين أدوار هامّة في الحفظ على السلام والازدهار في وسط وجنوب آسيا[4]. أما في ما يتعلّق بتايوان، فقد اتفق القادة الصينيون والأميريكيون مع بداية انقلاب الرئيس التايواني "ما" في عام 2008 من المنافسة على تايبيه Taipei الشديدة مع الصين لصالح سياسة طمأنة الصين. وتظل تايوان استثناءاً للإضطرابات التي تقع على طول الحافة الشرقية للصين في شبه الجزيرة الكورية وبحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي. ولا ترى بكين ولا واشنطن ولا تايبيه أن مصالحها تخدمها توتّرات جديدة في العلاقات عبر المضيق[5]. وطالما أن الصين والولايات المتّحدة تلتزمان بتوافق الرؤساء،

---

[1] Wu Jianmin, New Zeland contemporary China Research Centre, New Zeland contemporary conference on comtemporary China: "China –US Relations in Global Perspective", Wellington, New Zeeland , New Zeland contemporary China Research Centre, 8-9 October 2015, p. 1.

[2] هو باحث في معهد شانغهاي للدراسات العالمية في الصين Shanghai Insititute of International Relations, in China.

[3] Yuqun SHAO, New Zeland contemporary China Research Centre, New Zeland contemporary conference on comtemporary China: "China –US Relations in Global Perspective", Wellington, New Zeeland , New Zeland contemporary China Research Centre, 8-9 October 2015. , p. 3.

[4] دراسة بعنوان: " US-CHINA ECONOMIC RELATIONS IN THE NEXT TEN YEARS: TOWARDS DEEPER ENGAGEMENT AND MUTUAL BENEFIT",op. cit. , p. 25.

[5] Sutter Robert G. , Michael E. Brown, Timothy JA Adamson, Mike M. Mochizuki, and Deepa Ollapally, **Balancing acts: The US rebalance and Asia-Pacific stability,** The George Washington University and Sigur Center for Asian Studies, 2013, p. 21.

بهدف بناء شراكة تعاونية بين البلدين وبروح البيانات الأميريكية الصينية الثلاثة المشتركة، فإن الطريق إلى نموذج جديد من العلاقة بين الدول الكبرى سوف تصبح أوسع وأكبر وسوف تقود البلدين إلى مستقبل مشرق[1].

الفقرة الخامسة: سيناريوهات الصراع المحتملة.

ان الرئيس الصيني تشي جينبينغ قومي، وتدرك الولايات المتّحدة والدول المجاورة للصين، أن الصين تتعمّد إظهار الحزم في تأكيد مصالحها الأمنية في المنطقة. مع ذلك، هناك خطر منخفض للغاية لأي شكل من أشكال النزاع المباشر الذي يشمل القوّات المسلّحة الأميريكية والصينية على مدى العقد القادم. فليس من مصلحة البلدين أن يحدث صراع الذي سيكون كارثة لكلتا الدولتان ولبقية العالم، وعلى الرغم من الصعوبات في العلاقة، فليس هناك حرب باردة بل استراحة استراتيجية. في الواقع، هناك مستوى عال من التبعية الاقتصادية المتبادلة في العلاقة التي تم ذكرها سابقاً، والتي يعتقد بعض الباحثين في العلاقات الدوليّة أنها تشكّل مكابح أساسية لإمكانية حصول أي أعمال عدائية مفتوحة. بالرغم من أن الولايات المتّحدة لم تعد مهمّة للإقتصاد الصيني كما كانت في السابق، فيمكن للصراع أن ينشأ من خلال أحد السيناريوهين:الأول، من خلال اصطدام عرضي بين الطائرات أو السفن البحرية الصينية وتلك الأميريكية، يتبعه أزمة سوء إدارة للأزمة. والثاني، من خلال الإصطدام (عرضي أو متعمّد) بين الأصول العسكريّة الصينية وتلك الحليفة للولايات المتّحدة. ففي حين أن الصين واليابان اتخذتا خطوات لتهدئة الوضع في بحر الصين الشرقي حول جزر سينكاكوادياويو، إلا أن الأمر مغاير في بحر الصين الجنوبي حيث تواصل الصين استصلاح الأراضي ولا تزال التوتّرات مرتفعة بين الصين وكل من فييتنام والفيليبين[2].

من جهة، تواجه الولايات المتّحدة خيارين في حال النزاع مع الصين: الأول، يتمثّل بالتصعيد العامودي الأشد خطراً وهو متزايداً، لأنه ينطوي على الإنتقال إلى مستويات من الأعمال العدائية كالحرب الإلكترونية، حرب ASAT[3] الحرب الإقتصادية أو الحرب النووية الأكثر تطرّفاً، والتي أصبحت الصين قادرة على خوضها والولايات المتّحدة عندها تكون عرضة للرد الصيني. ويتمثّل الخيار الثاني، بالتصعيد الأفقي، من خلال توسيع النطاق الجغرافي للصراع والتهديد بذلك من خلال الردع في المقام الأوّل. ويرى الخبراء العسكريّون في الولايات المتّحدة بان الخيار الثاني يمكن ان يكون بقطع إمدادات النفط الصينية من اعتراض الناقلات وخنق الاقتصاد الصيني،

[1] Sutter Robert G. , Michael E. Brown, Timothy JA Adamson, Mike M. Mochizuki, and Deepa Ollapally, op.cit., p. 17.

[2]Rudd Kevin, The Future of US-China Relations Under Xi Jinping: Toward a New Framework of Constructive Realism for a Common Purpose: Summary Report, Harvard Kennedy School, Belfer Center for Science and International Affairs, 2015, p. 19.

[3]Anti-Satellite

أو استهداف مجموعة من الأصول العسكريّة البحرية أو الإقتصادية الصينية خارج مسرح العمليات العسكريّة من خلال التهديد بذلك، لأن الصين تفتقر إلى القدرات العسكريّة في جميع أنحاء العالم. هذا متاح أكثر للولايات المتّحدة، إلا أن الصين يمكنها أن تختار الرد بطرق أخرى: حرب الإنترنيت ضد الإقتصاد الأميريكي أو الهجمات الصاروخية على اليابان. علاوة على ذلك، إن قطع إمدادات النفط الصينية أو مهاجمة الأهداف الإقتصادية الصينية قد يلحق الضرر بإقتصاديات شرق آسيا والعالم، وؤدّي الى سوابق سيّئة بل ويثير تساؤلات حول احترام قوانين الحرب. وهذا الخيار الأفقي لا يمكن أن تتّخذه الولايات المتّحدة إلا في حال العدوان الصيني الكبير على حلفاء الولايات المتّحدة أو مصالح الولايات المتّحدة الحيويّة. وعلاوة على ذلك فان مبادرة الولايات المتّحدة بالتصعيد كقطع النفط الصيني، ستؤكّد بدقّة ما تخشاه وتشك به الصين، حيث قوّة البحرية الأميريكية تهدّدها بطبيعة الحال وبالتالي يجب تحدّيها[1].

من جهة أخرى، أن الولايات المتّحدة لا ينبغي أن تستبعد الخيارين التصعيد العامودي أو الأفقي، فإنه لا ينبغي أن تعتمد عليهما. والتهديدات بالتصعيد تحمل تكاليف باهظة، فهي يمكن أن تغذّي جنون الإرتياب الصيني وتتسبّب بتعزيز الصين لقدراتها الخاصّة ولها عواقب على الولايات المتّحدة اذا أجبرت على التصعيد. في الواقع، يوجد الآن تعاون صيني–أميريكي متزايد في مثل هذه المشاكل النظامية حتى مع اشتداد التنافس في شرق آسيا[2].وما إذا كانت استراتيجية الولايات المتّحدة لمقاومة الصين إقليميّاً والشراكة معها على مستوى العالم، فإن قابليتها للتنفيذ تبقى غير واضحة. وبسبب الإجماع الداخلي ستندفع الحكومتان إلى علاقة أكثر خصومة ببساطة أو خلافاً العكس، إلى علاقة أكثر تعاوناً في الطبيعة. ومع ذلك، فإن المصالح تدفع الولايات المتّحدة تسعى إلى أن تدور حول محوري الخصومة والتعاون التي هي على الأقل أو على الأكثر ما تلجأ لاتباعه. واذا نجحت الإستراتيجية، قد تلجأ بقوّتها نحو التعاون وتعزّز العلاقات الصينية الأميريكية من أجل استقرار شرق آسيا. وإلّا قد تتحوّل نحو الردع، وقد تكون الإستراتيجية العسكريّة الأميريكية في شرق آسيا أكثر الجوانب صعوبة في هذا التصرف المتداخل. فإنها من ناحية، قد تثير المخاوف الصينية من النوايا الأميريكية وبالتالي التأثير على التصرّف الصيني من خلال دفع الصين إلى التحديث العسكري أو المواجهة. من ناحية أخرى، فإن الفشل في ردع الصين ودعم الحلفاء والحفاظ على حريّة الوصول قد يهدّد الإستقرار والمصالح الأميريكية إقليميا وتسليط الضوء على أهمية آسيا على المستوى العالمي[3].

[1] Gompert David C., op. cit. , pp. 86 87.

[2] ibid. , pp. 87-88.

[3] Ibid, pp. 88-89.

يشكّل الاضطراب في بحر الصين الجنوبي أحد نقاط توهّج الحرب، التي يمكن أن تتطلّب خيارات الحرب والسلام من الصين والولايات المتّحدة، بالنظر إلى احتمال مساهمة طرف ثالث في سوء التقدير الصيني أو الأميريكي أو إثارة النزاع[1]. ففي الوقت الذي حقّق فيه التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا بين الصين والولايات المتّحدة نتائج كبيرة خلال العقود الماضية، فإن المجال لا يزال واسعا أمام مبادرات تعاونية جديدة بين البلدين بالنظر إلى المستقبل. لكن من منظور شامل، لا تزال هناك حاجة ملحّة إلى تعزيز الثقة المتبادلة في المجالات السياسية والعسكريّة بين بكين وواشنطن. من ناحية، فالسيناريو الذي يرى مستوى منخفضا من التعاون غير محتملا ما لم تتصاعد التوتّرات السياسية حول القضايا مثل تايوان أو بحر الصين الجنوبي أو الأمن السيبراني، الأمر الذي سيدفع البلدين إلى عقلية الحرب الباردة بين عامي 1949و1979. وستكون النتيجة خسارة كبيرة لكلا البلدين. لكن السيناريو الأكثر ترجيحاً، هو أن البلدين سيحافظان على مستويات التعاون الحالية بينما يسعيان إلى تحقيق انفراج فيما يتعلّق بتوسيع التعاون المحلّي[2]. في عام 2015، استمرّت العلاقات بين الولايات المتّحدة والصين في الإضمحلال المستمر ورؤيتهما للنظام المستقبلي في آسيا وإلى حد ما على مستوى العالم تتباعد الآن بشكل حاد حول قضايا خلافية عميقة مثل النزاعات البحرية وهندسة الأمن الإقليمي والأمن الالكتروني والمؤسّسات المالية الدوليّة. فبينما وقّعت كل من واشنطن وبكين اتفاقية عسكرية–عسكرية عام 2015، مهمّة ووافقت الدولتان على انشاء آلية حوار جديدة رفيعة المستوى حول الجريمة السيبرانية خلال ولاية الرئيس الصيني تشي هناك بعض علامات ملموسة أخرى للتقدّم في مجال الأمن. ويعتقد العديد من المراقبين أنه تم التوصل إلى"روبيكون"[3] وان لم يكن قد عبّر عنه حتى الآن الا أن البلدين يواجهان خطرا حادا بالانزلاق إلى منافسة استراتيجية صريحة[4].

من الناحية النظرية، تشير المصلحة الإقتصادية المتبادلة بين الصين والولايات المتّحدة إلى التجارة المحمولة بحرا، والكثير منها ثنائي إلى امكانية اتباع نهج تعاوني في الأمن البحري. ومع ذلك، هناك ثلاث مخاوف صينية تعرقل التعاون البحري مع الولايات المتّحدة : أوّلاً، تحتاج الصين الى الإمكانية لدعم مطالبها البحريّة وحماية تجارتها وفي منطقتها على الأقل. ثانياً، تشكّل القوّة البحرية الأميريكية تهديدا محتملا للتجارة الصينية.

---

[1] Gompert David C., Hans Binnendijk and Bonny Lin, op.cit, p.228.

[2] دراسة بعنوان , " US-CHINA ECONOMIC RELATIONS IN THE NEXT TEN YEARS: TOWARDS DEEPER ENGAGEMENT AND MUTUAL BENEFIT", مجموعة من الباحثين, HONG KONG,MAY 2013, P. 282. **CHINA-UNITED STATES EXCHANGE FOUNDATON** ,

[3] مفهوم يعني نقطة حيث لا عودة

[4] Glaser Bonnie and Douglas Jake, " The abscent and demise of "New Type of Great Power Relations" Between US and China", **Regional Security outlook 2016,** CSCAP, p. 28.

ثالثاً، تشكّل القوّة البحرية الأميركية تهديدا محتملا للصين نفسها. وبالرغم من الترابط الإقتصادي بين الصين والولايات المتّحدة، فإن الإهتمام المشترك بالأمن البحري واعتماد الإقتصاد الصيني على التجارة عبر المياه، قد وعلى نحو ما أن يؤكّد على التنافس على قوّة البحار Sea power، وليس التعاون في غرب المحيط الهادئ[1]. ومع اهتمام الصين بتقليص قدرة الولايات المتّحدة على تهديد الصين وإحباط مصالحها وطموحاتها الإقليمية الأوسع، يفسّر المنطق الأساسي نفسه السبب في أن الولايات المتّحدة ليست على وشك التنازل للصين عن مسؤولية تأمين التجارة والسيطرة على بحار شرق آسيا. وقد يميل الإقتصاد هنا إلى الإثارة أكثر من تهدئة التنافس على قوّة البحار Sea power rivarly[2].

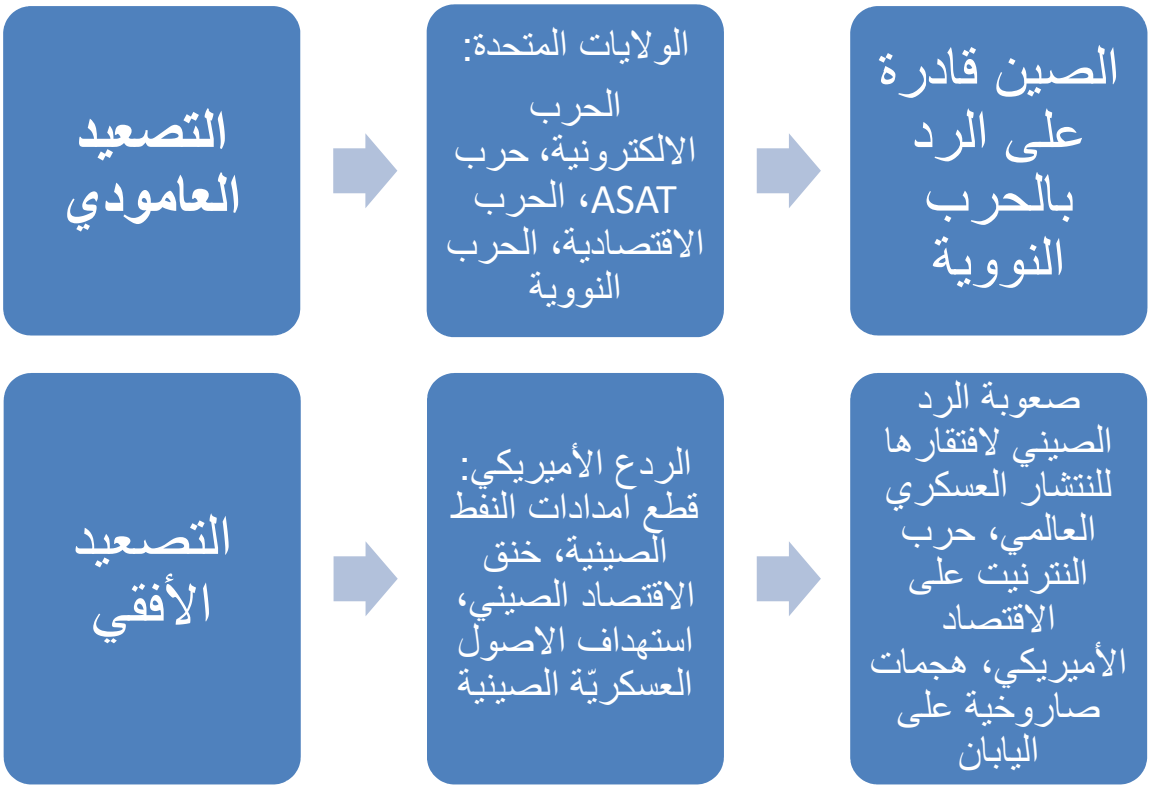

[1] Gompert David C., op.cit., p. 75.

[2] Ibid., p. 76.

الخاتمة

يشكّل بحر الصين الجنوبي ساحة لنزاع إقليمي بين عدد من الدول المحيطة به، وقد تصاعدت حدّة التوتّرات خلال عام 2015 مع استكمال الصين لإستصلاح الأراضي البحريّة استنادا لما يسمّى بسياسة "خط الخطوط التسعة". ولا طالما شكّل بحر الصين الجنوبي أزمة على مدار السنوات الماضية، وبما أن هذا البحر يلعب دورا مهمّا وحيويا في قطاع التجارة العالمية، فإن الأزمات في بحر الصين الجنوبي لا تقتصر على الدول المتنازعة على السيادة الإقليمية وحسب، بل تتعدّاه إلى وجود لاعبين من خارج هذا المسطّح المائي لهم فيه مصالح حيوية وجوهرية كالولايات المتّحدة الأميريكية والاتحاد الأوروبي واليابان وأوستراليا وغيرها من الدول. و بات بحر الصين الجنوبي ساحة تتضارب وتتلاقى فيها المصالح الصينية مع مصالح الولايات المتّحدة في آن واحد، بما فيها حق الوصول إلى المياه والتجارة الحرّة وضمان حريّة الملاحة، مكافحة القرصنة، النشاطات العسكريّة في المنطقة الاقتصادية الخالصة للصين، والتنافس العسكري وإسقاط القوة في البحر. ولا يمكن فصل العلاقات الصينية الأميريكية في بحر الصين الجنوبي عنها في المحيط الهادئ، لسببين: الأول، بحر الصين الجنوبي جزء من المحيط الهادئ، والسبب الثاني، الصين والولايات المتحدة دولتان تطلان على المحيط الهادئ. وقد أظهر الرئسان الصيني "تشي جينبينغ" والرئيس الاميريكي "باراك أوباما" خلال توليهما الرئاسة، بعداً في النظر ورؤية واسعة، من أجل تعزيز العلاقة الصينية الاميريكية إلى مستوى عال.

لذلك اعتبر بحر الصين الجنوبي، نقطة انطلاق لدراسة العلاقات الصينية –الأميريكة، التي تميّزت عن غيرها من العلاقات الدوليّة السابقة والقائمة حاليا بين الدول، بازدواجية الأوجه حيث تتمثّل هذه العلاقة الثنائية بمزايا من التنافس والتعاون على حد سواء. فيما يتعلّق بالتنافس، فإنه واضح في ما يتعلّق بالمصالح الأساسية الخاصّة بكل دولة، حيث ترى كل من الصين والولايات المتحدة أن بحر الصين الجنوبي هو من المصلحة الاساسية. إضافة إلى التنافس الإقتصادي عبر الإتفاقيتين: الشراكة العابرة للمحيط الهادئ ال TPP بقيادة الولايات المتّحدة والشراكة الإقتصادية الشاملة الإقليمية التي تنضوي تحتها الصينRCEP؛ وفي مقارنة بين عضويتي الاتفاقيتين، يلاحظ انحياز ال TPP الى الدول المتقدمة، بينما تتوجه ال RCEP الى الصين وجنوب شرق آسيا، وعكست المنافسة بين الاتفاقيتين الاقليميتين، الانقسام بين مصالح اقتصادات الدول المتقدمة والنامية في آسيا. كما عكست أيضاً، المنافسة بين الصين والولايات المتحدة على النفوذ الاقليمي. كما برز التنافس أيضاً، على الصعيد

الإستراتيجي من خلال استراتيجية "إسقاط القوة " في المنطقة، والتنافس بين القوة العسكريّة الصينية من خلال جيش تحرير الشعب الصيني وبين القوة العسكريّة الاميريكية بقيادة اسطول المحيط الهادئ.

تتعدّد فرص التعاون بين الصين والولايات المتحدة، وبالفعل هناك شبكة غنية من الآليات والمشروعات الثنائية على صعيد التعاون بين هاتين القوّتين العظميين. وبالرغم من وجود عنصر التنافس، الّا أن هذا الأمر لم يمنع من أن يكون للتعاون دور مهمّ في العلاقات الثنائية بين الدولتين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ انعكست بطبيعتها على العلاقات الثنائية في بحر الصين الجنوبي، لاسيّما مع دخول الصين مرحلة جديدة من النمو الاقتصادي وتمحور الولايات المتحدة نحو آسيا. وتمحور التعاون بين الدولتين حول عدّة مجالات منها: المجال العسكري وبناء معايير الثقة العسكريّة المتبادلة وما تبعها من توقيع لمذكّرة تفاهم لتنظيم اللقاءات البحريّة بالإضافة إلى الإتصالات العسكريّة_العسكريّة الثنائية والسعي لبناء الثقة العسكريّة المتبادلة لتجنّب النزاعات والإصطدامات بين المكونات العسكريّة التابعة للدولتين في بحر الصين الجنوبي. بالاضافة إلى دور الحوار الأمني الاستراتيجي كمنتدىً مهمّاً يجمع القادة المدنيين والعسكريين من كلا الجانبين لمناقشة القضايا العالقة. كما استحوذت رابطة دول جنوب شرق آسيا أو ما يعرف بآسيان، على أهمية كبيرة في تسهيل التعاون بين الدولتين الكبيرتين حول القضايا الإقليمية الشائكة من خلال المنتديات الخاصة بهذه المجموعة الدوليّة، حيث ترأستها الصين والولايات المتحدة. إلا أنه وبالنظر الى هذه الديناميكية ، قد تكون تفضيلات السياسة التجارية لدول "آسيان" ما بين ال TPP وال RCEP، أكثر عرضة للخطر، اذ قد يؤدي الانضمام الى أي من الاتفاقيتين إلى الاشارة إلى ولاءاتها الجيوسياسية بين القوتين العظمتين في المنطقة، وبالتالي إن أي خيار قد يساهم في كسب تأييد أحدهما على حساب العلاقات مع الطرف الآخر. كما ساهمت "ريمباك" RIMPAC في تحقيق التعاون بين كافة الدول المتشاطئة على المحيط الهادئ بما فيها الصين، لاسيما أن الولايات المتّحدة هي من تقوم بهذا النشاط، وأتيح المجال للمشاركة الصينية والأميريكية وغيرها من الدول في أكبر المناورات البحرية في العالم، التي تهدف إلى توفير فرصة تدريبية فريدة من نوعها، تساعد المشاركين على تعزيز والحفاظ على العلاقات التعاونية التي تعتبر حاسمة لضمان سلامة الممرات البحرية والأمن في المحيطات.

شكّل النموذج الجديد من العلاقة بين الدول الكبرى الذي طرحه الرئيسان الصيني تشي" والأميريكي "أوباما" عام 2013، نموذجا جديداً في العلاقات الدوليّة، يقوم على أساس الإحترام المتبادل للمصالح الخاصة بكل دولة، والسعي إلى تحقيق التعاون بين الدولتين، وتحقيق النتائج المربحة لكلا الدولتين وشعبهما والعالم ككل. ففي الوقت

الذي لا تزال هناك شكوكاً حول ما إذا كانت الصين والولايات المتحدة يمكن أن يطورا هذا النموذج في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، نجحت الدولتان في تحقيق التعاون في المنطقة ولاسيما في المجالات المتنافَس عليها، كالمجال العسكري والاقتصادي.

بحثا عن نموذج جديد من العلاقة بين الدول الكبرى بين الصين والولايات المتّحدة، من المهم بناء مزيد من الثقة المتبادلة وتقليل عجز الثقة بين البلدين. ويشكّل الإفتقار إلى الثقة الإستراتيجية أو عجز الثقة عقبة رئيسية أمام بناء علاقات استراتيجية تعاونية مستقرّة بين الصين والولايات المتّحدة. تميّز هذا النموذج بمجموعة من الرؤى والمبادئ، تقوم على الاحترام المتبادل من خلال قبول الولايات المتحدة للنمو السلمي للصين من جهة، وقبول الصين لدور الولايات المتحدة كوجود مستقر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، من جهة أخرى. كما تميّز النموذج بمبدأ التعاون القائم على المصالح المتبادلة والمنفعة المتبادلة، من خلال العمل سويا لادارة مجالات الخلاف او النزاع حتى لا تقوض فرص التعاون والتحول نحو مواجهة او صراع.

لذلك، لا بد من أن تسعى الدولتان لإيجاد طرق جديدة لربط نواياهما الإستراتيجية بشكل أفضل. كما يجتمع قادة الصين والولايات المتّحدة مرّتين أو ثلاث مرّات كل عام على هامش الإجتماعات الدوليّة مثل أبيك وقمّة شرق آسيا. إضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون بين الزعيمين اجتماعات أطول وأكثر عمقا كل عام، ويمكن أن تكون هذه الإجتماعات الأكثر عمقا هي الإجتماعات المتبادلة لرأس المال والإجتماعات الغير رسميّة التي تعقد في بيئة سليمة مثل اجتماع أوباما–تشي في السانيلاندز في كاليفورنيا عام 2013، التي تمكّن خلالها الرئيسان من إجراء محادثة طويلة ومعمّقة وفهم أفضل للطرف الآخر وللأجندة الإستراتيجية المختلفة. كذلك يجب على الصين والولايات المتّحدة أيضا استخدام آليات الحوار المختلفة بشكل أفضل لإنتاج مزيد من الثقة المتبادلة. وهناك الآن أكثر من ستّين آلية حوار على مستويات مختلفة بين الصين والولايات المتّحدة، وتشمل الحوار الإستراتيجي والإقتصادي والمشاورات حول آسيا والمحيط الهادئ بالإضافة إلى اجتمعات رؤساء الدول في أبيك APEC وقمّة شرق آسيا ومجموعة العشرين. حافظت الصين والولايات المتّحدة على تواصل وثيق حول مجموعة واسعة من القضايا على مدار السنوات، ومن المهم وجود مثل هذا النوع من الحوارات الصريحة والبنّاءة. ومع ذلك، قد لا تساعد الحوارات ذاتها في إحراز تقدّم في تحسين فهم وجهات نظر الطرف الآخر واحترامها، كما أنها لن تؤدّي إلى الثقة والوثوق في العلاقة. فجودة هذه الحوارات أكثر أهمية من الكميّة، ويجب على بكين وواشنطن الإستفادة بشكل أفضل من آليات الحوار المختلفة للحصول على مزيد من الثقة المتبادلة.

اعتبر النموذج الجديد للعلاقة الثنائية بين الصين والولايات المتحدة، القائم على عدم المواجهة، والاحترام المتبادل والتعاون المربح للجانبين، في صميم المصالح الأساسية للبلدين، خاصة مع تزايد ترابط الدولتين اقتصاديا وماليا وتجاريا خاصة وأن كلاهما في شبكة المنظمات الدوليّة، مثل منظمة التجارة الدوليّة، وأبيك، وقمة شرق آسياومجلس الأمن التي توفر سبلاً لحل النزاعات الديبلوماسية أو الاقتصادية أو التجارية دون الحاجة الى اللجوء الى المواجهة او القوة العسكريّة. فأي لجوء الى القوة العسكريّة سيكون هزيمة ذاتية، لأنه سيهدد العلاقة الاقتصادية والتجارية والمالية التي يعتمد عليها ازدهار البلدين. وليس من المستغرب، مع استمرار الصين في الظهور كقوة عالمية، قد يكون هناك بالفعل تقارب تدريجي في المصالح بين البلدين وقد تصبح القضايا التي كانت مصدرا للانقسام والنزاع، أساساً للتعاون.

حازت القضايا البحرية أهمية متزايدة في العلاقات الصينية_الأميريكية، وكذالك في الشؤون العالميّة. ويوفّر النموذج الجديد من العلاقة بين الدول الكبرى فرصة لكل من الصين والولايات المتّحدة للنظر في القضايا الأمنية البحريّة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وكلتا الدولتان تتحمّلان المسؤولية في الحفاظ على السلام والإستقرار في المجال البحري: فبينما ترتفع الصين في المكانة الديبلوماسية والإقتصادية والعسكريّة في السياسة العالمية، فإنها تتحدّى بشكل لا لبس فيه الولايات المتّحدة منذ زوال الإتحاد السوفياتي. وخلال هذا الإرتفاع غير المسبوق، يمكن أن تدور العلاقات بين الصين والولايات المتّحدة على امتداد سلسلة متّصلة من التعاون والمنافسة والصراع، مما يجعل العديد من المصالح العالمية المتداخلة معقّدة ومتنازع عليها وذات أهمية حاسمة لبقية العالم. وقد تكون المنافسة غير المنظّمة على أي من هذه المصالح مؤثّرة على الإستقرار الإقليمي والعالمي.

ومع ذلك، فإن العلاقة المتبادلة والمتطورة ليست بأي حال مستقرّة دائماً؛ فقد لوحظ في جميع أنحاء المحيط الهادئ، أن العناصر التنافسية وحتى المتضاربة بين الصين والولايات المتحدة، آخذة في الارتفاع بالتوازي مع القائمة المتزايدة للتعاون القائم والمحتمل بين الجانبين. واذا لم يتم ادارة المنافسة في إطار استراتيجي متبادل ورؤى واضحة متبادلة، فان تلك المنافسة لا سيما غير الخاضعة للتنظيم، ستسود على العلاقة الثنائية بأكملها، مما يؤدّي إلى تقليص الجهود التعاونية. مما لا شك فيه، أن الدولتان تريدان تجنّب النزاعات، وتعملان على بناء علاقة جديدة قائمة على التعاون المربح للجانبين. وفي حال تم اتباع هذا النموذج الجديد من العلاقة بين القوى الكبرى بشكل صحيح، فإنه سيعزز بالتأكيد العلاقة الثنائية بين الصين والولايات المتحدة، لمصلحة المنطقة والعالم. الا أن الأمر لم يمنع الكتّاب والباحثين من الخوف من حصول نزاع بين الدولتين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

ولكن، هناك العديد من الأسباب التي تؤدّي بالصين والولايات المتّحدة الى تجنّب وقوع نزاع بينهما في بحر الصين الجنوبي، لأن الأمر سيؤدّي إلى كارثة ليس فقط على المستوى الإقليمي فحسب، بل على المستوى الدولي أيضا في ما يتعلّق بالتجارة والإقتصاد العالميين. لذلك، لن يكون النزاع لا في مصلحة الدول المتنازعة في بحر االصين الجنوبي ولا في مصلحة الصين والولايات المتّحدة، حيث تشترك جميع البلدان التي تدير التجارة عبر البحار في مصلحة ضمان حريّة الملاحة وسلامة الشحن التجاري في بحر الصين الجنوبي.

أخيرا وليس آخرا، ما هي العواقب التي قد تنتج عن قرار الرئيس الجديد للولايات المتّحدة ترامب بالإنسحاب من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ في أوائل عام 2018؟ وهل يعني هذا الإنسحاب أفول الدور الإقتصادي الأميريكي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؟ وهل أن قرار الإدارة الأميريكية الحالية بتغيير اسم القيادة الأميريكية للمحيط الهادئ USPACOM إلى اسم القيادة الأميريكية للهند والمحيط الهادئUSINDOPACOM، يعني انسحابه جزئيا من منطقة المحيط الهادئ والتوجّه أكثر إلى منطقة المحيط الهندي آخذة في الإعتبار الأهمّية المتزايدة للهند في المنطقة؟ أو أن هذه التغييرات في السياسة الأميريكية تدور بطريقة أو بأخرى تجاه استراتيجية جديدة لاحتواء الصين؟ بشكل أو بآخر مجرّد احتواء أميريكي للصين ؟ وفي ظل العقوبات الاميريكية التجارية على الصين، وردّ الصين برفع الضرائب على الواردات الاميريكية التي تقدّر بالمليارات، وبالطبع هذا لم يعد بالفائدة على الولايات المتحدة وبالتالي ظهور تحوّل في موقف الدولة الأخيرة من التصعيد في العقوبات إلى إعلان المفاوضات مع الصين لمعالجة القضايا التجارية العالقة: هل هذا دليل واضح على مدى تأثير العلاقة الاقتصادية القائمة بين الصين والولايات المتحدة على العلاقة الثنائية وادارة الازمة وتجنب النزاع؟ بعد مشاركة الصين في مناورات "ريمباك" في عامي 2014 و 2016، قرّرت الولايات المتحدة في أيار من عام 2018، سحب دعوة كانت قد وجّهتها إلى الصين للمشاركة في تدريبات عسكرية في المحيط الهادئ، احتجاجاً على عسكرة الصين للجزر المتنازع عليها، واعتبرت الصين أن هذا القرار "غير بنّاء": وعليه، هل يشكّل القرار الأميريكي برفض مشاركة الصين في "ريمباك" انتهاكاً لجوهر العلاقات الصينية الأميريكية في ما يتعلّق بمبدأ التفاهم المتبادل بين الصين والولايات المتحدة؟

قائمة المراجع

المراجع باللغة الأجنبية

المؤلّفات

- Anne-Marie Brady, ***Looking North Looking South***, World Scientific publishing co, Singapore, 2010.
- Anthony H. Cordesman and Joseph Kendall, ***Chinese Strategy and Military Modernization in 2016 A comparative Analysis***, CSIS, December 5, 2016.
- Bader A. Jeffrey, ***Obama and china's rise:An insider's Account of America's Asia Strategy***, Brookings Institution Press, Washington DC, 2012.
- Bateman Sam &Emmers Ralf, ***Security and International Politics in the South China Sea***, Routledge,USA, 2009.
- Bonnie Glaser, ***Armed clash in the south china sea***, Council on Foreign Relations, New York, 2012.
- Caceres Sigfrido Burgos, ***China's Strategic Interests in the South China Sea Power and Resources***, Routledge, New York, 2011.
- Clarence Bouchat, ***the Paracel Islands and U.S interests and approaches in the South China Sea*** ,UNITED STATES Army war college press, USA , 2014.
- Clarence J. Bouchat , ***U.S. Landpower in The South China Sea***, SSI and U. S. Army War College Press, Carlisle, 2017.

- David C. Gompert, ***Seapower and American Interests in the Western Pacific*** , RAND Corporation, 2013.
- David Green Jay,***the Third Option For The South China Sea***, Hult international Business School,U. S. A, 2016.
- David C. Gompert, Hans Binnendijk and Bonny Lin, ***Blinders,Blunders and Wars***, Rand Corporation , s. l, 2014.
- Eric Heginbotham, Michael Nixon, Forrest E. Morgan, Jacob L. Heim, Jeff Hagen, Sheng Li, Jeffrey Engstrom, Martin C. Libicki, Paul DeLuca, David A. Shlapak,David R. Frelinger, Burgess Laird, Kyle Brady and Lyle J. Morris, ***The U. S-China Military Scorecard***, Rand Corporation, s. l. , 2015.
- Hui Lu, Charlene Rohr, Marco Hafner and Anna Knack, ***China Belt and Road Initiative Measuring the impact of imptroving transport connectivity on international trade in the region- proof-of- concept study***, Rand Corporation, UK, 2018.
- James Kraska, ***Maritime Power and the Law of the Sea***, Oxford University Press, New York, 2011.
- Jonathan Spangler Dean,Karalekas and Moises Lopes de Souza, ***entreprises ,localities , people and policy in the south china Sea beneath the surface***, Springer, 2018.
- Li Mingjian and Kalyan M. Kemburi, ***New Dynamics in US-CHINA Relations Contending for the Asia-Pacific***,Routledge. ,New York,2015.
- Lo Chi-kin, ***China's Policy towards territorial Disputes The case of South China Sea***, Taylor & Francis e-Library, 2005.
- Lyle Goldstein, ***Meeting China HalfWay How to defuse the U. S china rivalry*** , Georgetown University Pree, United states of America, 2015.

- Lynn E. Davis, Stacie L. Pettyjohn, Melanie W. Sisson, Stephen M Worman. and Michael J. McNerney, ***U. S. Overseas Military Presence***, Rand Corporation, 2012.
- Michael D. Swaine; Luo Yuan; Rachel Esplin Odell; Liu Xiangdong, **U. S – *China security perceptions survey Findings and implications,*** Carnegie Endowment For International Peace and China Strategic culture Promotion Association , Washington, 2013.
- Patrick Cronin, ***Cooperation from Strength the United States China and the South China Sea***, Center for A New American Security, Washington , January 2012.
- Paul D. Gewirtz, ***Limits of law in the South China Sea***, Center for East Asia Policy Studies at Brookings, 2016.
- Peter kien-hong Yu, ***Ocean Governance , Regimes and the south China Sea Issues A one dot theory Interpretation***, Springer, Singapore, 2015.
- Robert G. Sutter, Michael E. Brown, Timothy JA Adamson, Mike M. Mochizuki, and Deepa Ollapally, ***Balancing acts: The US rebalance and Asia-Pacific stability***, The George Washington University and Sigur Center for Asian Studies, 2013.
- Roger Cliff, Phillip C. Saunders, Scott Harold, ***New Opprtunities and Challenges for Taiwan's Security,Conferences Proceedings***, National Defense Research Insitute, Rand Corporation,Pittsburgh, 2011.
- Ron Huisken, ***Rising China***, ANU Press, s. l. , 2009.
- Saloni Salil, ***China's Strategy int the South China Sea Role of the United States and India***, Kalpana Shukla, New Delhi, 2012.

- Secretariat, A. S. E. A. N. "***ASEAN Economic Community Chart book 2016***, Jakarta, 2016.
- Shicun Wu and Keyuan Zou, ***Maritime Security in The South China Sea***, MPG Books Group, UK, 2009.
- Stephen McGlinchey, Rosie Walters and Christian Scheinpflug, ***International relations Theory***, E-INTERNATIONAL RELATIONS PUBLISHING, ENGLAND,2017.
- Suisheng Zhao, ***China-U. S. Relations Transformed***, Routledge taylor & Francis Group,USA, 2008.
- Truong Thuy Tran, ***The South China Sea Towards A Region Of Peace, Security And Cooperation***, The Gio publisher, Vietnam,2011.

الدوريّات والدراسات والمقالات

- Apriwan, " The securitization of Enivironmental Issues in Southeast Asia", in **Andalas Journal of International Studies,** Volume 1, No. 1, May 2012.
- Blanco Lucio Pilot III," Balancing The U. S rebalance ", in **CHINA&US FOCUS DIGEST ,** Vol 10, May 2016.
- C. H. Tung, " Staying the Course : maintaining momentum in U. S –China Relations"**,in CHINA&US FOCUS DIGEST ,** Alan Wong**,** Vol 10, May 2016
- Carlyle A. Thayer,"recent developments in the south china sea:grounds for cautious optimism?", RSIS Working Paper, No. 220, **Nanyang technological University,** Singapore, 2010
- Carlyle Thayer,"South china sea:Prospectrs for Armed conflict", in **Thayer Consultancy ,** June 28, 2011.

- Christopher Roberts," The South China Sea ,Beijing's Challenge to ASEAN and UNCLOS and the Necessity of A New Multi-tiered Approach", in **S. Rajaratnam School Of International Studies ,** N0. 307, Singapore, August 2017.
- David W. Barno, l Nora Bensahe and Travis Sharp,"Pivot But Hedge: A Strategy for Pivoting to Asia while Hedging in the middle East",in **Foreign Policy,** Elsevier, Spring 2012.
- Evan A. Feigenbaum, and Robert A. Manning. "A tale of two Asias: in the battle for Asia's soul, which side will win—security or economics. " Foreign Policy , October 31, 2012. Available at : https://foreignpolicy. com/2012/10/31/a-tale-of-two-asias/#
- Feng Zhang, "Chinese Thinking on the South China Sea and the future Of Regional Security",in **Political Science Quarterly,** Vol 132, No 3, 2017.
- Fravel M. Taylor, "China's Strategy in the south china sea ",in **Contemporary Southeast Asia,** Vol. 33, No. 3, 2011.
- Graham Euan,"Southeast Asia in the U. S Rebalance :Perceptions from a divided Region", in **Journal of International and Strategic Affairs,** No. 3, December 2013
- Hugh Stephens,"After the death of TPP, what Happens Next ?", in **CHINA&US FOCUS DIGEST ,** Vol 12, December 2016.
- Jeffrey Bader, Kenneth Lieberthal and Michael McDevitt, "Keeping the south china sea in perspective", in **The Foreign Policy Brief,** Brookings, August 2014.

- Jiemian Yang, Yuqun Shao and Chunsi Wu, “Coexploring and Coevolving constructing a New Model of Major Power relationship between China and The United states”, in **China-US relations,** February, 2014.
- Kelsey Broderick, ”Chinese Activities in the South China sea implications for the American Pivot to Asia “, **Project 2049 Insitute,** May 2015.
- Ku Minseon, “ The Motives and Effects of China’s “New Model of Major Power Relations” in China-U. S. Relations, in **Journal of International Relations and Foreign Policy,** Vol. 3, No. 1. , June 2015.
- Lou Chunhao ,”US-India-China Relation in the Indian Ocean: A Chinese Perspective , in **Strategic Analysis,** Routledge , , 36:4, 2012.
- Marianne Peron-doise, the south china sea: a maritime geography of latent conflictuality, research paper No: 44, **IRSEM**, December 2017, p.4.
- Mark Rosen E. , ”philippine claqims in the south china sea: A legal Analysis”, in **Center for Naval Analysis,** August, 2014.
- Mark Anthony M Velasco. ,”Philippines – China Relations : the South china Sea Claims”, in **Asia Pacific Journal of Multidisciplinary Research**, Vol. 2, No. 6, 2014.
- Mendis Patrick,”How Washington ‘s Asia pivot and the TPP can benefit sino-American relations”, in **East Asia Forum,** 6 March 2013, pp. 2-3. Available at : http://www. eastasiaforum. org/2013/03/06/how-washingtons-asia-pivot-and-the-tpp-can-benefit-sino-american-relations/
- Michael McDevitt, "The South China Sea: Assessing US Policy and Options for the Future. ", CNA Occasional Paper, 2014.
- Michele Ruta, Matias Herrera Dappe, Somik Lall, Chunlin Zhang, Erick Churchill, Cristina Costantinescu, Mathilde Lebrand and Alen Mulabdic,International bank for reconstruction and development, ***Belt and***

Road economics opportunities and risks of transport corridors, The World Bank, Washington, 2019.

- Mikkal E. Herberg, "The Role of Energy in Disputes over the South China Sea", in **Maritime Awareness Project Analysis,** June 2016.
- Paul Gewirtz, "Limits of Law in The South China Sea", in EAST ASIA POLICY NUMER 8, **The Brookings institution: Center for East Asia Policy Studies ",** May 2016
- Ralph A. Cossa and Brad Glosserman, "Regional Overview :US profile Rises, China Image Falls, North Korea Changes", **Comparative Connections,** Vol12, No. 3,Hawaii,October 2010.
- Saljit Singh, "China's white paper on security cooperation in the Asia-Pacific Region and Chinese Grand Strategy", in **ISEAS Perspective,** No. 22, Singapore
- Shicun Wu, "Gains and losses for U. S in south china Sea", in **CHINA&US FOCUS DIGEST ,** vol 7, July 2015.
- Stewart Taggart," A South China Sea Alternative To Coop-Frontation ",**CHINA &US FOCUS DIGEST,** Vol3, October 2014
- Sutter Robert, " China-Southeast Relations:Trade Agreement Registers China's Prominence", in **Comparative Connections,** Vol. 12, No. 1, Hawaii, April 2010
- Tom Mitchell," Xi's China: smothering dissent", in **Finacial Times,** July 27,2016. Available at : https://www. ft. com/content/ccd94b46-4db5-11e6-88c5-db83e98a590a
- Wu Shicun, "Is The Nine-Dash Line in the South China Sea legal ? ", in **CHINA & US Focus Digest**, Vol 1 , April 2014.

- WU Xinbo, " Cooperation, Competition and shaping the Outlook: The United States and China's neighbourhood Diplomacy ", in **International Affairs,** Vol. 92, No. 2. , John Willey and Sons Ltd, Uk, 2016
- Zhang Ping,"staying a steady course ", in **CHINA&US Focus Digest,** vol 10, May 2016.
- Zhao Suisheng," A NEW MODEL OF GREAT POWER RELATIONSHIP AND CHINA-US COMPETITION IN THE ASIA PACIFIC", **Analysis,** ISPI, No. 211, November 2013.
- Zhu Zhiqun and Fu Rong Courtney,"US-China Strategic and economic Dialogue 2010", **East Asian policy,** Vol2, No. 3, Jul/sep 2010.
- Campbell Caitlin and Murray Craig ,"China seeks a "New Type of MajorCountry Relationship" with the United States", **U. S-China Economic and Secutiry Review Commission** , Staff Research Backgrounder, june25, 2013.
- Gordan Chang, " Hillary Clinton Changes Changes: America's China Policy", in **Forbes, J**uly 28, 2010. Available at : https://www. forbes. com/2010/07/28/china-beijing-asia-hillary-clinton-opinions-columnists-gordon-g-chang. html#24dee8da50c7
- Project Team :East-West Center in Washington and US-ASEAN Business council, ASEAN Matters For America", in **EAST-WEST CENTER,** 2017.
- Shintaro Hamanaka, "Trans-Pacific Partnership Versus Regional Comprehensive Economic Partnership: control of membership and Agenda setting", **ADB working paper series on regional economic integration,** No.146, December 2014.

- Aaron L. Connelly, Report : Southeast Asian Perspectives on US-China Competition, **Lowy Institute and Council on Foreign Relations**, August 2017.
- Asian Development Bank , Report: **" Asian Economic Integration Report 2016: What Drives Foreign Direct investment in Asia and the Pacific ?"**,Philippines , 2016.
- Mark E. Manyin, Stephen Daggett, Ben Dolven, Susan V. Lawrence, Michael F. Martin, Ronald O'Rourke, and Bruce Vaughn, CRS report for Congress, "Pivot to the Pacific? The Obama administration's rebalancing toward Asia. ", LIBRARY OF CONGRESS WASHINGTON DC , CONGRESSIONAL RESEARCH SERVICE, 2012.
- Mark E. Redden and Philip C. Saunders, "Managing Sino-U. S. Air and Naval Interactions: Cold war Lessons and New Avenues Approach", **China Strategic Perspectives**, No. 5, September 2012.
- Nargiza Salidjanova, and Koch-Weser Iacob, China's Economic Ties with ASEAN: A Country-by-Country Analysis. US-China Economic and Security Review Commission, Staff Research Report, 2015.
- Rudy DeLeon, and Yang Jiemian , **US-China Relations: Toward a New Model of Major Power Relationship**, Center for American Progress, 2014.
- Sarah O. Ladislaw, Maren Leed and Molly A. Walton**, "New Energy New Geopolitics"**, A report of the CSIS Energy and National Security Program and the Garold Brown Chair in Defense Policy Studies, **Center For Strategic and International Studies,** Rowman & Littlefield, NEWYORK, June 2014.
- Transboundary Waters Assessment Programme (TWAP)**, Report:** "**Large Marine Ecosystems: Status and Trends"**, Summary for Policy Makers,

United Nations Environement Programme,IOC-UNESCO and UNEP, vol. 4, Nairobi, 2016.

- فرانسوا غودمو, تقرير بعنوان:" العلاقات الصينية-الأميريكية: الجذور التاريخية و المستقبل الغامض"، **مركز الجزيرة للدراسات**،27تشرين الاول 2013.
- ميلر بركشاير: ترجمة كريم الماجري,تقرير بعنوان : " بحر الصين الجنوبي : بؤرة الصراع القادم "،**مركز الجزيرة للدراسات** ، حزيران 2016.
- دراسة بعنوان , " US-CHINA Economic Relations in the next ten years: towards deeper engagement and mutual benefit", مجموعة من الباحثين, **CHINA-UNITED STATES EXCHANGE FOUNDATON** , HONG KONG,MAY 2013.

التقارير الرسمية

- "Department of Defense Report, "Asia-Pacific Maritime Secutity Strategy: Achieving U. S. National Secutity objectives in a changing Environment2015. Available at : https://www. defense. gov/Portals/1/Documents/pubs/NDAA%20AP_Maritime_SecuritY_Strategy-08142015-1300-FINALFORMAT. PDF
- Hillary Rodham Clinton Secretary of State,"Remarks at Press Release Availibility ", Hanoi,Vietnam:National Convention Center, July 23, 2010, Available from : https://2009-2017. state. gov/secretary/20092013clinton/rm/2010/07/145095. htm
- Kenneth S. Fu, **report: The Asia –Pacific Rebalance: U. S. – China Military-to-military Confidence-Building Measures**, U. S Army War College, Carlisle Barracks, 15-4- 2014.
- Mark Kjorness: Lieutenant Colonel,"U. S. – China Military Relations : Unstable, But Not Impossible", **Distribution Statement:U. S. Army War College , Strategy Research Project,** Carlisle Barracks, Pennsylvania,2011.

- **National Security Strategy** , Barack Obama Administration,The White House Washington,May 2010,p. 11. available at : http://nssarchive. us/national-security-strategy-2010/
- Office of the Secretary of Defense, ANNUAL REPORT TO CONGRESS, **Military and Security Developments. Involving the People's Republic of China 2015**, Generated on April 2015. Available at : https://www. defense. gov/Portals/1/Documents/pubs/2015_China_Military_Power_Report. pdf
- Remarks By TOM Donilon, National Security Advisor to the President:"The United States and the Asia-Pacific in 2013",**The White House Office of The Press Secretary ,** The Asia Society, New York, March 11,2013. Availabkle at : https://obamawhitehouse. archives. gov/the-press-office/2013/03/11/remarks-tom-donilon-national-security-advisor-president-united-states-an
- Samuel J. Locklear, III Commander US Pacific Command, "A shared future for US-China Security Relations", Presented to the National Committee for US China Relations, New York , 21 May 2013. Available at : http://www. pacom. mil/Media/Speeches-Testimony/Article/565144/video-admiral-samuel-j-locklear-iii-at-national-committee-on-us-china-relations/
- The Divesified Employment of China's Armed Forces ",**Information Office of the State Council**, The people's Republic Of China , April 2013,Beijing. http://english. gov. cn/archive/white_paper/2014/08/23/content_281474982986606. htm

المواقع الكترونية

- www.Apec.org الموقع الرسمي لمنتدى التعاون الاقتصادي في آسيا و المحيط الهادئ

- Federation of American Scientist ,the Agreement in details Available at : https://fas. org/nuke/control/sea/text/us-china98. htm
- United States & ASEAN, **,https://www. usasean. org/why-asean/united-states-and-asean**
- John Kerry,"Joint Press Availabilitywith the Vietnamese deputy prime minister and foreign minister Pham Binh Minh",**Secratey of State**,government guest house, Hnaoi,
- Vietnam,December 16,2013. https://2009-2017. state. gov/secretary/remarks/2013/12/218747. htm
- Secretary of State Hillary Clinton, July 23, 2010, Hanoi, Vietnam https://2009-2017. state. gov/secretary/20092013clinton/rm/2010/07/index. htm
- US energy information administration EIA https://www. eia. gov/todayinenergy/detail. php?id=33592&src "Almost 40% of global liquefied natural gas trade moves through the South China Sea
- South china sea : Overviewhttps://www. eia. gov/beta/international/regions-topics. cfm?RegionTopicID=SCS
- Remarks by President Obama to the Australian Parliament , **The White House :Office of the Press Secretary ,** Nonember 17,2011. https://obamawhitehouse. archives. gov/the-press-office/2011/11/17/remarks-president-obama-australian-parliament
-
- Willet Colin, Deputy assistant secretary of State for Multilateral Affairs, U. S. Department of State, **"South China Sea Maritime Disputes"**, a Statement before the House Armed Services Committee, Sea power and Projection

Forces Subcommittee and House Foreign Affairs Committee Subcommitte on Asia and the Pacific , July 7,2016. Available at : https://docs. house. gov/meetings/AS/AS28/20160707/105160/HHRG-114-AS28-Wstate-WillettC-20160707. pdf

https://www. eia. -gov/beta/international/analysis_includes/regions_of_interest/South_China_Sea/south_china_sea. pdf

- Information Office of the State Council of the People's Republic of China, Dcember 2006. http://www. china. org. cn/english/features/book/194485. htm
- "The Divesified Employment of China's Armed Forces ",**Information Office of the State Council**, The people's Republic Of China ,April 2013,Beijing. http://english. gov. cn/archive/white_paper/2014/08/23/content_281474982986606. htm
- "First US Marines Fly in to Darwin", ABC News, 4 April 2012, Available at : http://www. abc. net. au/news/2012-04-04/marines-arrive-in-darwin/3931308
- Remarks by Secretary Panetta at la Shangri la dialogue in Singapore,Secretarty of Defense Leon E. Panetta, june 2,2012. Available at : http://archive. defense. gov/transcripts/transcript. aspx?transcriptid=5049
- Bao Li,"US, China to establish Military Dialogue", **VOA News**, June 13,2015, available at : https://www. voanews. com/a/united-states-china-sign-deal-on-military-dialogue/2820468. html
- السفارة الصينية في http://www. fmprc. gov. cn/ce/cejo/ara/zt/zt1/t1361788. htm المملكة الأردنية الهاشمية وو بينغ بينغ,مبادرة "الحزام و الطريق " وعلاقات الصداقة والتعاون بين الصين و الدول العربية ,مدير مركز دراسات الثقافة العربية الاسلامية بجامعة بكين,10\5\2016

- Written Testimony of Hilary Clinton , Secretary U. S Departement Of State Senate Foreign Relations Comitte,May,23,2012. available at : https://www. foreign. senate. gov/imo/media/doc/REVISED_Secretary_Clinton_Testimony

Glaser, Bonnie S. *Armed Clash in the South China Sea*. New York: Council on Foreign Relations, 2012.

- Wu Jianmin, New Zeland contemporary China Research Centre, New Zeland contemporary conference on comtemporary China: “China –US Relations in Global Perspective”, Wellington, New Zeeland , New Zeland contemporary China Research Centre, 8-9 October 2015, p. 1

لائحة الصور

صورة رقم 1:خريطة مجموعة جزر باراسيل وسبراتلي.

المرجع: http://vietnamveterannews.com/wp-content/uploads/2016/01/519.jpg

صورة رقم 2: تجارة الغاز الطبيعي المسال في بحر الصين الجنوبي

المرجع: الموقع الرسمي على شبكة الانترنيت لوكالة الطاقة الأميريكية www.eia.gov

صورة رقم 3: تجارة النفط الخام عبر بحر الصين الحنوبي.

المرجع: الموقع الرسمي على شبكة الانترنيت لوكالة الطاقة الأميريكية www.eia.gov

صورة رقم 4: مصادر الطاقة المحتملة في بحر الصين الجنوبي.

المرجع: Green Jay David,***the third option for the South China Sea***, Hult international Business School,U. S. A,2016, p. 62.

صورة رقم 5: خريطة لمجموعة جزر باراسيل وسبراتلي في بحر الصين الجنوبي

المرجع: https://www.mapsisland.com/maps/asia/paracel-islands/detailed-political-map-of-paracel-islands-and-spratly-islands

صورة رقم 6: مقارنة التنوع البيولوجي في جنوب شرق آسيا، الحاجز المرجاني العظيم ومناطق الكاريبي.

المرجع: Sustainable Development Strategy for the Seas of East Asia, PEMSEA, partnership in environmental management for the Seas of East Asia, 2003, p. 52.

صورة رقم 7: الشعاب المرجانية في جنوب شرق آسيا هي من بين الأكثر انتاجا في العالم.

المرجع: موقع الكتروني تابع لوزارة الخارجية الأميريكية share.america.gov

صورة رقم 8: خريطة توضح المطالبات البحرية الإقليمية المتداخلة في بحر الصين الجنوبي.

المرجع: www.southchinasea.org صورة رقم 7: المطالبات البحرية للدول المتنازعة في بحر الصين الجنوبي .

صورة رقم 9: الانفاق العسكري لعدد من دول جنوب و شرق آسيا.

المرجع: http://www. sipri. org/research/armaments/milex/milex_database

صورة رقم 10: تظهر الصين محاطة ب 14 دولة من الجنوب والشرق.

المرجع: The Asia Pacific Journal available at: https://apjjf. org/-Mark-Selden/3422/article. html

صورة رقم 11: التجارة الصينية مع الدول الآسيوية.

المرجع: وزارة التجارة الصينية على الموقع التالي:http://english.mofcom.gov.cn/article/statistic/lanmubb/ASEAN/201003/20100306822001. shtml

صورة رقم 12: تجارة السلع بين "آسيان" والصين.

المرجع: ASEAN Economic Chartbook 2016, p. 29

صورة رقم 13 : الميزان التجاري لآسيان الذي يظهر عجزا لصالح الصين.

المرجع: ASEAN Economic Chartbook 2016, p. 29

صورة رقم 14: خط الخطوط التسعة

المرجع: Groves Steven and Cheng Dean, A national strategy for the south china sea, in **Backgrounder**, No: 2908, April 2014, The Heritage foundation, p.4.

صورة رقم 15: خط الخطوط التسعة الصيني في بحر الصين الجنوبي

المرجع: https://www. washingtonpost. com/news/worldviews/wp/2014/05/14

صورة رقم 16: "أبور" : حزام واحد طريق واحد أو طريق الحرير

المرجع: http://www.asiannews.it/news-en/beijing/obor/summit-a-parti

صورة رقم 17: لائحة بالاقتصادات المنضوية تحت نطاق عمل "مبادرة الطريق والحزام" الصينية BRI Belt and Economic Initiative

المرجع: THE Belt and Road Initiative in the global trade, investment and finance OECD BUSINESS AND FINANCE OUTLOOK 2018, Publishing, Paris, landscape, p.9.

صورة رقم 18: أكبر خمسة عشر شركة مصنّعة للخدمات العسكريّة في العالم.

المرجع: Spangler Jonathan,Karalekas Dean and Lopes de SouzaMoises, **ENTREPRISES,LOCALITIES , PEOPLE AND POLICY IN THE SOUTH CHINA sEA BENEATH THE SURFACE,** op. cit. , p. 35.

صورة رقم 19: الإستثمارات المباشرة للولايات المتّحدة في دول آسيان.

المرجع: Project Team :East-West Center in Washington and US-ASEAN Business council,Asia Matters For America",**EAST-WEST CENTER,** 2017, p.20 .

صورة رقم 20: الاستثمارات المباشرة لآسيان في الولايات المتحدة.

المرجع: Project Team :East-West Center in Washington and US-ASEAN .Business council, Asia Matters For America", **EAST-WEST CENTER,** 2017, p.28.

صورة رقم 21: الزيارات الرسمية بين آسيان والولايات المتحدة

المرجع: https://www. usasean. org/why-asean/united-states-and-asean

صورة رقم 22 : مقارنة بين عضويتَي: ال RCEP وال TPP .

المرجع: Johnston Eric, “Japan breathes nea life into regional, non-U.S. trade pact, the japan times, jan30, 2017. Available at: http://www.japantimes.co.jp/news/2017/01/30/reference/japan-breathes-new-life-regional-non-u-s-trade-pact/#.Xb3dyx7RY0O

صورة رقم 23 : القواعد الصينية في بحر الصين الجنوبي

المرجع: Department of Defense, Military and security developments involving the People ‘s Republic of China 2016, April 2016, p. 10.

صورة رقم 24: قدرات اسقاط القوة الصينية في بحر الصين الجنوبي Chinese Power Projection Capabilities in The South China Sea

المرجع: Chinese Power Projection Capabilities in The South China Sea https://amti. csis. org/chinese-power-projection /

صورة رقم 25:القواعد الجويّة الصينية لجيش تحرير الشعب الصيني، المرتبطة بسيناريو تايوان و جزر سبراتلي

المرجع: Heginbotham Eric, Michael Nixon, Forrest E. Morgan, Jacob L. Heim, Jeff Hagen, Sheng Li, Jeffrey Engstrom, Martin C. Libicki, Paul DeLuca, David A. Shlapak,David R. Frelinger, Burgess Laird, Kyle Brady and Lyle J. Morris, **The U. S-China Military Scorecard,** Rand Corporation, s. l. , 2015, p. 138 .

صورة رقم 26: نطاق عمل القيادة الأميركية الخاصة بالمحيط الهادئ USPACOM

المرجع: الموقع الرسمي لأسطول المحيط الهادئ الأمريكي -http://www. pacom. mil/About /USPACOM/USPACOM-Area-of-Responsibility

الملاحق

ملحق رقم 1: المناطق الايكولوجية البحرية العالمية ال 64.

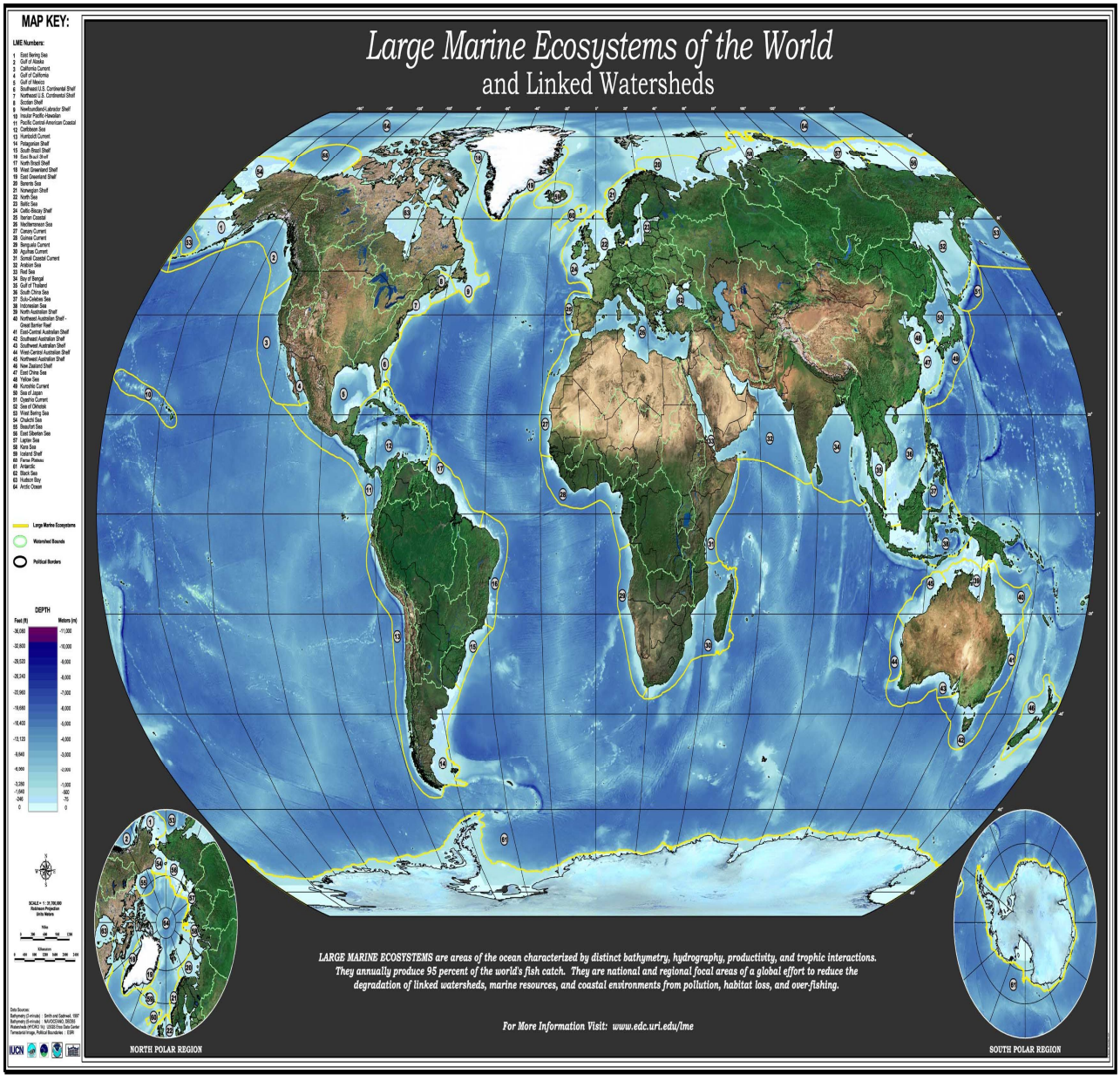

المرجع:

https://celebrating200years.noaa.gov/breakthroughs/ecosystems/lme_map.jpg

ملحق رقم 2: اعلان سلوك الاطراف في بحر الصين الجنوبي

2002 DECLARATION ON THE CONDUCT OF PARTIES IN THE SOUTH CHINA SEA

Adopted in Phnom Penh, Cambodia on 4 November 2002

The Governments of the Member States of ASEAN and the Government of the People's Republic of China,

REAFFIRMING their determination to consolidate and develop the friendship and cooperation existing between their people and governments with the view to promoting a 21st century-oriented partnership of good neighbourliness and mutual trust;

COGNIZANT of the need to promote a peaceful, friendly and harmonious environment in the South China Sea between ASEAN and China for the enhancement of peace, stability, economic growth and prosperity in the region;

COMMITTED to enhancing the principles and objectives of the 1997 Joint Statement of the Meeting of the Heads of State/Government of the Member States of ASEAN and President of the People's Republic of China .

DESIRING to enhance favourable conditions for a peaceful and durable solution of differences and disputes among countries concerned;

HEREBY DECLARE the following:

1. The Parties reaffirm their commitment to the purposes and principles of the Charter of the United Nations, the 1982 UN Convention on the Law of the Sea, the Treaty of Amity and Cooperation in Southeast Asia, the Five Principles of Peaceful Coexistence, and other universally recognized principles of international law which shall serve as the basic norms governing state-to-state relations;

2. The Parties are committed to exploring ways for building trust and confidence in accordance with the above-mentioned principles and on the basic of equality and mutual respect;

3. The Parties reaffirm their respect for and commitment to the freedom of navigation in and overflight above the South China Sea as provided for by the universally recognized principles of international law, including the 1982 UN Convention on the Law of the Sea;

4. The Parties concerned undertake to resolve their territorial and jurisdictional disputes by peaceful means, without resorting to the threat or use of force, through friendly consultations and negotiations by sovereign states directly concerned, in accordance with universally recognized principles of international law, including the 1982 UN Convention on the Law of the Sea;
5. The Parties undertake to exercise self-restraint in the conduct of activities that would complicate or escalate disputes and affect peace and stability including, among others, refraining from action of inhabiting on the presently uninhabited islands, reefs, shoals, cays, and other features and to handle their differences in a constructive manner.
Pending the peaceful settlement of territorial and jurisdictional disputes, the Parties concerned undertake to intensify efforts to seek ways, in the spirit of cooperation and understanding, to build trust and confidence between and among them, including:
a. holding dialogues and exchange of views as appropriate between their defense and military officials;
b. ensuring just and humane treatment of all persons who are either in danger or in distress;
c. notifying, on a voluntary basis, other Parties concerned of any impending joint/combined military exercise; and
d. exchanging, on a voluntary basis, relevant information.
6. Pending a comprehensive and durable settlement of the disputes, the Parties concerned may explore or undertake cooperative activities. These may include the following:
a. marine environmental protection;
b. marine scientific research;
c. safety of navigation and communication at sea;
d. search and rescue operation; and
e. combating transnational crime, including but not limited to trafficking in illicit drugs, piracy and armed robbery at sea, and illegal traffic in arms.
The modalities, scope and locations, in respect of bilateral and multilateral cooperation should be agreed upon by the Parties concerned prior to their actual implementation.
7. The Parties concerned stand ready to continue their consultations and dialogues concerning relevant issues, through modalities to be agreed by

them, including regular consultations on the observance of this Declaration, for the purpose of promoting good neighbourliness and transparency, establishing harmony, mutual understanding and cooperation, and facilitating peaceful resolution of disputes among them;

8. The Parties undertake to respect the provisions of this Declaration and take actions consistent therewith;

9. The Parties encourage other countries to respect the principles contained in this Declaration;

10. The Parties concerned reaffirm that the adoption of a code of conduct in the South China Sea

would further promote peace and stability in the region and agree to work, on the basis of consensus, towards the eventual attainment of this objective.

DONE on the Fourth Day of November in the Year Two Thousand and Two in Phnom Penh, the
Kingdom of Cambodia.

For Brunei Darussalam:
MOHAMED BOLKIAH,
Minister of Foreign Affairs
For the Kingdom of Cambodia:
HOR NAMHONG,
Senior Minister and Minister of Foreign Affairs and International Cooperation
For the Republic of Indonesia:
DR HASSAN WIRAYUDA,
Minister for Foreign Affairs
For the Lao People's Democratic Republic:
SOMSAVAT LENGSAVAD,
Deputy Prime Minister and Minister for Foreign Affairs
For Malaysia:
DATUK SERI SYED HAMID ALBAR,
Minister of Foreign Affairs
For the Union of Myanmar:
WIN AUNG,
Minister for Foreign Affairs

For the Republic of the Philippines:
BLAS F. OPLE,
Secretary of Foreign Affairs
For the Republic of Singapore:
PROF. S. JAYAKUMAR,
Minister for Foreign Affairs
For the Kingdom of Thailand:
DR. SURAKIART SATHIRATHAI,
Minister of Foreign Affairs
For the Socialist Republic of Viet Nam:
NGUYEN DY NIEN,
Minister of Foreign Affairs
For the People's Republic of China:
WANG YI,

Special Envoy and Vice Minister of Foreign Affairs

المرجع:موقع مجوعة دول جنوب شرق آسيا "آسيان". على الرابط التالي:

https://asean.org/?static_post=declaration-on-the-conduct-of-parties-in-the-south-china-sea

ملحق رقم 3: تصريح رئيس رئيس مجلس ادارة قمة شرق آسيا الحادي عشر في عام 2016.

CHAIRMAN'S STATEMENT OF THE 11TH

EAST ASIA SUMMIT

8 September 2016, Vientiane, Lao PDR

Turning Vision into Reality for a Dynamic ASEAN Community

The 11th East Asia Summit (EAS) was held in Vientiane, Lao PDR on 8 September 2016. The Summit was chaired by H.E. Thongloun SISOULITH, Prime Minister of the Lao PDR. The Summit was attended by the Heads of State/Government of ASEAN Member States, Australia, the People's Republic of China, the Republic of India, Japan, New Zealand, the Republic of Korea, the Russian Federation, and the United States of America. The Secretary-General of ASEAN was also in attendance.

We reaffirmed our commitment to the 2005 Kuala Lumpur Declaration on the Establishment of the East Asia Summit, the 2010 Ha Noi Declaration on the Commemoration of the 5th Anniversary of the East Asia Summit, the 2011 Declaration of the East Asia Summit on the Principles for Mutually Beneficial Relations, and the Kuala Lumpur Declaration on the 10th Anniversary of the EAS, which emphasized the important role of the East Asia Summit as a Leaders-led forum to discuss broad strategic, political, security, and economic issues of common

interest and concern with the aim of promoting peace, stability, and economic prosperity in East Asia.

We further reaffirmed our support for the ASEAN Community building process and reiterated the importance of ASEAN's central role in the East Asia Summit and the evolving rules-based regional architecture, through ASEAN-led processes. We reaffirmed that the East Asia Summit would continue to be an open, inclusive, transparent, and outward-looking forum that will strengthen global norms and universally recognized principles with ASEAN as the driving force, and working in partnership with other participants of the East Asia Summit. We emphasized the importance of the rule of law in international relations.

We are pleased with the progress made in the implementation of the decisions and proposals made at the 10th East Asia Summit held in Kuala Lumpur in November 2015, especially initiatives to strengthen the East Asia Summit and its work processes.

We noted with appreciation that the Committee of Permanent Representatives to ASEAN and Ambassadors of non-ASEAN EAS participating countries in Jakarta have convened two meetings since April 2016 and welcomed the establishment of the EAS Unit within the ASEAN Secretariat.

We took note of the convening of the 5th EAS Workshop on Regional Security Architecture co-chaired by the Lao PDR and China in Beijing, China on 27-28 June 2016 and the 6th EAS Workshop in 2017 in Thailand.

Priority Areas of Cooperation

We welcomed the progress made in implementing the Plan of Action (POA) to implement the Phnom Penh Declaration on the East Asia Summit Development Initiative (2015-2017) which focuses on EAS cooperation in the six priority areas, namely energy, education, finance, global health including pandemics, environment and disaster management, and ASEAN connectivity. We took note of the Progress Report of the Implementation of the POA.

Energy

We noted the progress made under the EAS Energy Cooperation Task Force (ECTF) Work Plan 2015-2016 in the work streams of Energy Efficiency and Conservation (EE&C); Biofuels for Transport and Other Purposes; and Renewable and Alternative Power Generation (RAPG). We underlined the importance of continued investments in the energy sector as well as the promotion of clean energy, such as renewable energy, energy efficiency and clean energy technology including enhancing the use of natural gas as less polluting energy. We welcomed the previous two EAS Clean Energy Forums hosted by China and ASEAN Center for Energy, and looked

forward to the 3rd EAS Clean Energy Forum.

Education

We acknowledged the conclusion of the EAS Education Plan of Action 2011- 2015 and noted the commitment as well as efforts of the EAS participating countries in the implementation of the remaining EAS projects and new ones in support of the ASEAN Work Plan on Education 2016-2020.

We welcomed the Third EAS Education Ministers Meeting (3rd EAS EMM) held on 26 May 2016 in Selangor, Malaysia and took note of the continued implementation of the 15 projects under the Plan of Action.

We noted the opening of a third school for Buddhist Studies and Comparative Religion for academic year 2016-2017 at the Nalanda University.

Finance

We reiterated the importance of financial stability in supporting economic growth by consistently monitoring risks and vulnerabilities. We expressed support for the further strengthening of the region's resilience to external shocks through continued regional financial cooperation and closer collaboration with international financial institutions. We further noted the importance of the efforts towards an enhanced SME finance system.

Global Health including Pandemics

We reaffirmed our commitment to the goal of an Asia-Pacific free of malaria by 2030, and welcomed ongoing efforts to implement proposed actions in the endorsed Asia Pacific Leaders' Malaria Elimination Roadmap, including the Flagship ASEAN- India Programme for Combating Malaria.

We reaffirmed the importance of promoting sustainable and resilient health systems and global achievement of the 2030 Agenda for Sustainable Development Goals, including universal health coverage, and recognized the public health challenges caused by infectious diseases and emerging threats including antimicrobial resistance (AMR) which underscore the human and economic losses. In this regard, we took note of Russia's initiative to organize in 2017, in the implementation of the 10th EAS Statement on Enhancing Regional Health Security relating to Infectious Diseases with Epidemic and Pandemic Potential, an EAS meeting on managing epidemics risks in the region with the aim to discuss the establishment of a working group on communicable diseases prevention and response.

Environment and Disaster Management

We welcomed the convening of the Senior Officials' Meeting for the 5th EAS Environment Ministers' Meeting (EMM) on 11 September 2015 in Kuala Lumpur, Malaysia and looked forward to the convening of the 5th EAS EMM back-to-back with the 14th ASEAN Ministers Meeting on Environment (AMME) in 2017. We also noted the convening of the 7th High Level Seminar on Environmentally Sustainable Cities (HLS- ESC) with a specific theme on Redesigning towards 2030 Agenda held on 3-4 March 2016 in Ha Noi, Viet Nam.

We expressed concern over the adverse impact climate change presents to the economic, social and environmental dimensions of all countries. We welcomed the Paris Agreement on climate change and reaffirmed the importance of taking the domestic steps necessary to join the Agreement as soon as possible and affirmed our intentions to implement countries' nationally determined contributions. We looked forward to a successful COP-22 to promote the post-Paris negotiation in

developing the modalities, procedures and guideline for the full implementation of the Paris Agreement.

We also noted that many countries support for a hydrofluorocarbons (HFC) phasedown amendment to the Montreal Protocol in 2016.

We reaffirmed our commitment to further enhance cooperation in disaster risk reduction and management (DRRM) and mitigation through regional mechanisms, including through the ASEAN Committee on Disaster Management (ACDM), and the ASEAN Coordinating Centre for Humanitarian Assistance on disaster management (AHA Centre). We welcomed the adoption of the ASEAN Declaration on One ASEAN, One Response: ASEAN Responding to Disaster as One in the region and outside the

region. We also welcomed the convening of the 5th ASEAN Committee on Disaster

Management (ACDM) Session on EAS Cooperation in Disaster Management on 28 April 2016 in Semarang, Indonesia; the convening of the 5th EAS Earthquake Relief Executive Course held by China and the U.S. on 25 July 2016 in Indonesia; and the convening of the Asian Ministerial Conference on Disaster Risk Reduction in New Delhi in November 2016, with an EAS Conference on Disaster Risk Reduction in its sidelines.

We welcomed Indonesia's initiative to convene an international Table-Top Exercise (TTX) in partnership with Australia, on 15-17 November 2016 in Ambon, Indonesia to test the EAS Rapid Disaster Response Toolkit (EAS Toolkit) which was launched at the Indonesia-Australia EAS Rapid Disaster Response Workshop in June 2015 in Bali, Indonesia.

ASEAN Connectivity

We noted the implementation of the Master Plan on ASEAN Connectivity (MPAC) and the adoption of the Master Plan on ASEAN Connectivity 2025. In this regard, we looked forward to the 7th ASEAN Connectivity Symposium entitled "Intensifying Partnerships to Realise the Master Plan on ASEAN Connectivity 2025" to be held in October 2016 in Vientiane, Lao PDR. We recognized the role of ERIA in promoting regional economic integration, took note of the Statement of the 9th Governing Board Meeting of ERIA, and encouraged ERIA to continue its role in supporting ASEAN Connectivity in the coming years. We encouraged ERIA to continue its support to the Chair of ASEAN Summit and the East Asia Summit.

We underscored the importance of promoting infrastructure development in East Asia to facilitate trade, investment and service competitiveness in the region and acknowledged that the mobilization of means of implementation of infrastructure projects is critical. In this regard, we adopted the Vientiane Declaration on Promoting Infrastructure Development Cooperation in East Asia.

Other Areas of Cooperation

Maritime Cooperation We underscored the importance of enhancing regional cooperation in promoting maritime safety and security, and encouraged activities to implement the 2015 EAS Statement on Enhancing Regional Maritime Cooperation, including the proposed EAS Maritime Security Cooperation Seminar in Australia in November 2016 co-chaired by Indonesia and Australia, the second EAS Conference on Maritime Security and Cooperation in India in November 2016, and the Workshop on Maritime Search and Rescue hosted by China in 2017.

We looked forward to the convening of the 5th Expanded ASEAN Maritime Forum (EAMF) back-to-back with the 7th ASEAN Maritime Forum to be held in Brunei Darussalam.

Disarmament and Non-Proliferation

We welcomed ASEAN's commitment to preserving Southeast Asia as a Nuclear Weapon Free Zone and the contribution of the Southeast Asia Nuclear Weapon Free Zone (SEANFWZ) Treaty to regional security and the global non-proliferation regime. We noted the Parties to the SEANFWZ Treaty will continue engaging the Nuclear Weapon States to resolve all outstanding issues in accordance with the

objectives and principles of the SEANFWZ Treaty. We reaffirm our commitment to our shared goals of nuclear disarmament, nuclear non-proliferation and peaceful use of nuclear energy and adopted the East Asia Summit Statement on Non-Proliferation.

Food Security and Food Safety

We commended the work of the EAS Track II Study Group on Enhancing Food Security through Sustainable Fisheries Management and Marine Environment Conservation. We noted the five principal recommendations made by the Study Group, and we tasked our officials to provide recommendations on the implementation of the five principal recommendations.

Regional and International Issues

South China Sea

We reaffirmed the importance of maintaining peace, stability, security and freedom of navigation in and over-flight in the South China Sea. Several Leaders remained concerned over recent developments in the South China Sea. We stressed the importance for the parties concerned to resolve their disputes by peaceful means, in accordance with universally recognized principles of international law, including the 1982 UN Convention on the Law of the Sea (UNCLOS). We also emphasized the importance of non-militarization. We welcomed the Joint Statement issued by Foreign Ministers of ASEAN Member States and China on the full and effective implementation of the Declaration on the Conduct of Parties in the South China Sea (DOC), and emphasized the need for ASEAN Member States and China to ensure the full and effective implementation of the DOC in its entirety. We welcomed the efforts by ASEAN Member States and China to work towards the early conclusion of a Code of Conduct in the South China Sea (COC)

المرجع: موقع مجموعة دول جنوب شرق آسيا "آسيان". على الرابط التالي:
https://asean.org/chairmans-statement-of-the-11th-east-asia-summit/

ملحق: رقم. 4: اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ ال TPP.

the TRANS-PACIFIC PARTNERSHIP

The Trans-Pacific Partnership (TPP) levels the playing field for American workers and American businesses, leading to more Made-in-America exports and more higher-paying American jobs here at home. By cutting over 18,000 taxes various countries put on Made-in-America products, TPP makes sure our farmers, ranchers, manufacturers and small businesses can compete— and win—in some of the fastest growing markets in the world. With more than 95 percent of the world's consumers living outside our borders, TPP will significantly expand the export of Made-in-America goods and services and support American jobs.

★ ★ ★

Strategic Importance of TPP

The rules of the road are up for grabs in Asia, home to some of the fastest growing markets in the world. If we don't pass this agreement and write those rules, our competitors will set weak rules of the road, threatening American jobs and workers and undermining U.S. leadership in Asia.

TPP strengthens the U.S. economy, which is the foundation of U.S. national security and a critical source of our influence abroad.

TPP helps ensure that the global economy reflects our interests and values by requiring other countries to play by fair wage, safe workplace, and strong environmental rules that we help set.

And TPP reinforces our commitment to this vital region, helping us strengthen our relationships with our partners and allies.

- Since World War II, U.S. leadership of the global trading system not only ushered in an era of peace and prosperity unparalleled in history—for the American people and the world—but also has been a key pillar of our global leadership overall.
- But this rules-based system—and America's economic competitiveness—is now being eroded by other, less open models. To meet this challenge, the United States must play a leadership role in writing rules of the road that strengthen our economy and promote a fair global economic system. TPP is how we do that.

- When the rules are fair, Americans can out-compete anyone in the world. But the status quo puts our workers and businesses at a disadvantage, with higher costs for American goods, more barriers to trade, and lower standards for workers and the environment abroad than we have at home.

- To meet this challenge, the United States must write rules of the road to strengthen our economy and promote a fair global economic playing field. TPP is how we do that. And if we don't lead on trade, others who don't share our interests or values will fill the void.

  - First and foremost, foundation of American stability, security, and influence abroad TPP helps grow the U.S. economy, which is the . TPP strengthens the middle class, spurs innovation, and supports higher-paying jobs at home.

- TPP also ensures that tomorrow's global economy reflects U.S. interests and values.

  To help revitalize the global economic architecture and strengthen America's influence at the center of it, TPP advances three strategic objectives:

  - **Establishing rules of the road, such as strong labor and environmental standards**, to ensure tomorrow's global trading system is consistent with American interests and values.

  - **Strengthening relationships with our allies and partners** shared global system and lay the foundation for greater cooperation in to protect our other areas.

  - **Promoting inclusive development** around the world, and ensuring that the benefits of growth are both , creating opportunities for people greater and more widely shared.

- TPP is a concrete manifestation of our strategy of rebalancing toward Asia.

- It is vital that the United States continues to be engaged in this dynamic and rapidly growing region.

- TPP is a powerful signal of our commitment to the region, and demonstrates that America remains a leading force for prosperity and security in the region.

- But the strategic stakes extend beyond the Asia-Pacific. Fundamentally, TPP presents a choice between two futures.

- By leading on trade, the United States can start a global race to the top. In that future, a global economy based on openness and fairness rewards those who play by the rules and motivates other nations to adopt our high standards so they too can benefit.

- That is why TPP sets enforceable, high-standard rules in strategically important areas:

  - **State-Owned Enterprises** benefiting from preferential treatment and unfairly competing with . Ensuring that State-owned enterprises aren't American businesses and workers.

  - **Trade secrets** it supports—by strengthening protections and enforcement of trade · Protecting U.S. innovation—and the 40 million U.S. jobs secrets.

  - **Open Internet** including through freedom of data flow, bans on 'forced localization' of . Preserving a free and open Internet across the region, servers and technologies, and more effective protections for the security and privacy of users.

  - **Fair Market Access** to compete fairly abroad, and are not cut out of the fastest growing . Ensuring that U.S. businesses and workers are able region in the world, by eliminating barriers to U.S. exports.

- The alternative is a race to the bottom that would harm the U.S. economy, threaten American jobs and American workers, and undercut America's influence abroad. In that future, the expansion of a lower-standard, unfair, and increasingly closed system would benefit those who quickly abandon shared values and compete at any cost.

- It is imperative—for the interests of the United States, the prosperity of the American people, and our allies and partners in the region—that the United States lead on trade. The strength of our economy and America's position in the world demands it.

المرجع: TPP Made In America, available at : www.USTR.GOV/TPP

الفهرست

الإهداء..... 3

الشكر والتقدير..... 4

دليل المصلحات الملخصة..... 5

المحتوى..... 6

المقدمة..... 9

الباب الأوّل: بحر الصين الجنوبي: ما بين الآمال الصينية والمصالح الأميريكية..... 17

الفصل الأول: بحر الصين الجنوبي من أهم الممرّات المائية الحيوية في العالم..... 18

الفقرة الأولى: بحر الصين الجنوبي : من أهم الطرق التجارة العالمية..... 18

الفقرة الثانية: أمن الطاقة من أمن المنطقة..... 23

الفقرة الثالثة: الأهمية الإستراتيجية للبحر، "كحلق" للمحيط الهادئ..... 25

الفقرة الرابعة: حيويّة وتنوّع الثروة البيولوجية في البحر..... 27

الفقرة الخامسة: الوضع القانوني للجزر المتنازع عليها : ليست جزرا..... 30

الفقرة السادسة: أمننة نزاعات بحر الصين الجنوبي أو Securitization of SCS disputes ...لماذا؟..... 32

الفصل الثاني: الصين وبحر الصين الجنوبي... حقوق، ومصالح وطموحات 35

الفقرة الاولى: بحر الصين الجنوبي في المدارس الفكرية الصينية..... 35

الفقرة الثانية: الطاقة في بحر الصين الجنوبي من أمن الصين..... 39

الفقرة الثالثة: بحر الصين الجنوبي كمصلحة أساسية "The South China Sea as Core Interest"..... 40

الفقرة الرابعة: الصين ورابطة دول جنوب شرق آسيا: التجارة والإستثمار الأجنبي المباشر Trade and Direct Foreign Investment..... 43

الفقرة الخامسة: طموحات الصين في بحر الصين الجنوبي... ما بين خط الخطوط التسعة Nine Dash Line(jiuduanxian) وطريق الحرير..... 48

الفقرة السادسة: إستراتيجية المماطلة الصينية The Delaying Strategy: بين الحفاظ على الحقوق والحفاظ على الإستقرار..... 55

الفصل الثالث: المصالح الأميريكية في المنطقة..... 57

الفقرة الأولى: بحر الصين الجنوبي بالنسبة إلى واشنطن من ثلاث عدسات..... 57

الفقرة الثانية: دوافع سياسة المحور نحو آسيا "PIVOT TO ASIA"..... 59

الفقرة الثالثة: حرية الملاحة البحرية والعمليّات العسكريّة للجيش الإمريكي في المنطقة الاقتصادية الخالصة الصينية..... 64

الفقرة الرابعة: مجموعة دول جنوب شرق آسيا و الإهتمام الأمريكي في آسيا..... 66

الباب الثاني: التفاعل بين الأمن والاقتصاد..... 71

الفصل الأول: التنافس..... 71

الفقرة الأولى: بحر الصين الجنوبي مصلحة أساسية:صينية وأميريكية..... 71

الفقرة الثانية: التنافس الإقتصادي..... 72

الفقرة الثالثة: التنافس العسكري بين جيش التحرير الشعبPLAمقابل القيادة الأميريكية للمحيط الهادئUSPACOM..... 78

الفقرة الرابعة: تايوان: شبه تنافس..... 84

الفقرة الخامسة: التنافس الاستراتيجي من خلال نظرية إسقاط القوّة Power Projection Theory..... 86

الفصل الثاني: العلاقات الصينية الأميريكة: تعاون متعدّد ومتنوّع..... 101

الفقرة الأولى: التعاون... أمر واقع..... 101

الفقرة الثانية: مثلث العلاقات الصينية–الأميريكية–التايوانية: شبه تعاون..... 102

الفقرة الثالثة: منتديات التعاون الاقتصادي..... 103

الفقرة الرابعة: التعاون العسكري 109

الفصل الثالث: نموذج جديد من العلاقة بين القوى الكبرى New Model of Major Powers Relationship..... 120

الفقرة الأولى: أهمية هذا النموذج وأسسه..... 120

الفقرة الثانية: العلاقة التجارية المتبادلة عامل استقرار في بحر الصين الجنوبي..... 125

الفقرة الثالثة: لا احتواء لا نزاع أميريكي مع الصين..... 128

الفقرة الرابعة: أسس العلاقة الصينية–الاميريكية ثابتة..... 130

الفقرة الخامسة: سيناريوهات الصراع المحتملة..... 132

الخاتمة..... 136

قائمة المراجع..... 141

لائحة الصور..... 155

الملاحق..... 159

الفهرست..... 174